وزارة التعليـــــم العـــــــالي والبحـــــث العلمـــــي
جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف -
UNIVERSITE CHADLI BENDJDID – El-Tarf -
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economique, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي : **السنة الجامعية: 2024/2023**

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التضخم المستورد ودور الاستثمار في علاجه
-دراسة تحليلية لقانون الاستثمار 2022-

تحت إشراف: د/ نوري سميحة

من إعداد الطلبة:

-علوي هديل

-ثامر روفيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله وشكرا وامتنانا على البدء والختام

{وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها انا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق أحد احلامي،

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي الى:

الى من كلله الله بالهيبة والوقار. الى من احمل اسمه بكل فخر.. الى ذلك الرجل العظيم الذي اخرج أجمل ما بداخلي وشجعني دائما الى الوصول الى طموحاتي، رجل علمني الحياة بأجمل شكل وبذل ما بوسعه ولم يبخل **(أبي حكيم)** أدماك الله ظلاً لنا حفظك الله ورعاك.

الى المرأة التي صنعت مني ما انا عليه الآن، قدوتي الأولى التي كانت بجانبي منذ نعومة اظافري الى اول من رأيت وجهها في هذه الدنيا الى **(أمي فوزية)** المرأة الوحيدة في حياتي أطال الله في عمرك بالصحة والعافية ودمتي بجانبي.

الى أخي الصغير **(شهاب الدين)** سدد الله خطاك وجعلك الله من الصالحين.

الى رفيقة دربي وشريكة احلامي، الى صديقة الروح وملاكي الحارس التي اجدها متى ما احتجت موضع الاتكاء في عثرات حياتي صديقتي **(لينة)** استودعتك الله الذي لا تضيع ودائعه.

الى من رزقني الله بهن في اهم مرحلة في حياتي الى رفيقات الدرب والحياة لمن كبرت معهن **(روفيدة) (آية)** و**(أماني)** دمتن بجانبي وادام الله صحبتنا.

الى جميع من أمدوني بالقوة والتوجيه وآمن بي ودعمني في أوقات ضعفي لأصل الى ما انا عليه اليوم دمتم سندا آمنا لي....

هـــديـــل.ع

شكر وتقدير

الشكر أولا الى الله عز وجل القائل في محكم كتابه العزيز
{لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}
قال رسول الرسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم : من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل
وانطلاقا من مبدأ انه لا يشكر الله الذي لا يشكر الناس،
أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الأستاذة الفاضلة ومشرفتي الكريمة الأستاذة "نوري سميحة" ان كل عبارات الشكر والتقدير لن توفيك حقك، لقد بذلتي جهوداً مضاعفة في مساعدتنا على إتمام هذا العمل ، نسأل الله ان يجزيك عنا كل خير.
واتوجه بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة وجميع الأساتذة والعاملين بقسم العلوم الاقتصادية شكرا على مساعدتكم لنا خلال مشوارنا الدراسي كنتم لنا خير عون، مني لكم كل الاحترام والتقدير.

هـــديـــل.ع

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
الحمد لله على لذة الانجاز و الحمد لله عند البدء وعند الختام...

الحمد والشكر لله دائما وأبدا الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد و النجاح أتقدم بإهداء عملي:

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون إلى من أمرنا الله ببرهما إلى من بذلا الكثير، وقدما ما لا يمكن أن يردّ، أمي وأبي الغاليان، إليكما أهدي هذا العمل لكي أدخل على قلبكما شيئا من السعادة.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له ،آماله إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، "فريد" أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي، أمي "وهيبة" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين، أمي الفاضلة ضوء و نور حياتي التي تنير عتمتي، من تحرصني بدعائها من كل عائق في حياتي.

إلى إخوتي "رغدة"، "باسم"، و"ضياء الدين"
والسنافر؛ صغار العائلة: "اسكندر" و "نوفل"

إلى درعي الثابت، بيت أسراري،صديقة الروح، ملجئي التي ألقاها وقتما احتجت صديقتي الوفية "هبة" أدام الله صحبتنا بالخير.

إلى أجمل نعمة رزقت بها في مشواري الجامعي، رفيقات الدرب ومشقات الحياة، إلى من جمعتنا لحظات الضعف والقوة صديقاتي وأخواتي "هديل"، "أماني"، و"آية".

إلى رفقائي الرائعين، دون استثناء، أهدي هذا البحث؛ لأشكرهم على وجودهم في حياتي وتشجيعي دائما ودفعي نحو الأمام لا سيما في تلك اللحظات التي كدت أركن فيها لليأس والاستسلام.

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا أهدي هذا البحث: إلى الأقارب قلبا ودما ووفاء.

إلى ابنة خالتي القريبة على قلبي "مرام " شكرا على ما قدمته لي وفقك الله وأعانك وجعلك في أعلى المراتب.

اهدي هذا البحث إلى روح المني فقدانها جدي الغالي "عاشور" الحاضر دوما رغم الغياب، رحمة الله عليه.

إلى الذين وقفوا إلى جانبي، كما وقف أهلي أهديهم هذا البحث فأمنياتهم اللطيفة لي بالنجاح ودعمهم وتشجيعهم، مكنتني اجتياز مرحلة من مراحل حياتي، فلكم جزيل الشكر، والحب والامتنان ووافر الاحترام.

وفي الختام أشكر كل من لم يتردد في مد يد العون سوى من قريب أو بعيد

*** إلى من نساه قلمي و لم ينساه قلبي ***

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

روفيدة

Roufaida

شكر و تقدير

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ". (رواه أبو داوود)

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

عندما نبحث عن كلمات شكر وتقدير للآخرين

فإن اجمل العبارات لابد أن تسبق حروفنا وتنهى سطورنا معبرة عن صدق المعاني النابعة من قلوبنا

ألف تحية شكر وتقدير وامتنان للاستاذة المشرفة : "سميحة نوري" على الجهود التي بذلتها والارشادات والنصائح، كلما سألنا عن معرفة زودتنا بها و كلما طلبنا كمية من وقتها الثمين وفرته لنا بالرغم من مسؤولياتها المتعددة؛

مهما كتبت من عبارات شكر وتقدير لك فلن أجد لك أفضل من الدعاء ان يجزيك الله خيرًا

شكرا جزيلا 🤍🧑‍🎓

كما اتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية؛ و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

رفيدة

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير قانون الاستثمار 2022 على التضخم المستورد في الجزائر ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الاقتصاد المحلي، أظهرت النتائج أن القانون دعم الإنتاج المحلي وقلل الاعتماد على الواردات عبر تقديم حوافز للاستثمار في الصناعات الوطنية مما ساعد في تحسين البنية التحتية وخفض تكاليف الإنتاج ،كما ساهم القانون في تنويع مصادر العملة الأجنبية واستقرار سعر الصرف مما جعل الجزائر أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، يتناول التحليل أيضاً العوامل المسببة للتضخم المستورد، مثل ارتفاع أسعار الصرف والفائدة، ويستعرض السياسات المقترحة للتصدي له، مثل التعقيم وتعزيز صناديق الاستقرار واستخدام السياسات المالية والتجارية والنقدية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التضخم المستورد، الاستثمار، قانون الاستثمار 2022، ارتفاع الأسعار، اقتصاد الجزائر، إنتاج محلي، استثمار قطاعي، استقرار اقتصادي.

Abstract :

The study aims to analyze the impact of the 2022 Investment Law on imported inflation in Algeria and its role in attracting foreign investments and improving the local economy. The results showed that the law supported local production and reduced dependence on imports by providing incentives for investment in national industries, which helped improve infrastructure and lower production costs. Additionally, the law contributed to diversifying foreign currency sources and stabilizing the exchange rate, making Algeria more attractive to foreign investors. The analysis also addresses the factors causing imported inflation, such as rising exchange and interest rates, and reviews proposed policies to counteract it, such as sterilization, strengthening stabilization funds, and using fiscal, trade, and monetary policies.

Keywords: **I**nflation, **I**mported **I**nflation, **I**nvestment, **I**nvestment **L**aw 2022, **P**rice **I**ncrease, **A**lgerian **E**conomy, **L**ocal **P**roduction, **S**ectoral **I**nvestment, **E**conomic **S**tability.

Résumé :

L'étude vise à analyser l'impact de la loi sur les investissements de 2022 sur l'inflation importée en Algérie et son rôle dans l'attraction des investissements étrangers et l'amélioration de l'économie locale. Les résultats ont montré que la loi a soutenu la production locale et réduit la dépendance aux importations en offrant des incitations à l'investissement dans les industries nationales, ce qui a aidé à améliorer les infrastructures et à réduire les coûts de production. De plus, la loi a contribué à diversifier les sources de devises étrangères et à stabiliser le taux de change, rendant l'Algérie plus attrayante pour les investisseurs étrangers. L'analyse aborde également les facteurs causant l'inflation importée, tels que l'augmentation des taux de change et des taux d'intérêt, et passe en revue les politiques proposées pour y faire face, comme la stérilisation, le renforcement des fonds de stabilisation et l'utilisation de politiques fiscales, commerciales et monétaires.

Mots-clés : **I**nflation, **I**nflation **I**mportée, **I**nvestissement, **L**oi sur l'**I**nvestissement 2022, **A**ugmentation **D**es Prix, **É**conomie **A**lgérienne, **P**roduction **L**ocale, **I**nvestissement **S**ectoriel, **S**tabilité **E**conomique.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(2–01)	احصائيات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر2022-2023	**74**
الجدول رقم (2–02)	النشاطات المعنية بالأنظمة التحفيزية	**82**
الجدول رقم (2–03)	المزايا الممنوحة حسب الأنظمة التحفيزية	**84**
الجدول رقم (3–04)	احصائيات حالة الاقتصاد الجزائري 2024	**120**
الجدول رقم (3–05)	مؤشرات نمو الناتج الداخلي الإجمالي والفردي من 2022 الى 2024	**123**
الجدول رقم (3–06)	مؤشرات الاستيراد في الجزائر من 2022 الى 2024	**133**
الجدول رقم (3–07)	نسبة الاستيراد في الجزائر من 2022 الى 2024	**135**
الجدول رقم (3–08)	إحصائيات الإنتاج الوطني من 2022 الى 2024	**142**
الجدول رقم (3–09)	مؤشرات التضخم وأسعار المستهلك في الجزائر –مارس 2024	**146**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (3–01)	تطور نسبة الحليب المحلي مقارنة بالمستورد	**107**
الشكل رقم (3–02)	المؤشر الشهري لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر لسنتي 2022-2023	**130**
الشكل رقم (3–03)	مؤشر الاستيراد في الجزائر للفترة 2022-2024	**134**
الشكل رقم (3–04)	نسبة الاستيراد في القطاعات بالجزائر للفترة 2022-2024	**135**
الشكل رقم (3–05)	معدل التضخم الشهري لمدينة الجزائر العاصمة للفترة 2022-2024	**137**
الشكل رقم (3–06)	معدل التضخم وتطور الواردات في الجزائر للفترة 2022-2024	**140**
الشكل رقم (3–07)	معدل التضخم الشهري في الجزائر للفترة بين ماي 2023 وأفريل 2024	**148**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (2–01)	استمارة تسجيل الاستثمار	**167**
الملحق رقم (2–02)	استمارة قائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا	**169**
الملحق رقم (2–03)	استمارة منح وكالة	**170**
الملحق رقم (2–04)	استمارة شهادة تسجيل الاستثمار	**171**
الملحق رقم (3–05)	مؤشر أسعار الاستهلاك الشهري لمدينة الجزائر العاصمة من جانفي 2022 الى جانفي2024	**173**
الملحق رقم (3–06)	معدل التضخم لمدينة الجزائر من جانفي 2022 الى جانفي 2024	**175**

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة
PI_L	الرقم القياسي لاسبير
PI_P	الرقم القياسي لباش
PI_F	الرقم القياسي فيشر
CPI	مؤشر أسعار الاهتلاك
PPI	مؤشر أسعار المنتجين
ECI	مؤشر تكلفة العمالة
GDP	معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي
BAD	البنك الجزائري للتنمية
FNI	الصندوق الوطني للاستثمار
AAPI	وكالة ترقية الاستثمار

فهرس المحتويات

اهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص	III
Abstract	IV
Résumé	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات	IX
فهرس المحتويات	X
مقدمة	**1-5**
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم المستورد	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: مدخل الى التضخم	**8**
المطلب الأول مفهوم التضخم	**8**
المطلب الثاني: طرق قياس التضخم وأنواعه	**14**
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التضخم المستورد وقنوات انتقاله	**22**
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في انتقال التضخم المستورد وطرق قياسه	**22**
المطلب الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد	**35**
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد وسياسات علاجه	**42**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد	**42**
المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية وسبل علاج التضخم المستورد	**45**
خلاصة الفصل	**50**

الفصل الثاني: الاستثمار كعلاج للتضخم المستورد	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار	**53**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	**53**
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وأهم العوامل المحددة له	**56**
المبحث الثاني: قراءة تحليلية لقانون الاستثمار 2022	**61**
المطلب الأول: لمحة عامة حول قانون الاستثمار 2022	**61**
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لقانون الاستثمار 2022	**65**
المطلب الثالث: الإطار التمويلي لقانون الاستثمار 2022	**68**
المبحث الثالث: قانون الاستثمار 2022 وعلاج التضخم المستورد	**76**
المطلب الأول: الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر للمستثمرين في ظل قانون الاستثمار 2022	**76**
المطلب الثاني: الامتيازات والأنظمة التحفيزية في ظل قانون الاستثمار 2022	**82**
المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر في ظل دعم القطاعات	**87**
خلاصة الفصل	**103**
الفصل الثالث: الإنجازات وعلاقتها بالتضخم المستورد في ظل قانون الاستثمار 2022	
تمهيد	**105**
المبحث الأول: نماذج للاستثمارات الكبرى في الجزائر في إطار قانون الاستثمار 2022	**106**
المطلب الأول: الاستثمارات في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية	**106**
المطلب الثاني: الاستثمارات في قطاع الصناعة والصناعة الصيدلانية	**110**
المبحث الثاني: النتائج والاحصائيات بعد تطبيق قانون الاستثمار 2022	**119**
المطلب الأول: تأثيرات قانون الاستثمار على الاقتصاد الجزائري	**119**
المطلب الثاني: التقارير الدولية حول الاقتصاد الجزائر	**122**
المبحث الثالث: تحليل تركيبة التضخم المستورد في الجزائر للفترة 2022-2024	**126**
المطلب الأول: التضخم المستورد في الجزائر للفترة 2022-2024	**126**
المطلب الثاني: نتائج التضخم المستورد في الجزائر	**146**

خلاصة الفصل	152
الخاتمة	155
قائمة المراجع	160

المـــقـــدمـــــة

تمـــــهيد

يحدث التضخم عندما تتجاوز كمية النقود المتداولة كمية السلع والخدمات المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وارتفاع الأسعار، من أبرز أنواع التضخم التي تؤثر على الاقتصاد بشكل خاص هو التضخم المستورد، الذي ينجم عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب عوامل خارجية مثل زيادة تكاليف الإنتاج في الدول المصدرة أو تقلبات أسعار العملات الأجنبية، يؤثر التضخم المستورد سلباً على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة تكلفة المنتجات المستوردة ورفع أسعارها في السوق المحلية، مما يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

لمواجهة التضخم المستورد، يلعب الاستثمار دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية، مما يقلل الاعتماد على السلع المستوردة، قانون الاستثمار 2022 في الجزائر يهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر تقديم حوافز وتسهيلات، مثل تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات البيروقراطية من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، يساهم القانون في علاج آثار التضخم المستورد، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من التأثيرات السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

1. إشكالية الدراسة

يشكل التضخم المستورد تحديا كبيرا للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده الكبير على الواردات يمكن للاستثمار، بدعم من قانون الاستثمار 2022، تقليل هذا التأثير عبر تعزيز الإنتاج المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، تؤدي تقلبات أسعار الصرف وتكاليف الإنتاج العالمية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يضر بالقدرة الشرائية واستقرار الاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، تتضح معالم الاشكالية التالية:

كيف ساعد الاستثمار –مجسدا بقانون الاستثمار لسنة 2022، في علاج التضخم المستورد داخل الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية

ويمكن التطرق من خلال هذا السؤال لجملة من الأسئلة الجزئية:

- ماهي اهم العوامل المسببة للتضخم المستورد ؟؛
- فيما تتمثل سياسات العلاج من آثار الضخم المستورد على اقتصاد الدول؟؛

- ما دور قانون الاستثمار 2022 في علاج التضخم المستورد في الجزائر؟؛

3. فرضيات الدراسة

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع وتيرة استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة بأسعار مرتفعة، مما يزيد تكاليف الإنتاج والنقل وكذا الطلب على السلع المستوردة والمحلية.
- إن أسباب التضخم المستورد مركبة من ثنائية (الاستيراد، التصدير) وعلاجهما يختلف حسب السبب، وعليه فإنه لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الأولية تُستخدم صناديق الإيرادات والاستثمار لتنفيذ سياسات التعقيم وتحفيز الاستثمار المحلي.
- يتوزع التضخم في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية وزيادة الطلب على السلع المستوردة، ساهم صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية وتوفير الاحتياطات اللازمة لدعم العملة المحلية والحفاظ على استقرارها، من خلال قانون الاستثمار 2022 تسعى الجزائر الى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما ساعد في علاج التضخم المستورد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4. أسباب اختيار الموضوع

وقع الاختيار على موضوع "التضخم المستورد ودور الاستثمار في علاجه –دراسة تحليلية لقانون الاستثمار 2022" بناءً على مجموعة من الأسباب أهمها:

- التضخم كمشكلة عالمية: التضخم أصبح مشكلة ملحة بعد الركود العالمي بسبب أزمة كورونا، حيث عانت الدول المستوردة منه بشكل كبير بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع أسعار المحروقات وبداية انتعاش الاقتصاد العالمي، وخاصة في الصين والولايات المتحدة، جعل من التضخم تحديًا بارزًا للاقتصادات الريعية، كما أن الأزمات الجيوسياسية مثل أزمة أوكرانيا وروسيا، والنقص في إمدادات القمح، والاضطرابات في قناة السويس، وزيادة تكاليف النقل ساهمت في تفاقم المشكلة؛
- أهمية الاستيراد والتنظيم الاقتصادي: يجب ضبط الاستيراد من خلال قوانين الاستثمار والتحفيزات والامتيازات، بالإضافة إلى الضبط النقدي عبر آليات مثل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، لمواجهة التضخم المستورد والتحديات المرتبطة به؛

- الأهمية الاقتصادية للتضخم المستورد: التضخم المستورد يشكل تحدياً كبيراً للاقتصادات المعتمدة على الواردات، خاصة في الدول النامية دراسة هذا الموضوع تتيح فهماً أعمق للعوامل الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وكيفية التعامل معها؛
- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: قانون الاستثمار 2022 يمثل إحدى أهم المبادرات الحكومية لتحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، دراسة تأثير هذا القانون على الاقتصاد تساهم في تقييم فعاليته ومدى نجاحه في جذب الاستثمارات وتقليل الاعتماد على الواردات.

5. حدود الدراسة

الحدود المكانية والزمانية:

تتضح **الحدود المكانية** من خلال التطرق الى قانون الاستثمار بالجزائر وعلاقته بعلاج التضخم المستورد، اما **الحدود الزمانية** ستغطي الدراسة الفترة من عام 2022 وهو العام الذي تم فيه تطبيق قانون الاستثمار في الجزائر وحتى الوقت الحاضر 2024 هذه الفترة تسمح بتحليل الآثار الأولية والمتوسطة الاجل لقانون الاستثمار على الاقتصاد لجزائر ومعدلات التضخم المستورد.

6. اهداف الدراسة

تكمن اهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة تحديد العوامل المسببة للتضخم المستورد ومدى تأثيره على الاقتصاد الوطني؛
- تحليل تأثير قانون الاستثمار 2022 ودوره في علاج التضخم المستورد من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين؛
- الوقوف على تطور التضخم المستورد بالجزائر وسياسة علاجه؛
- تقديم التوصيات والمقترحات التي يمكن ان تساهم في علاج التضخم المستورد.

7. أهمية الدراسة

ان اختيار هذا الموضوع يرجع بالأساس الى أهمية التضخم المستورد وتأثيره الكبير على الاقتصاد الوطني، ومدى تأثير الاستثمار عليه وتبيان أهمية قانون الاستثمار 2022 في علاجه والتقليل من آثاره على الاقتصاد المحلي.

8. منهجية الدراسة:

تم من خلال هذا البحث الاستعانة بكل من المنهج الوصفي التحليلي، والذي تضمن العلاقة بين التضخم المستورد والاستثمار إضافة الى تحليل قانون الاستثمار 2022.

9. هيكل الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة ولفحص صحة وتأكيد فرضياتها من عدمها، جاء هيكل الدراسة مقسما الى ثلاث فصول:

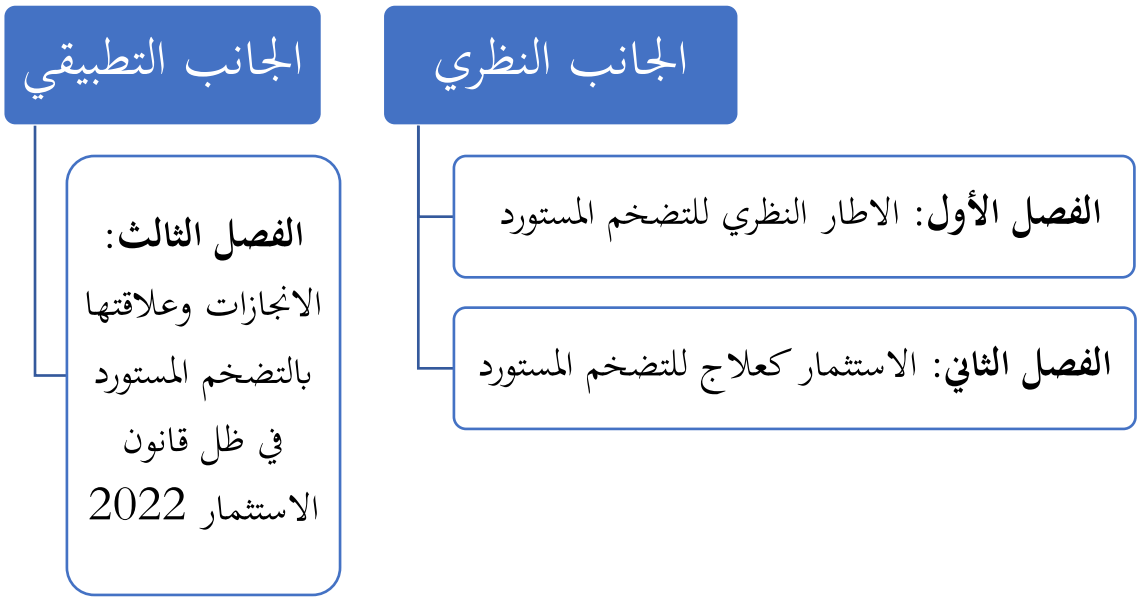

تنقسم الدراسة الى قسمين:

الجزء النظري:

فصلين حيث يخصص **الفصل الأول** للإطار النظري للتضخم المستورد ويتضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مدخل الى التضخم، اما المبحث الثاني تم التطرق الى العوامل المؤثرة في التضخم المستورد وقنوات انتقاله ثم في المبحث الثالث تم ابراز الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد وسياسات علاجه والتقليل من آثاره، اما فيما يخص **الفصل الثاني** الاستثمار كعلاج للتضخم المستورد حيث ينقسم هذا الفصل بدوره الى ثلاث مباحث ، يستعرض

المبحث الأول اساسيات حول الاستثمار ، يليه المبحث الثاني والذي تناول قراءة تحليلية لقانون الاستثمار 2022، واهتم المبحث الثالث بعرض قانون الاستثمار 2022 وعلاج التضخم المستورد.

الجزء التطبيقي:

فصل واحد وهو **الفصل الثالث** الإنجازات وعلاقتها بالتضخم المستورد في ظل قانون الاستثمار 2022 ويتضمن ثلاث مباحث حيث تناولت الدراسة في المبحث الأول نماذج للاستثمارات الكبرى في الجزائر في إطار قانون الاستثمار 2022، اما المبحث الثاني خصص الى النتائج والاحصائيات بعد تطبيق قانون الاستثمار 2022 فيما خصص المبحث الثالث لتحليل تركيبة التضخم المستورد في الجزائر للفترة 2022-2024.

الفـــــصـــــــــل الأول:

الإطـــار النـــظـري للتـضـخـم المـســتـــورد

تمـــــهيد

تتأثر الأنظمة الاقتصادية باستمرار بعدد من العوامل التي تشكل كفاءته واستقراره، ومن بين هذه العوامل، يبرز التضخم، الذي يعكس التغيرات في قيمة العملة وتأثيرها على القوة الشرائية للأفراد، كمؤشر مهم، إن الإدارة الفعالة للتضخم والسيطرة الفعالة على التضخم تمكن الاقتصاد من الحفاظ على النمو والاستقرار ومع ذلك، عندما يخرج التضخم عن السيطرة يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار المالي، الأمر الذي يتطلب من الحكومات والبنوك المركزية التدخل لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.

يعكس التضخم المستورد بروزا في تكاليف السلع والخدمات التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، مما يترتب عليه ارتفاع معدلات الأسعار وانعكاساتها السلبية على حياة المواطنين وأداء الشركات، يتعاظم تأثير هذا التضخم بتقلبات عوامل عديدة، بينها تقلّبات أسعار العملات وتكاليف النقل والرسوم الجمركية، مما يجعله عنصراً مؤثراً لا يُستهان به في معادلة استقرار الاقتصاد ومن هنا، يتطلّب فهم هذه الظاهرة وتحليل تأثيراتها على الاقتصادات الوطنية وضع استراتيجيات فعّالة للتصدي لها ولمخاطرها المحتملة.

في هذا الفصل سيتم التطرق الى الإطار النظري للتضخم المستورد وفق التقسيم التالي:

- ✓ **المبحث الأول**: مدخل الى التضخم
- ✓ **المبحث الثاني**: العوامل المؤثرة في انتقال التضخم المستورد
- ✓ **المبحث الثالث**: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد وسياسات علاجه

المبحث الأول: مدخل الى التضخم

يعد التضخم أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي ويتطلب تدخلا استراتيجيا مستدامًا لاحتوائه، حيث تؤدي الزيادات المستمرة في الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية، مما يضغط على المستهلكين ويحد من فرص النمو الاقتصادي وفي هذا الجانب سيتم التأكيد على مفهوم التضخم أسبابه، طرق قياسه وأنواعه وكيفية تأثيره على الاقتصاد وحياة الأفراد.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

يعتمد مفهوم التضخم على عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وزمنية، ولا تتأثر التعاريف بالخلفية الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات فحسب، بل تتأثر أيضًا بالسياق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية المستخدمة ويمكن أن تستند التعاريف أيضًا إلى مؤشرات محددة لقياس التضخم، مثل معدل التضخم السنوي أو مؤشر أسعار المستهلك.

الفرع الأول: تعريف التضخم

تتعدد التعاريف المختلفة للتضخم نذكر منها ما يلي:

تعريف التضخم اصطلاحا:

-حالة اقتصادية تتميز بارتفاع سريع للأسعار والأجور مما يؤدي إلى تضاؤل القوّة الشرائية وانخفاض معدل الادخار؛

-التضخم هو الارتفاع الكبير والمستمر لمعظم أسعار السلع والخدمات وغالباً ما يكون التضخم مصاحباً لفترات الانتعاش الاقتصادي[1]؛

-زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات؛

-هو أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي تعبث في جسد الاقتصاد وتتسبب في حدوث مشاكل وتأثيرات سيئة، وينشأ التضخّم نتيجة عدم التوازن بين معدلات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار كما يحدث نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي ويترتب على هذه الاختلالات ارتفاع متواصل في الأسعار، فيؤدي إلى

[1] معجم المعاني الجامع – معجم عربي، بتاريخ: 2024/02/25، سا: 3:30 مساءا، الموقع: https://www.almaany.com.

ارتفاع الأجور وأثمان العوامل الإنتاجية، وسائر تكاليف الإنتاج، يليه ارتفاع متواصل في الأسعار تصل فيه العملة النقدية إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة موجة الغلاء في الأسعار والتكاليف[1].

-يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين[2]؛

- زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت، ويعرف أيضاً على أنَّه انخفاض القوة الشرائية للنقود؛[3]

-زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل؛

-التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض؛

الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية[4]؛

-الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والملاحظ خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية او سنوية[5].

أولا: خصائص التضخم:

وتتضمن هذه التعاريف جملة من الخصائص أهمها:

1. زيادات مستمرة وكبيرة في الأسعار

- يتسم التضخم بالزيادة المستمرة في مستوى الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة، وعادة ما تكون كبيرة بما يكفي لإحداث تأثير خطير على الاقتصاد ومعيشة الأفراد؛

---

[1] معجم المعاني الجامع – معجم عربي، بتاريخ: 2024/02/25، سا:3:45 مساءا، مرجع سابق.

[2] رانيا الشيخ طه (2021)، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18،موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي،أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص،5.

[3] أمينة عمر، مفهوم التضخم المالي The Concept Of Inflation- ، *الموسوعة السياسيّة*، 2018-04-17، التاريخ:2024-04-16، سا: 21:42 ليلا، مفهوم التضخم المالي/https://political-encyclopedia.org/dictionary .

[4] محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا-، الطبعة الأولى، صنعاء-اليمن، 2009، ص،311.

[5] شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي (2018): تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر، ص،23.

- وتنتج الزيادات في الأسعار عن مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك زيادة الطلب على السلع والخدمات مقارنة بالعرض المتاح، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، وانخفاض قيمة العملة؛
- السمة التصاعدية للأسعار تعني أن الاتجاه العام للأسعار هو الاتجاه التصاعدي للأسعار، مع عدم وجود انخفاض كبير خلال نفس الفترة؛
- وعادة ما يستمر هذا الاتجاه التصاعدي لفترة طويلة من الزمن دون تغيير حاد في الاتجاه، وبالتالي يكون له تأثير مستمر على الاقتصاد.

2. زيادة في المستوى العام للأسعار بالنسبة لغالبية السكان

- لا يؤثر التضخم على بعض السلع والخدمات فحسب، بل يؤثر على مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية؛
- وبعبارة أخرى، فإن الزيادة في المستوى العام للأسعار تؤثر على الجميع، حتى لو كان معدل الزيادة في بعض السلع أقل من غيرها.

3. الزيادات المستمرة طويلة الأجل

- التضخم هو زيادة مستمرة في مستوى الأسعار على مدى فترة من الزمن (عدة سنوات في بعض الأحيان)؛
- وهذا النوع من التضخم هو أحد النقاط الرئيسية التي تميزه عن الظواهر الأخرى، مثل التقلبات الاقتصادية الأخرى قصيرة الأجل.

-التضخم يقلل من رغبة الأشخاص في الاحتفاظ بالنقود نظرًا لأن قيمة النقود تتراجع مع مرور الوقت إذا كان مستوى الأسعار العامة في ارتفاع وبمعنى آخر، يقلل التضخم من قيمة النقود مما يؤدي إلى تقليل القدرة على شراء السلع والخدمات بنفس الكمية من النقود المعطاة [1].

بناء على ما سبق نستنتج ان التضخم:

هو حالة اقتصادية تتميز بزيادة مستمرة وكبيرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على مدى فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى تضاؤل القوة الشرائية للعملة وانخفاض معدل الادخار ينشأ هذا الارتفاع في الأسعار من عدة عوامل، بما في ذلك زيادة الطلب الذي يفوق العرض، ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، وانخفاض قيمة العملة، التضخم يؤثر على مجموعة واسعة من السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان، وغالبًا ما يكون مصاحبًا لفترات الانتعاش الاقتصادي ولكنه يمكن أن ينتج أيضًا عن اختلالات في الطاقات الإنتاجية والاستهلاك والادخار والاستثمار.

[1] Paul Krugman & Robin Wells (2018), Economics, Worth Publishers, p ,620.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يحدث التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي مقارنة بالنمو الاقتصادي، وفقا لعوامل تعمل على الدفع بالطلب الكلي الى الارتفاع او الانخفاض سيتم التعرف عليها على التوالي:

أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي الى الارتفاع

يرتفع الطلب الكلي بفعل عدة عوامل، تعمل هذه العوامل على دفع الافراد والمشاريع لزيادة الانفاق الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار أهمها ما يلي:

1. **زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري**

تُعَد زيادة الإنفاق في ظل التشغيل الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي عند هذا المستوى من التشغيل، مما يؤدي إلى حدوث تضخم نتيجة لهذه الزيادة وذلك لأن الزيادة في الإنفاق الكلي لا تُقابلها زيادة مماثلة في السلع المعروضة، مما يخلق فائضًا في الطلب مع ثبات العرض من المنتجات والسلع في ظل التشغيل الكامل وعليه، فإن حجم الإنفاق الكلي يُعتبر أحد أسباب التضخم.[1]

2. **التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك**

يُعد توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات عاملا مهمًا في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتقوم بتشجيع البنوك على تقديم الائتمان بوسائلها المعروفة، مثل تخفيض سعر الفائدة نتيجة لذلك، يزداد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار، مما يشير إلى ظهور ظاهرة تضخمية وكان السبب الرئيسي وراء هذه الظاهرة هو الاعتمادات التي وفرتها المصارف للمنتجين.[2]

3. **العجز في الميزانية**

تُعد هذه أسهل طريقة تلجأ إليها الحكومات لتمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، العجز في الميزانية لا يحدث صدفة، بل تُحدِثه الدول عمدًا كجزء من خططها التمويلية، تلجأ الحكومة إلى

[1] طلحة محمد (2019): قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، كلية، ص 30.

[2] وجدي جميلة (2021): التضخم وسياسة استهدافه دراسة قياسية لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ص،19.

توفير النفقات الضرورية بوسائل عديدة ويُقصد بإحداث عجز في الميزانية زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي .

إن عجز الميزانية هو وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثاره السلبية، وتعتبره وسيلة لإنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج للأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية، وذلك في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد منفذًا سليمًا وتكون سببًا في ارتفاع الأسعار نتيجة لعدم التوازن بين فائض النقد المتداول الناتج عن زيادة الإنفاق العام والمعروض السلعي.

4. تمويل العمليات الحربية

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجا إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلا ع الحرب لاستعدادها لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.

5. الارتفاع في معدلات الأجور

السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة يكمن في جوهر الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها، التي تسمح بحرية النقابات العمالية وتمنحها حق الإضراب لتبرير مطالبها برفع الأجور، زيادة الأجور تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يقلل من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل يمكن تجاوز هذه المشكلة من خلال اقتراح الحكومة للحلول التالية:

– الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة؛

– الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور تتناسب مع نسبة الزيادة في إنتاجيتهم، مما يحافظ على استقرار الأسعار نسبيا[1].

6. التوقعات والاوضاع النفسية

تُعد العوامل النفسية أكثر تأثيرًا من العوامل الاقتصادية في زيادة الطلب الكلي الفعّال وظهور التضخم، خاصة خلال فترات الحروب. تلعب الحالات النفسية للأفراد دورًا كبيرًا، حيث يكون أثرها فعّالًا لأن جميع الظروف

[1] وجدي جميلة(2016): السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص،60.

مهيأة لاستقبال التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلًا يؤدي ذلك إلى زيادة في النشاط الاقتصادي والانتعاش، وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار، يستغل المنتجون أصولهم الحالية لتحقيق أرباح أكبر، مما يعزز كفاءة رأس المال المستثمر ويرفع الطلب الكلي الفعّال على العكس، عند التنبؤ بانخفاض الأسعار، يتراجع الطلب الكلي الفعّال[1].

ثانيا: العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

بالإضافة إلى أن التضخم قد يكون ناتجًا عن ارتفاع الطلب الكلي عن الاستخدام الأمثل، يمكن أن يكون سببه أيضًا انخفاض العرض عن مستوى الاستخدام الأمثل وقد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تلبية الطلب الكلي الفعلي إلى عدة عوامل، منها[2]:

1. تحقيق مستوى الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة الاستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية، لكنه يعجز عن تلبية الطلب الكلي الفعلي المرتفع بالشكل المتوقع؛

2. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، مما يمنعه من زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات والسلع الضرورية؛

3. النقص في العناصر الإنتاجية: مثل العمال المهرة، المواد الخام، والمواد الأولية؛

4. النقص في رأس المال العيني: قد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل؛

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الضغط على العرض، مما يسهم في حدوث التضخم نتيجة لعدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد.

[1] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص،31.

[2] فيطس مصطفى(2022)، السياسات المالية والضريبة للحد من أثر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لجامعة تيسمسيلت (الجزائر)، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، الجزائر، ص،79.

المطلب الثاني: طرق قياس التضخم وأنواعه

تختلف المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التضخم، كما تتفاوت أنواعه بناءً على أسبابها وتأثيراتها، لكنها تشترك جميعها في زيادة الأسعار وتقليل القوة الشرائية للعملة في هذا الجزء، سيتم التطرق الى قياس التضخم مع التركيز على الأرقام القياسية والفجوة التضخمية، ثم تبيان أنواع التضخم وخصائصها المختلفة.

الفرع الأول: طرق قياس التضخم

تتباين المؤشرات والمعايير المعتمدة لقياس التضخم باختلاف النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه الظاهرة، في هذا الجزء سيتم التطرق الى الأرقام القياسية والفجوة التضخمية.

أولا: الأرقام القياسية للأسعار

تُعرّف بأنها متوسطات مقارنة تُحسب على أساس نسبي وزمني لأسعار مختلف أنواع السلع أو مجموعها، وتُعبر عنها بوحدات نقدية لتقييم القوة الشرائية للأفراد، المشروعات، والقطاعات المختلفة يستخدم الاختصاصيون في هذا المجال عدة صيغ لهذا الغرض[1]:

1. الارقام القياسية لاسبير، لباش

هناك عدة صيغ إحصائية من اجل حساب الأرقام القياسية للأسعار (المرجحة بالكميات)، يرجع تعدد الصيغ الى مشكلة الاختيار بين كميات سنة الأساس ويقصد هنا الرقم القياسي لاسبير (PI_L) او كميات السنة الجارية كمرجحات للأسعار ويقصد به الرقم القياسي لباش (PI_p) وصيغتهما الرياضية على التوالي كالآتي[2]:

الصيغة الرياضية الرقم القياسي لاسبير:

$$PI_L = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_{i^1} Q_{i0}}{\sum_{i=1}^{n} P_{i0} Q_{i0}} \dots\dots\dots\dots\dots (1.1)$$

حيث*:

[1] مقدم سلمان، أميرة عبد الله (2016): البطالة والتضخم –حالة الجزائر 2000–2015، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان–مغنية–، الجزائر، ص36.

[2] تواتي سهام (2022): سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 18.

الصيغة الرياضية الرقم القياسي لباش:

2.الرقم القياسي فيشر

$$PI_P = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_{i^1} Q_{i0}}{\sum_{i=1}^{n} P_{i0} Q_{i0}} \dots\dots\dots\dots (1.2)$$

بالنسبة للرقم القياسي لفيشر، يُعتبر حلاً وسطًا يتعامل مع مشكلة الاختيار بين استخدام كميات الأساس أو كميات السنة الجارية كمرجحات الاختيار بين هذين النوعين من الكميات قد يؤدي إلى تحيز غير مبرر، سواء كان لصالح سنة الأساس أو السنة الجارية، يُحسب الرقم القياسي لفيشر بأنه الوسط الهندسي للرقمين القياسيين، وصيغته كالآتي:

$$PI_F = \sqrt{PI_P \times PI_L} \dots\dots\dots (1.3)$$

ثانيا: الفجوة التضخمية

تنشأ الفجوة التضخمية من تجاوز الطلب الكلي للسلع والخدمات على الناتج الوطني الحقيقي، حيث يتم قياس هذا الطلب بالأسعار الجارية فيما يقاس الناتج بالأسعار الثابتة بالإضافة إلى ذلك، يظهر فائض في العرض النقدي عندما تزيد كمية النقود في الاقتصاد عن النسبة التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها نقداً.

تتمثل اهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية في[1]:

1. معيار فائض الطلب الكلي

---

* P : سعر السلعة او الخدمة، Q :كمية السلع و/ او الخدمات، n : عدد السلع والخدمات، 0 : سنة الأساس، 1 : سنة المقارنة

[1] شلوفي عمير(2014): التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، ص،40.

*- Dx : اجمالي فائض الطلب، Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية، I : الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية، E : الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية، y : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يستند الى النظرية الكينزية في تفسير التضخم، أي ان معدل التضخم يقاس بالفرق بين الانفاق الكلي على الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار الخاص بالأسعار الجارية، أي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة وتقاس الفجوة التضخمية بالمعادلة التالية:

[فائض الطلب الكلي] = [الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية] – [الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي]

الصيغة الرياضية:

$$Dx=(Cp+Cg+I+E)-y$$

حيث:

-إذا كان معدل الزيادة في الطلب الكلي أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينعكس ذلك في صورة التضخم.

2. فائض المعروض النقدي:

وفقا لهذا المعيار يتم تحديد الفجوة التضخمية بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، يمكن التعبير عنها ب[1]:

$$G=\Delta M-\frac{M}{GNP}\times\Delta GNP$$

حيث[*]:

[1] شلوفي عمير، التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مرجع سابق، ص،41.

[*] G: تمثل الفجوة التضخمية ، ΔM: تمثل التغير في العرض النقدي، M: تمثل المعروض النقدي، GNP: تمثل الناتج الوطني الإجمالي، ΔGNP: تمثل التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

-يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من اجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

3. معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي)

يستند هذا المعيار الى النظرية الحديثة في تفسير التضخم، فوفقا لهذا المعيار فان معدل التضخم يتمثل في الفرق بين معدل النمو الكتلة النقدية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي[1]،

[معدل الضغط التضخمي] = [معدل النمو في الإصدار النقدي] - [معدل النمو في الناتج في الناتج المحلي الحقيقي]

المعادلة الرياضية:

$$\mathbf{B}=\frac{\Delta M}{M}-\frac{\Delta y}{y}$$

حيث[*]:

-إذا كانت قيمة هذا المعدل موجبة، فان هذا ينعكس في زيادة معدل التضخم نظرا لان معدل الزيادة في كمية النقود يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المعيار يقيس النسبة من التضخم التي ترجع الى الاختلاف بين معدل نمو الإصدار النقدي ومعدل الناتج المحلي، ويعد مقياس جزئي وليس مقياس شامل للتضخم في المجتمع.

4. معيار نسبة الفجوة التضخمية

عبارة عن الفجوة التضخمية أي قيمة فائض الطلب الكلي مقسوما على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقيس هاته النسبة حجم الضغط الحقيقي الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، مما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار[2]، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

[1] شلوفي عمير، التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011، المرجع السابق، ص،42.

[*] M: كمية النقود، ΔM:التغير في كمية النقود، Y: الناتج المحلي الإجمالي، Δy:التغير في الناتج المحلي الإجمالي، B:الضغط التضخمي.

[2] شلوفي عمير، التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مرجع سبق ذكره، ص،43.

$$[\text{نسبة الفجوة التضخمية}] = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}} \times 100$$

-إذا كانت النسبة موجبة يعني ارتفاع في معدل التضخم في المجتمع.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

هناك أنواع مختلفة من التضخم تختلف بأسبابها وتأثيراتها على الاقتصاد، ومع ذلك تشترك جميع أنواع التضخم في زيادة مستوى الأسعار للسلع والخدمات على المدى الطويل، ورغم تباين أسبابها وآلياتها، فإن النتيجة النهائية لجميع أنواع التضخم تتجلى في تقليل القوة الشرائية للعملة وتأثيرها على المستوى العام للأسعار.

هذه الأنواع تندرج ضمن تقسيمات وعدد من المعايير أبرزها ما يلي:

أولا: التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار

التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار يمكن تصنيفه إلى عدة أنواع بناءً على الآليات والأسباب التي تؤدي إليه فيما يلي بعض الأنواع الرئيسية[1]:

1. التضخم الصريح الظاهر (المكشوف)

ويسمى أيضا بالتضخم المفتوح، وترتفع في اطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

2. التضخم المقيد (المكبوت)

هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم اللحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

وهو حالة يتم من خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.[1]

[1] رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد18، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص،10

ثانيا: التضخم المرتبط بسرعة ارتفاع الأسعار

التضخم المرتبط بسرعة ارتفاع الأسعار يمكن تصنيفه إلى عدة أنواع بناءً على العوامل التي تسبب الارتفاع السريع في الأسعار فيما يلي بعض الأنواع الرئيسية:[2]

1. التضخم الزاحف

يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى خلال يكون فيها الطلب الكلي معتدلا، وبالتالي يمكن حصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد يصل الى 15% خلال عشر سنوات، ان ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يتقبله الافراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدريجية.

2. التضخم الحاد او الجامح

ويعبر عنه الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار دون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الافراد الى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مثل: الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات، او يتوجهون لشراء الأسهم والسندات.

3. التضخم الماشي

عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 الى 10% سنويا.

4. التضخم الراكض

في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه.

ثالثا: التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية

يتمثل التضخم المرتبط في القطاعات الاقتصادية في جملة من أنواع [3]:

---

[1] أحمد حامد محمد السيد أحمد، إبراهيم جابر السيد(2020)، سلسلة الاقتصاد مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك، الطبعة الأولى، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة الجزائر، ص،6.

[2] بلقاضي بلقاسم (2013): التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد2، العدد28، الجزائر، ص،146.

[3] إيمان بن زروق(2021): التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1 ، الجزائر، ص،ص، 9،8.

1. التضخم في أسواق السلع

ويندرج ضمنه نوعين من التضخم، يحدث الأول منهما في أسواق السلع الاستهلاكية، اما الثاني ففي أسواق السلع الاستثمارية.

2. التضخم السلعي

وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستهلاك، ويعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار، مما يؤدي الى شيوع أرباح قدرية في صناعات السلع الاستهلاكية.

3. التضخم الرأسمالي

يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة انتاجها، ونتيجة لتفشي هذه الضغوط التضخمية فإن أرباحا كبيرة جدا تتحقق في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

4. التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

نميز بين التضخم الناتج عن السلعي وراء تحقيق الأرباح والتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية خاصة عنصر العمل.

5. التضخم الربحي

يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة حيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وهو ما يحدث عندما تحدد أسعار المنتجات من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث ان ارتفاع الهوامش الربحية يمكن ان يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب او في الأجور.

6. التضخم الداخلي

يحصل نتيجة تزايد وارتفاع نفقات الإنتاج كأجور العمال.

رابعا: تقسيم التضخم على حسب المصدر

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى[1]:

[1] شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، مرجع سبق ذكره، ص-ص،29-28.

1. التضخم المحلي

وهو التضخم الذي يمس أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا كنتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته التلبية الطلب المحلي وندرة الموارد المحلية، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المحلية الذي بدوره يكون سببا في ظهور ضغوط تضخمية محلية.

2. التضخم المستورد

يعرف التضخم المستورد على انه ذلك الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة من السوق الدولية (سلعا وسيطية، نهائية، مواد أولية أو مصنعة، أو خدماتية)، والتي تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية، وبشكل مبسط فان التضخم المستورد يعبر عنه بارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية الناشئ عن تأثير الارتفاع في الأسعار الدولية.

كما نوجز فيما يلي بعض التعاريف لظاهرة التضخم المستورد لبعض الاقتصاديين:

- **رمزي زكي**[*]: نقصد بالتضخم المستورد في هذا الخصوص، مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، كما أن تأثير هذه العوامل يعظم كلما كانت درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج كبيرة.
- [*] **Grzegorz**: عرف ظاهرة التضخم المستورد على انه: ذلك التضخم الذي ينشا من خلا المنافسة الشديدة داخل مجموعة الدول الرأسمالية ضد اقل البلدان نموا، وهو عبارة عن تصاعد وارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي تعكسه حركة السلع، أو بشكل أدق حركة أسعارها في التجارة الدولية، والتي تعتبر من أهم الأسباب للنقل الدولي للتضخم على غرار أسعار الصرف أو تدفقات رؤوس الأموال، إضافة إلى ما يحدثه الفائض في الطلب الكلي عن العرض.
- [*] **Henri Mercillon**: يعرفه على انه انسياب التضخم من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة بفعل تأثير عوامل خارجية.

---

[*] رمزي زكي، (1945-2000)، اقتصادي مصري بارز وأستاذ بجامعة القاهرة، منتقد للسياسات النيوليبرالية ومؤلف كتاب "رأسمالية الدولة في مصر".

[*] Grzegorz W. Kolodko، (1949) ،اقتصادي بولندي بارز وسياسي سابق، شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في بولندا. يعتبر من الشخصيات الرئيسية في التحول الاقتصادي في بولندا، قاد جهودا مهمة في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وتحول البلاد الى اقتصاد السوق.

[*] Henri Mercillon،(1926-2011)، اقتصادي فرنسي، عرف بابحاثه في مجال الاقتصاد النقدي وسياسات النقد والتضخم، اشتهر باطروحته المكرسة لاقتصاديات السينما، كان اقتصاديات سوق الفن هو المجال الذي اختاره.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في انتقال التضخم المستورد وقنواته

تمثل ظاهرة التضخم المستورد مشكلة خطرة بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات، فارتفاع أسعار السلع المستوردة يزيد من التكاليف ويقلل من القوة الشرائية للسكان مما يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتأثر تكلفة السلع المستوردة بعدد من العوامل مما يؤدي ذلك إلى التغير في أسعارها.

في هذا المبحث سيسلط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في انتقال التضخم المستورد وطرق قياسه وقنوات انتقال التضخم المستورد.

المطلب الاول: العوامل المؤثرة في انتقال التضخم المستورد وطرق قياسه

التضخم المستورد ينبع من زيادة تكاليف الإنتاج والاستهلاك بفعل العوامل الخارجية كارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، وينتقل إلى الاقتصاد الوطني عبر قنوات مثل التكاليف والسياسات النقدية والمالية، والطلب المحلي والدولي.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في الانتقال للتضخم المستورد

تُعتبر العوامل المؤثرة في انتقال التضخم المستورد متعددة ومتنوعة منها:

أولا: ارتفاع الأسعار في الدول المصدرة

ارتفاع الأسعار في دول أخرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات المستوردة من تلك الدول، يلجأ بعض البلدان التي تعاني عمومًا من عجز في جهازها الإنتاجي المحلي إلى استيراد السلع الاستهلاكية بأسعار مرتفعة، مما يجعلها تستورد التضخم من العالم الخارجي على سبيل المثال، عندما تصدر الدول المتقدمة صناعيًا السلع بأسعار متضخمة إلى الدول الأقل تقدمًا، فإن هذه الدول ستستورد التضخم من خلال أسعار السلع المستوردة.

وفي حالة استيراد مستلزمات العملية الإنتاجية بأسعار مرتفعة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف ونقل هذا الارتفاع إلى الأسعار المحلية.

1.ارتفاع أسعار الصرف لبعض العملات القوية

ارتفاع أسعار الصرف لبعض العملات القوية ينعكس مباشرة في زيادة تكلفة الواردات التي تتم بتلك العملات، على الرغم من أن الأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة قد تظل ثابتة، إلا أن ارتفاع أسعار العملات المستخدمة في الشراء يجعل تكلفة استيراد السلع والخدمات ترتفع وبالتالي، كلما زادت تكاليف الواردات، زادت معدلات التضخم في الاقتصاد المحلي ويمكن أن يؤدي النمو المفرط في الواردات، بدخول سلع ذات تكلفة عالية للمعروض الكلي إلى تضخم مستورد.

وعلاوة على ذلك، يؤثر وجود خلل في تغير صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي على عرض النقد، الذي يلعب دوراً رئيسياً في تكوين التضخم على سبيل المثال، في حالة الفائض، تُجبر الدولة على زيادة إصدار النقد المحلي لتوازن زيادة النقد الأجنبي، مما يؤثر على مستويات الأسعار المحلية.

2.تدهور أسعار الصرف للعملات المحلية

انخفاض أسعار الصرف للعملات المحلية، مثل الدينار الجزائري، أمام العملات الأجنبية للدول المصدرة للمنتجات، مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، يمثل صورة أخرى من صور التضخم المستورد فعندما ترتفع أسعار الصرف للعملات المحلية، يتحول ارتفاع الأسعار المباشرة للمنتجات المستوردة، التي يتم شراؤها بالعملة المحلية، إلى تعزيز للتضخم بالإضافة إلى ذلك، يرتفع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة بالعملة الوطنية، مما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.

وفي حالة استقرار عملة الدولة، فإن ارتفاع معدل التضخم العالمي سيترتب عليه انخفاض قيمة العملة الأجنبية وتحسن في قيمة العملة الوطنية وبالتالي، ينتقل معدل التضخم مباشرة إلى الداخل، بناءً على نظرية تعادل القوى الشرائية التي تحدد قيمة العملة على أساس قدرتها الشرائية.

تتأثر درجة هذا التأثير بوجود صناعات لتصنيع السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج المستوردة، بالإضافة إلى تفضيلات المستهلكين لهذه السلع وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تستهلك الدولة أكثر مما تنتج، مما يؤدي إلى الإصدار النقدي وانخفاض قيمة العملة المحلية.

تتدهور القدرة الشرائية للعملات المحلية بسبب السياسات الانفتاحية التي طبقتها بعض البلدان في السنوات الأخيرة، مما جعلها أكثر تعرضًا للمشكلات النقدية والاقتصادية العالمية.

ثانيا: ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية

ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي تحصلت عليها مجموعة البلدان المتخلفة من أسواق النقد العالمية يمثل نوعًا من التضخم في تكاليف القروض في المجالات التي تستخدم فيها هذه القروض يمكن أن يكون لهذا الارتفاع تأثيرًا مباشرًا على مستوى الأسعار المحلية، حيث يمكن لأسعار السلع أو الخدمات أن ترتفع لتعكس ارتفاع التكاليف.

مع ذلك، تقف بعض الاعتبارات الاجتماعية كحاجز أمام ارتفاع الأسعار نتيجة للرقابة السعرية وتحديدها عند مستويات معينة يحدث هذا في بعض الدول التي تلتزم بتوفير المواد الغذائية بأسعار منخفضة لمحدودي الدخل في

هذه الحالات، عادة ما تتحمل الحكومة الخسائر عبر الموازنة العامة، مما يؤدي إلى زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للدعم السلعي والخدماتي وتمويلها بتمويل تضخمي.

1. انحياز التعامل في الاستيراد مع الدول الصناعية

تعتبر الدول الصناعية المتقدمة من الدول المهيمنة على الإنتاج العالمي للسلع الكمالية وسلع التجهيز، بالإضافة إلى المعدات والتقنيات الحديثة نظرًا لأن هذه السلع والمعدات أكثر عرضة للتضخم، فإنه إذا اقتصرت المعاملات الاقتصادية لدولة ما في تعاملها مع هذه الدول الصناعية، فإن التضخم قد ينتقل من تلك الدول إلى الدول المستوردة مباشرة.

2.التركيب الهيكلي للواردات

ارتفاع أسعار المواد الأولية يتسبب في سلسلة من الزيادات السعرية المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والإنتاجية، مما يؤثر بدوره في رفع أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية فارتفاع أسعار المواد الأولية يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وتقليل الفوائض الاقتصادية المتاحة للاستثمار الصافي، هذا بدوره يشكل عائقا أمام برامج التنمية، خاصة في الدول النامية التي تعاني بالفعل من نقص في الاستثمار ومع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية النهائية، ترتفع تكاليف المعيشة، مما يؤدي إلى مطالبات بزيادة الأجور، مما يزيد من الضغط على الأسعار بشكل عام.

3.درجة الانكشاف الاقتصادي

التضخم المستورد لا ينشأ فقط نتيجة لثغرات هيكلية في الاقتصاد، بل يعود إلى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي من خلال التجارة الدولية يزداد هذا التأثير كلما زادت درجة الانكشاف الاقتصادي، ويمكن أن يتسبب في ارتفاع أسعار المواد المستوردة في الأسواق المحلية، مما قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار في السوق المحلية.

بالنظر إلى الانكشاف الاقتصادي، الذي يقصد انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد الدولي وتأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي، وقدرته على اتخاذ سياسات اقتصادية مستقلة نسبيًا عن التطورات الخارجية وكلما زادت هذه النسبة، زاد تأثير ارتفاع أسعار المستوردات على الأسعار المحلية، وزادت حساسية الاقتصاد المتخلف على استيراد التضخم.

ثالثا: تأثير ارتفاع الإيرادات الحكومية على نمو السيولة الدولية

ويحدث في الأسواق المصدرة للنفط، يمكن أن تتزايد عائدات النفط بشكل كبير عدة أضعاف، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام على مختلف المشاريع والبرامج تزايد الإنفاق العام يعني زيادة في العرض النقدي، أو زيادة في السيولة النقدية المتاحة في الاقتصاد إذا لم يكن النمو في المعروض النقدي متوافقًا مع معدلات التوسع الحقيقي في السلع والخدمات، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.[1]

$$P = f(S.D) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث[*]:

X+A=D	M+y=S

$$E = f(y.\ i) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

يتضح من خلال المعادلة (1) أن المتغيرات التي تؤثر على الطلب (D) والعرض (S) تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد مستوى السعر (P) يُمكن تقسيم الطلب إلى الاستيعاب المحلي (A) والصادرات (X)، والاستيعاب المحلي (A) يمثل الانفاق الخاص (E) والانفاق العام (G) بشكل أكثر تبسيطًا، يُمكن اعتبار الانفاق الخاص كدالة تعتمد على متغيري الدخل (Y) ومعدل الفائدة (i) أي:

بحيث يكون تأثير الدخل على الإنفاق في ظل ثبات معدل الفائدة طرديا، وتأثير معدل الفائدة على الاتفاق سالبا، وبهذا يتأثر الاستيعاب المحلي Aطرديا مع الدخل، وعكسيا مع معدل سعرالفائدة.

أما فيما يخص المتغيرات التي تحدد حجم الصادرات بشكل عام هي:

[1] صلاح الدين(2019)،اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ص- ص 15- 19.

[*] P :يعبر عن مستوى السعر، D: يعبر عن الطلب الكلي، S: العرض الكلي.

– مستوى دخل البلدان التي يصدر إليها، ويمكن لغرض المناقشة اعتبار مستوى الدخل العالمي YWهو المتغير المقصود.

– مستوى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية PX.

– مستوى سعر الصرف EX، أي عدد وحدات العملة المحلية لكل وحدة أجنبية.

– السعر المحلي P.

وبهذا يمكن تحديد حجم الصادرات بدالة ضمنية كما يلي:

$$X = f(P.Ex.Px.Yw).....(3)$$

ارتباط الصادرات بالمتغيرات المحددة لها يكون طرديا مع كل من: الدخل العالمي Yw، وسعر الصادرات Px، سعر الصرف Ex، كما تتأثر الصادرات عكسيا مع السعر المحليP.

يمكن فهم العلاقة الطردية بين حجم الصادرات والمتغيرين PX وEX من وجهة نظر المصدر بسهولة أكبر عند توضيح بعض النقاط:

1.**العلاقة بين حجم الصادرات وسعر الصادرات (PX)**: ارتفاع سعر الصادرات يعزز إيرادات المصدرين ويزيد من القيمة المالية للصادرات هذا يحفز المزيد من الشركات على الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات التصديرية، مما يؤدي إلى زيادة حجم التصدير (X).

2.**العلاقة بين حجم الصادرات وسعر الصرف (EX)**: ارتفاع سعر الصرف يعني أن العملة المحلية أصبحت أقوى مقابل العملات الأجنبية وبما أن سعر الصادرات يعبر عن قيمة الوحدة المصدرة بالعملة المحلية، فإن زيادة سعر الصرف يزيد من القيمة المالية للوحدة المصدرة بالعملة المحلية، مما يشجع المزيد من الشركات على زيادة حجم الصادرات لزيادة إيراداتها.

بهذه الطريقة، يمكن فهم كيف أن زيادة كل من سعر الصادرات (PX) وسعر الصرف (EX) يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات (X)، مما يعكس العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات.

أما بخصوص العرض الكلي Sالذي يتكون من الناتج المحليY ومن الواردات M، وبافتراض أن مستوىY معطى وأن المتغيرات الرئيسية التي تحدد مستوى الواردات هي:

- مستوى دخل البلد المعني Y؛
- مستوى سعر الواردات بالعملة الأجنبية Pm؛
- مستوى سعر الصرفEx ؛
- مستوى السعر المحلي p.

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة علاقة الواردات بالمتغيرات المذكورة أعلاه بدالة ضمنية كما يلي:

$$M = f\ (Y.\ Pm.\ Ex.\ P).....(4)$$

وبالتالي تأثير كل من المتغيرات على الواردات يكون طرديا مع كل من الدخل Yوالسعر Pوعكسيا مع كل من سعر الواردات Pmوسعر الصرف Ex، وبالتالي يمكن وضع العرض الكلي بصيغة دالة ضمنية كما يلي:

$$S = f\ (Y.\ Pm.\ Ex.\ P).....(5)$$

وبحيث يكون اتجاه العلاقة بين العرض الكلى والمتغيرات المحللة له هو نفس ما ذكر أعلاه بالنسبة الواردات وبإحلال دالة الطلب الكلي، ودالة والعرض الكلي (5) في دالة السعر (1)، وبترتيب المتغيرات يمكن وضع دالة السعر P بالصيغة التالية[1]:

$$P= f(Yw.\ Px.\ Pm.\ Ex.\ i.\ G.Y).....(6)$$

ويتضح من المعادلة (6) أن المتغيرات التي تؤثر في مستوى السعر هي: الدخل العالمي، سعر الصادرات بالعملة الأجنبية، سعر الواردات بالعملة الأجنبية، سعر الصرف، معدل الفائدة، مستوى الإنفاق الحكومي، الدخل القومي.

[1] لفضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص-ص،30-32.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية لانسياب التضخم

التضخم المستورد هو ظاهرة اقتصادية تعبر عن ارتفاع مستوى الأسعار العامة نتيجة لعوامل خارجية مرتبطة بالتجارة الدولية، يمكن أن تتعدد مسببات التضخم المستورد من حيث استيراد وتصدير السلع والخدمات، عند ارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة وعندما يكون البلد مصدراً رئيسياً للمواد الأولية مثل النفط والغاز، فإن أي زيادة في أسعار هذه المواد تؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والنقل، تتضمن هذه الزيادة تأثيرات متعددة كزيادة تكاليف الإنتاج المحلي، مع ارتفاع تكاليف الوقود، ترتفع تكلفة تشغيل المصانع والمعدات، مما يؤدي إلى زيادة في تكلفة إنتاج السلع المحلية، أو زيادة تكاليف النقل، فالزيادة في أسعار الوقود تعني زيادة في تكاليف نقل السلع سواء داخل البلد أو عند تصديرها، مما يزيد من سعر البيع النهائي للسلع المستوردة، و عند ارتفاع استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة، عندما يعتمد بلد ما بشكل كبير على استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة (التي تدخل في عملية الإنتاج)، يؤدي ذلك إلى عدة نتائج كزيادة الطلب على السلع المستوردة، زيادة استيراد السلع الاستهلاكية تعني زيادة في الطلب على هذه السلع في السوق المحلي، ما يمكن أن يرفع الأسعار نتيجة العرض والطلب، و كزيادة تكاليف الإنتاج، استيراد المواد الوسيطة بأسعار مرتفعة ينعكس بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع المنتجة محلياً، يؤثر التصدير على التضخم المستورد عندما يزيد الطلب الخارجي على السلع والخدمات التي يصدرها البلد، يحدث تأثير مزدوج زيادة الأسعار المحلية، فارتفاع الطلب الخارجي يمكن أن يؤدي إلى نقص في المعروض من السلع في السوق المحلي، مما يرفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب، ويحدث أيضا زيادة معدلات التضخم المستورد، فمع ارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة زيادة الطلب الخارجي، يستورد البلد سلعاً بأسعار أعلى لتعويض النقص، ما يرفع معدلات التضخم المستورد، التضخم المستورد هو نتيجة لتفاعل معقد بين عدة عوامل اقتصادية تتعلق بالتجارة الدولية، ارتفاع أسعار المواد الأولية المصدرة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، مما يرفع أسعار السلع المستوردة، من جهة أخرى، الاعتماد الكبير على استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة يزيد الطلب على هذه السلع في السوق المحلي، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار، بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية يؤدي إلى نقص في المعروض وزيادة الأسعار، مما يعزز معدلات التضخم المستورد، هذه العوامل مجتمعة تسهم في تشكيل الصورة الكاملة للتضخم المستورد و تأثيره على الاقتصاد المحلي.

وترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد هو شكل مستقل من أشكال التضخم والذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية، حيث أن لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها والذي يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في باقي الدول خلال فترة ومنية معينة،

عادة ما تكون سنة، وبالتالي فان تبادل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة المعنية مع باقي دول العالم، والتي تظهر في شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها، قد تكون سببا رئيسيا في حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد.[1]

-التضخم المستورد ينشأ بسبب استيراد السلع والخدمات التي تشهد أسعارها ارتفاعا في الأسواق الدولية أو من خلال استيراد الموارد الإنتاجية الأجنبية بأسعار مرتفعة والتي تدخل في إنتاج السلع المحلية فيؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاجها فترتفع أسعارها، كما قد يلعب سعر صرف العملة المحلية دورا في تفشي هذا النوع من التضخم بسبب تراجع سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية، والدول الأكثر عرضة لهذا النوع من التضخم هي الأكثر انفتاحا على الأسواق العالمية والأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالأزمات والأمراض الاقتصادية أصبحت تحصل معا وتزول معا في كافة أنحاء العالم ولا تستطيع أي دولة التحكم في استيرادها أو تصديرها

الفرع الثالث: طرق قياس التضخم المستورد

تتباين طرق قياس التضخم المستورد وفقًا للسياق الاقتصادي والهيكلي لكل دولة ومن المهم فهم هذه الطرق وتحليلها بدقة لضمان قياس دقيق للتضخم واتخاذ السياسات الاقتصادية الصحيحة.

أولا: قياس معدل التضخم بالاعتماد على مؤشر الاستهلاك

في هذا السياق يمكن الانطلاق في قياس معدل التضخم بالاعتماد على مؤشر سعر المستهلك، ومن المفيد أن نذكر أن بناء مؤشر سعر المستهلك يتم بالاستعانة بالعلاقة التالية:

$$P_t = 100 \sum_{i=1}^{n} W_i \frac{P_{it}}{P_{i0}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

بحيث*:

ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

[1] لفضل سليمة(2021) :التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03-، ص، ص 28،29.

* : $\sum_{i=1}^{n} W_i = 1$ و تمثل n عدد السلع والخدمات المتضمنة في سلة المستهلك، Pit تمثل سعر السلعة i في السنة t ، P_{i0} تمثل سعر السلعة i في سنة الأساس 0 P_t مؤشر السعر العام للمستهلك في السنة t،ويشير W إلى وزن السلعة ، أين يتحدد على أساس نصيب الاتفاق على السلعة i من مجمل الإنفاق في سنة الأساس.

$$Wi = \frac{Pi0 \times Qi0}{\sum_{i=1}^{n} Pi0 \times Qi0} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

أين تمثل Q1.Qi ...Qn السلع والخدمات المتضمنة في سلة المستهلك، وإذا أعدنا ترقيم السلع والخدمات المتضمنة في السلة بحيث تكون Q1...Q2 ...Qm سلعا مستوردة ومتضمنة في السلة و1+ .... Qn Qmهي السلع الأخرى المنتجة محليا، فإنه بالإمكان تحديد مؤشر السعر العام بعلاقة خطية مع مؤشر سعر للواردات ومؤشر سعر السلع والخدمات المحلية كما يلي :

$$Pt=\alpha Pmt + (1-\alpha)Pdt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث *

ثانيا: قياس التضخم المستورد–أزمة البترول لسنة 1986 وتأثيرها على التضخم المستورد

كان لهذه الازمة تأثير عميق على التضخم المستورد حيث أدت الى انخفاض تكلفة الواردات واثرت ايجابيا على الميزان التجاري.

1.أزمة البترول لسنة 1986:

أزمة البترول لسنة 1986 نتجت عن زيادة العرض في الأسواق العالمية بسبب التنافس بين الدول المنتجة للنفط، خاصة بين دول أوبك والدول غير الأعضاء، هذا التنافس أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط من حوالي 27 دولاراً للبرميل إلى أقل من 10 دولارات للبرميل في منتصف العام 1986[1].

---

* Pmt: تمثل مؤشر سعر الواردات المتضمنة في العملة، Pdt:تمثل مؤشر سعر السلع المنتجة محليا في السلة ،a : يمثل وزن مؤشر سعر الواردات وتساوي نصيب الاتفاق على الواردات المتضمنة في السلة من مجمل الاتفاق على السلة في سنة الأساس.

[1] البترول الاقتصادي_البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، المقاتل، التاريخ: 2024/06/05،سا:20:57 ، رابط الموقع: http://www.mokatel.com

2. تأثير الأزمة على التضخم المستورد في الدول:

- **انخفاض تكلفة الواردات:** الدول المستوردة للنفط شهدت انخفاضاً كبيراً في تكلفة استيراد الطاقة، مما أدى إلى تقليل تكاليف الإنتاج والنقل، وساهم في خفض التضخم المستورد.[1]
- **تأثير إيجابي على الميزان التجاري:** بسبب تراجع أسعار النفط، تحسن ميزان المدفوعات في العديد من الدول المستوردة للنفط نتيجة لانخفاض فاتورة الواردات النفطية[2].

2. تأثير الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية:

- **زيادة القوة الشرائية:** انخفاض أسعار النفط ساعد المستهلكين الأمريكيين على توفير أموالهم، مما زاد من القوة الشرائية وحفز الاقتصاد الاستهلاكي.[3]
- **ضغوط على قطاع النفط المحلي:** على الرغم من الفوائد الاقتصادية العامة، عانى قطاع النفط في الولايات المتحدة من ضغوط كبيرة، حيث تأثرت شركات النفط المحلية بانخفاض الأسعار مما أدى إلى تقليل الاستثمارات وتسريح العديد من العمال[4].

3.قياس التضخم المستورد :

يمكن قياس التضخم المستورد بالاستعانة بالمعادلة أعلاه فعلى سبيل المثال فرضا أن نصيب الاتفاق على الواردات من مجمل الاتفاق على سلة المستهلك a للبلد A يساوي 0.60، فبالتالي فإن نصيب الاتفاق على السلع المحلية المتضمنة في السلة $1 - a$ هو 0.40، وإذا عرف أن مؤشر سعر الواردات Pmلدولة الأمم المتحدة ارتفع من

[1] البترول الاقتصادي_البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، المقاتل، التاريخ: 2024/06/05،سا:21:10 ، رابط الموقع: http://www.mokatel.com

[2] العجاج فاطمة الزهراء(2019)، د.قليل زينب،اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016،مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE،جامعة تلمسان (الجزائر)،المجلد03،العدد 02،الجزائر،ص ،512.

[3] البترول الاقتصادي_البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، المقاتل، التاريخ: 2024/06/05،سا:21:25 ، رابط الموقع: http://www.mokatel.com

[4] البترول الاقتصادي_البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، المقاتل، التاريخ: 2024/06/05،سا: 21:40 ، رابط الموقع: http://www.mokatel.com

9.60 عام 1985 إلى 9.90 عام1986 [1]، بينما ارتفع مؤشر السعر العام p من 4.51 عام 1985 إلى 4.52 عام 1986 [2]، بالتالي يمكن حساب مؤشر سعر السلع المحلية pdكما يلي:

$$Pd = \frac{4.52 - (0.60)(4.51)}{0.40} = 18.065$$

أي أن التضخم المستورد أسهم بنحو 55.4% من التضخم الحادث، في اقتصاد الدولة A.

ويمكن النظر إلى المعادلة (3) من زاوية التضخم أي:

$$\hat{P} = \alpha \hat{P}_m + (1 - \alpha)\hat{P}_d \text{.....(4)}$$

حيث*:

والجدير بالملاحظة أن قياس التضخم المستورد بالاعتماد على العلاقة أعلاه نوعا ما، لكون البيانات المطلوبة غير متاحة بصفة كلية، فنصيب الاتفاق على الواردات من مجموع الاتفاق على السلة غير متوفر، بينما المتوفر من البيانات نجد مستوى السعر العام أو مؤشر أسعار الواردات،

ولتقدير التضخم المستورد في البلدان النامية، نجد في أدبيات الموضوع كذلك مجموعة من الأساليب (معادلات) يمكن الاعتماد عليها في قياس معدل التضخم المستورد وهي موضحة كما يلي:

1. **يمكن وصف الأسلوب الأول بالصيغة التالية:**

$$\widehat{\mathrm{P}} \times \frac{(\mathrm{M})}{GDP} = \widehat{\mathrm{P}}_{\mathrm{m}}$$

[1] واردات السلع والخدمات، % من إجمالي الناتج المحلي،البنك الدولي، التاريخ: 2024/06/05،سا: 18:11، رابط الموقع: https://data.albankaldawli.org، (بتصرف).

[2] إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)،البنك الدولي،التاريخ: 2024/06/05، سا:18:30، رابط الموقع: https://data.albankaldawli.org، (بتصرف).

* $\hat{P}$معدل التضخم العام $\hat{P}_m$معدل التضخم المستورد $\hat{P}_d$معدل التضخم في أسعار السلع والخدمات المحلية (معدل التضخم المحلي).

حيث*

فإذا افترضنا أن قيمة واردات دولة الامم المتحدة تساوي 5 بليون دولار وأن الناتج المحلى الإجمالي لنفس السنة يساوي 25 بليون دولار وأن التضخم العالمي يساوي 12%، فإن التضخم المستورد فيها يكون:

أي أن التضخم العالمي (12%) يؤدي إلى زيادة في مستوى السعر العام للأمم المتحدة يعادل

2.4%، بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناجمة عن أسباب محلية داخلية.

$$\%2.4-100x\ (0.12\times\frac{5}{25})$$

الأسلوب الثاني (الإنفاق المحلي)صيغة المعادلة التالية:

$$\widehat{P}\times\frac{M}{DL}=\widehat{P}_m$$

حيث*

ويكمن الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو اعتماد هذا الأخير على الإنفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي، إضافة على ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية النفطية يزيد كثيرا على الإنفاق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مستوى التضخم المستورد في هذه الدول.

2. **الأسلوب الثالث فيمكن وصفه بصيغة المعادلة التالية:**

حيث*

$\widehat{P}_m$ * قيمة التضخم المستورد ، M قيمة الواردات، GDP قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، $\widehat{P}$ التضخم العالمي

$\widehat{P}$ * التضخم العالمي، M قيمة الواردات،DL الانفاق المحلي.

$$100 \times \frac{L\_(m+x)}{GDP\_c} = \hat{P}_m \text{ net}$$

وهو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات إلى الإنفاق المحلي.

4.من بين الأساليب المتبعة كذلك في حساب معدل التضخم المستورد نجد:

$$P_m = \frac{M}{GDP} \times \Delta Mdef$$

حيث*:

والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$\Delta M\_an = P_m$$

حيث*

يعتمد التضخم المستورد على حجم ونسبة الواردات الى الناتج او الطلب المحلي ومعدل التضخم العالمي، فإذا ارتفعت نسبة الواردات الى الناتج او الطلب الكلي زاد معدل التضخم المستورد كما انه كلما زاد معدل التضخم العالمي فإن أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي الى زيادة معدل التضخم المستورد.

Pm* التضخم المستورد، $\frac{M}{GDP}$:يمثل وزن المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي، de:تضخم المستوردات.

ΔM_an * التغير النسبي السنوي في مخفض المستوردات

المطلب الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد

لفهم كيفية انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي يتطلب دراسة قنوات متعددة، تتضمن تحليلًا دقيقًا لتفاعلات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية المحلية والخارجية يساعد فهم هذه القنوات في تطوير سياسات فعالة للتحكم في التضخم ودعم الاستقرار الاقتصادي، الدراسات السابقة تشير إلى أن التضخم المحلي يتأثر بالأحداث في الاقتصاد العالمي، مثل أزمة أسعار النفط في السبعينات التي أثرت على الدول المستوردة للنفط وتسببت في زيادة تكاليف الواردات وبالتالي التضخم المحلي، الدول المصدرة للنفط حصلت على فوائض في العوائد وقامت بتوظيفها في البنوك الأوروبية، مما يعتبر تعقيمًا غير مباشر لتأثيرات زيادة أسعار النفط.[1]

الفرع الأول: القناة المباشرة للأسعار

في هذه القناة المباشرة للأسعار سوف يتم التطرق إلى القناة التي يتم من خلالها التأثير على المستوى العام للأسعار المحلي عبر قناة التكاليف، أو عبر ما يسمى بأثر سعر الصرف على الواردات فالتضخم المحلي، حيث يعبر عن نسبة التغير في سعر العملة المحلية لسلع مستوردة الناتجة عن تغير بـ 1% في سعر الصرف الاسمي القائم بين الدولة محل التصدير والدولة محل الاستيراد لهذه السلعة.[2]

أولا: التضخم ونظم أسعار الصرف

إن التضخم المحلي يتأثر ويتحدد من خلال تغيرات سعر الصرف نظم أسعار الصرف المتبعة سواء كانت تلك المصرح بها من طرف السلطات النقدية أو تلك التي تتحدد على أساس توجهات السوق، لدرجة أن السلطات النقدية تستهدف أحيانا أسعار الصرف كهدف وسيط بغية الوصول تحقيق استقرار المستويات العامة للأسعار، ويتعاظم دور تأثير سعر الصرف على التضخم المحلي في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، حيث أن ربط سعر الصرف يسمح بالمحافظة على معدل تضخم منخفض بالنسبة لممارسي السياسة الاقتصادية منذ القدم، فأسعار الصرف الثابتة توفر مستوى عالي من الالتزام والصرامة بالنسبة للسياسات النقدية والمالية، في ظل مبدأ أن ربط سعر الصرف هو ذات مصداقية من حيث التزام السياسات بالحفاظ على معدل الربط، فانه على استعداد كبير للحفاظ على قيمة العملة المحلية، التي تخفض من الآثار التضخمية للتوسع في العرض النقدي.

---

[1] عبورة حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] المرجع السابق، ص،17.

ففي دراسة قام بها صندوق النقد الدول لمجموعة من العينات (كل دول العالم، الدول الصناعية، الدول المنخفضة المتوسطة الدخل) وصلت الدراسة إلى أن الدول التي اتبعت نظم أسعار صرف ثابتة، معدلات التضخم فيها كانت 1% و% 24 للنظم الوسيطة و % 21 بالنسبة للنظم الحرة لأسعار الصرف.

يمكن تبرير علاقة نظم أسعار الصرف بالتضخم وفقا لنتائج الدراسة إلى عاملين مهمين هما :

1. الانضباط

أن الدول التي تنتهج نظم ربط لأسعار الصرف لها معدلات منخفضة لنمو العرض النقدي، مع وجود تكلفة كبيرة عند التخلي عن نظام ربط العملات فمعدلات نمو العرض النقدي في حالة الربط قدرت سنويا ب% 21 ، أما بالنسبة للنظم الحرة فقدرت ب31 %، وهذا بغض النظر عن مستوى الدخل في هذه الدول.

2. الطلب على النقود (بدافع الاحتياط)

سوف يخفض من معدلات التضخم، هذا في الدول التي تنتهج نظم الربط لأسعار الصرف، حيث يعزز في الثقة من قيمة العملة واستقرارها، وعليه فان معدل دوران النقد سوف يكون اقل مع انخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة المحلية، هذا في ظل المفهوم المطلق لمصداقية السياسة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال في الدراسة السابقة أسعار الفائدة في ظل نظم الربط كانت% 1.2 و% 2.1في النظم الوسيطة و% 2.3في النظم الحرة لأسعار الصرف.

2. العوامل المحددة لأثر انتقال أسعار الصرف إلى أسعار الواردات فالأسعار المحلية

وبعد التطرق إلى نظم أسعار الصرف وعلاقة التضخم بأسعار الصرف نتطرق إلى أثر المرور أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية.

لما كان المنتج الأجنبي المصدر للسوق المحلية يعتمد في إنتاجه على عملته الوطنية (عملة أجنبية للاقتصاد محل الدراسة) ، وحيث تشهد هذه العملة ارتفاعا مقابل المحلية (الدينار الجزائري في حالة عبئ تراجع في قيمة العملة المحلية pass through الاقتصاد الجزائري) ، يقوم هذا المصدر الأجنبي بنقل للمستورد و المنتج ، و ذلك برفع قيمة الواردات من مختلف السلع الرأسمالية و الوسيطة و الاستهلاكية ، وهو ما ينعكس بدوره على تكلفة الإنتاج و على أسعار السلع النهائية ، و بالتالي يقوم كل من المستورد و المنتج بنقل عبء ارتفاع الأسعار إلى المستهلك النهائي .

- **الدلالة الرياضية لأثر المرور لأسعار الصرف إلى أسعار الواردات**

فيما يلي سوف نحاول صياغة معادلة سعر الواردات ومختلف العوامل المؤثرة فيها ندرج معامل المرور فيها.

$$\Delta pt = RE t\Delta_{p_{t+1}} + \left(\frac{(1-C)(1-CR)}{C}\right)[\delta_t + mc_t] + \alpha[\Delta_{\delta_t} - \mathrm{REt}\Delta_{\delta t+1}] \ldots\ldots(1)$$

حيث*:

مع أن $(1-C)$ هي درجة تغيير المؤسسات المصدرين أو المحلية الموزعة لأسعارها و α هي نسبة أثر مرور أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية.

➢ **تفسير أثر المرور غير التام لأسعار الصرف والواردات إلى الأسعار المحلية:**

إلا أن معدل ارتفاع الأسعار استجابة لهذا الأثر لا يعادل بالضرورة % 211 من معدل التراجع في قيمة العملة الوطنية بل يتراوح هذا الأثر بين % 1 و % 211 من قيمة التراجع وفقا لقرار المصدر والذي يملك سلطة المفاضلة بين امتصاص هذا التراجع أو نقل عبئه في صورة ارتفاع في الأسعار على النحو المذكور آنفا ، وتعد منافسة السلع المنتجة محليا للسلع المستوردة احد أهم أسباب قيام المصدر بمراجعة تكاليف الإنتاج لتخفيف العبء على المستوردين، حتى لا يخسر السوق لصالح المنتج المحلي، من ناحية أخرى يملك المستورد نفس القرار بخصوص نقل عبء انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين إلى المستهلك النهائي في صورة ارتفاع في الأسعار تشير اغلب الدراسات إلى هذا الأثر غير تام وسوف نتطرق إلى أهم العوامل التي امتصت أثر مرور أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية.

حيث أن هناك عاملين مهمين يمتصان أثر مرور أسعار الصرف على الواردات فالأسعار المحلية يتمثلان في :

- الاستراتيجية المؤسسات المصدرة:

تقدم هذه الاستراتيجية أحد المفاتيح الدالة على أن أثر مرور أسعار الصرف إلى الواردات ثم مؤشر أسعار المستهلكين غير كامل، حيث في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية، المؤسسات تغير من مستوى الأرباح مقابل التكاليف في مختلف الأسواق بحسب مرونة الطلب على منتجات المؤسسة المعنية بالتصدير.[1]

-إضافة إلى الاستراتيجية السابقة عدت دراسات تطرقت إلى عامل تكاليف التوزيع في الاقتصاد المحلي حيث يلعب دورا مهما في الأسعار بالتجزئة للسلع المستوردة.

* سعر الواردات (p_t) يرتبط بمستوى التضخم في أسعار الواردات المتوقع $(\mathrm{E_t}\Delta_{\mathrm{Pt+1}})$مخصوم منه Rو سعر الصرف الحالي و تغير سعر الصرف الآجل$(\Delta_{\delta_t}\text{and } \mathrm{REt}\Delta_{\delta t+1})$ ، و قيمة السعر الوحدوي للصادرات (mc_t) .

[1] عبورة حسام الدين، استجابة السياسات النقدية والمالية لظاهرة التضخم المستورد-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص-ص،17-20.

ربما لان تكاليف التوزيع إلى حد ما غير حساسة للصدمات الناجمة عن أسعار الصرف، وعليه فإنها تساعد على عزل سعر التجزئة للسلع المستوردة من آثار تقلبات أسعار الصرف (امتصاص الارتفاع من خلال سلسلة توزيع الواردات).[1]

الفرع الثاني: القناة غير المباشرة للمداخيل

تعبر القناة غير المباشرة للأسعار عن أثر المداخيل الناجمة عن فائض ميزان المدفوعات) على مستوى العرض النقدي والدخل للاقتصاد المحلي، الذي ينشط الطلب المحلي سواء كان استهلاكيا أو استثماري الذي يمكن أن يحدث ضغوط تضخمية مصدرها الدخول القادمة من الخارج عن طريق ميكانيزم.

وتسمى هذه القناة أيضا القناة السيولة للانتقال الدولي للتضخم، حيث يتدخل البنك المركزي رافعا السيولة المحلية عن طريق شراء العملات الأجنبية القادمة من الخارج في سوق الصرف المحلي لما بين البنوك، هذه السيولة المحلية الناجمة عن شراء البنك المركزي للعملات الأجنبية (كنتيجة لفائض ميزان المدفوعات) ، هي البوادر الأولية لنشوء ضغوط تضخمية مصدرها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة.

إن مشتريات البنك المركزي من العملات الأجنبية سوف ترفع من القاعدة النقدية، وكنتيجة لابد للسلطات النقدية إن تسحب جزء من مستوى النقد الذي ضخته لشراء العملات الأجنبية أو القيد أو الحد من عملية الخلق الثانوي للنقد في النظام المصرفي.

يمكن أيضا لفوائض الحساب الجاري أن يؤثر مباشرة على الدخل المحلي عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، فارتفاع عوائد الصادرات يمكن أن يؤثر على الاستثمار المحلي (يمكن للمستثمر أن يوسع من خططه الاستثمارية بفضل طفرة الصادرات) أو على الاستهلاك المحلي.

بالنسبة للمدرسة النقدية هناك علاقة سببية تربط بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات في المنهج النقدي لميزان المدفوعات، فإذا ازدادت الكتلة النقدية، على أثر خلق إضافي للسيولة من قبل المصرف المركزي، أو ارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي، فسوف تتولد رغبة لدى المقيمين بإنفاق بعض من سيولتهم النقدية الإضافية، إضافة إلى توسع الأعوان الاقتصادية الأخرى في مشاريعهم الاستثمارية جراء توفر المزيد من السيولة لدى المصارف الذي يمكن أن يولد ضغوط تضخمية عن طريق ميكانيزم التضخم بالطلب.

مستويات العرض النقدي تتأثر برصيد ميزان المدفوعات بشكل عام، بحكم أهمية مكون احتياطات الصرف في القاعدة النقدية فالكتلة النقدية، مع الإشارة إلى تراكم الاحتياطات الدولية هو نتيجة معاملات اقتصادية مع العالم الخارجي كما أشار إليه نموذج للانتقال الدولي للتضخم .

[1] المرجع نفسه، ص،21.

تعود جذور علاقة عرض النقود والتضخم إلى النظرية الكمية للنقود التي جاء بها الكلاسيك في شكلها المتطور، بل وإلى ابعد من ذلك في أطروحاتjean bodin* الذي تطرق إلى تأثير حجم المعروض من الذهب ومدى تأثيره على التضخم كما يمكن تفسير علاقة عرض النقود بالتضخم على المستوى الدولي من خلال أطروحات المنهج النقدي لميزان المدفوعات أو كذلك العرض النقدي لميزان المدفوعات.

أولا: المنهج النقدي لميزان المدفوعات

تعود فكرة المنهج النقدي لميزان المدفوعات إلى *david hume و *richard cantillon حيث درسا تدفق رؤوس الأموال وتأثيره على العرض النقدي، ويبنا أن جوهر المنهج النقدي هو التغير في الاحتياطات الدولية لدولة معينة، وبالتالي اختلال توازن سوق النقد المحلي.

يتحدد العرض الإجمالي للنقد على وجه خارج عن الارتباط بالطلب، و من قبيل الافتراض، فان كمية النقد المعروضة يجب أن تتساوى مع كمية النقد المطلوبة Mo=Md ، حيث Mo تمثل كمية النقد المعروضة ، كما تمثل Md كمية النقد المطلوبة .

من جهة أخرى، يساوي العرض الإجمالي للنقد مجموع تغير التوزيع الداخلي للقروض وتغير الاحتياطات الخارجية للبلد المعني :

$$Mo = \Delta c + \Delta r$$

حيث أن*:

* Jean Bodin ، (1530-1596)، مفكر سياسي فرنسي بارز، عُرف بأبحاثه في الفلسفة السياسية والقانون اشتهر بكتابه "الستة كتب عن الجمهورية"، حيث قدم نظريات رائدة حول السيادة والدولة المركزية القوية، لعب دورًا مهمًا في تطوير الفكر السياسي والاقتصادي، وكان تركيزه الأساسي على اقتصاد وسياسة الدولة.

* David Hume، (1711-1776)، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي بارز، عُرف بأبحاثه في مجال الفلسفة والتجريبية والنظرية النقدية. اشتهر بكتابه "مقالة في الفهم البشري"، حيث قدم أفكاراً مؤثرة حول طبيعة المعرفة والتجربة الإنسانية، كان لتحليلاته في الاقتصاد والنقد تأثير كبير على الفكر الاقتصادي اللاحق، وساهم بشكل أساسي في تطوير نظرية التجارة والنقد.

* Richard Cantillon، (1680-1734)، اقتصادي فرنسي-إيرلندي بارز، يُعتبر من الرواد في علم الاقتصاد عُرف بأبحاثه في النظرية النقدية والتجارة اشتهر بكتابه "مقالة في طبيعة التجارة العامة"، الذي يعتبر أساسياً في تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ،كانت تحليلاته للأسواق والنقد مؤثرة ومهمة في تشكيل النظريات الاقتصادية اللاحقة.

* Δc : تمثل التغيير في التوزيع الداخلي للقروض ، كما تمثل Δr : التغيير في الاحتياطات الخارجية.

يساوي رصيد ميزان المدفوعات التغيير في الاحتياطات الخارجية، والتوازن بين كمية النقد المطلوبة والقروض الداخلية الإجمالي، وفي هذه الحالة عن طريق تغير الاحتياطات الخارجية، فإذا كانت$\Delta C > Md$ فهذا يعني أنΔr هي أصغر من الصفر، أي بمعنى آخر أن رصيد ميزان المدفوعات سلبي، وعلى العكس من ذلك، إذا كانت$\Delta c < Md$ فهذا يعني أنΔr هي أكبر من الصفر، أي بمعنى آخر أن رصيد ميزان المدفوعات ايجابي.

وفي الاقتصاد، حيث يمكن أن تتغير الأسعار ومستوى الإنتاج، يتولد عن العرض الإضافي للنقد ارتفاع الطلب على الأصول المالية والحقيقية، وهذا الطلب يتوزع بمجموعتين الطلب الداخلي والخارجي، ينشا عن الطلب الخارجي امتصاص الاحتياطات الخارجية، في حين أن الطلب الداخلي يضغط على الإنتاج ومستوى الأسعار الداخلية.

وبالعودة إلى معادلة $Mo = \Delta c + \Delta r$، يتبين أن السياسة النقدية المقيدة توفر إمكانية تقليص الطلب الداخلي، وتؤدي إلى إعادة توا زن ميزان المدفوعات.

وفي إطار الميزانية المبسطة للبنك المركزي فان الترابط بين الاحتياطات الرسمية الدوليةR والقاعدة النقديةB يظهر من خلال المعادلة التالية:

$$B=R+F$$

حيث*:

هذه المعادلة لا تعني إلا المصرف المركزي، وتشير إلى الزيادة في الاحتياطات الدولية يقابلها ارتفاع الفارق بين القاعدة النقدية والقروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصرف المركزي وارتفاع قروض وتسهيلات هذا الأخير يؤدي إلى تقليص فائض الميزان الخارجي أو زيادة عجزه كذلك، تؤدي زيادة الفائض إلى توسع القاعدة النقدية إذن، يمكن للسياسة النقدية المقيدة أن تقلص من الطلب الداخلي وتسمح بتحقيق إعادة التوازن للميزان الخارجي، فالفائض أو العجز، الذي يعقب عدم التوازن، يؤثر فعليا على العرض الداخلي للنقد، وهذا التغيير في الكتلة النقدية يجب أن يقابل بتغير في الطلب على النقود، حتى يجد السوق النقدي توازنه، ويصبح بذلك من الممكن إعادة التوازن إلى الميزان الخارجي.

ثانيا: العرض النقدي لميزان المدفوعات للبنك المركزي الأوروبي كمؤشر إحصائي لانتقال التضخم

* B هي القاعدة النقدية ، و R هي الاحتياطات الدولية و F هي مجموع القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصرف المركزي للحكومة والبنوك.

التقديم النقدي لميزان المدفوعات يبين العلاقة بين ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية، هذا المنهج يسلط الضوء على أثر المعاملات الدولية على التطورات النقدية والمالية، وينشر هذا الوضع monetary presentation of balance of payments دوريا من طرف البنك المركزي الاوروبي، ويمكن شرح هذا التقديم كما يلي:

$$NFA + \Delta DC - \Delta M + OTR = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث أن *:

وفيما يلي المعادلة الثانية التي تمثل كل معاملات الدولية المقيدة في ميزان المدفوعات.

$$NFA + ETN = 0 \quad \ldots\ldots\ldots 2$$

أما المعادلة الثالثة فتبين لنا العرض النقدي لميزان المدفوعات الذي يعطينا فكرة عن أهمية القناة غير المباشرة للدخول في التضخم المحلي وتكون كالاتي :

$$\Delta M = - ETN + \Delta DC + OTR \quad \ldots\ldots\ldots 3$$

إن المعادلة 3 تسلط الضوء على إثر المعاملات الدولية على السيولة المحلية، حيث تلخص العلاقة بين ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية، التي ينساب من خلالها التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي.

من جهة أخرى تعبر هذه المعادلة على العلاقة بين المعاملات الدولية للمقيمين (خارج قطاع المصارف) والمعاملات في النقد ΔM المحتفظ بها من طرف المقيمين (من غير قطاع المصارف) [1]

* NFA :المعاملات في الخصوم و الأصول الأجنبية (للقطاع المصرفي) ،M : العرض النقدي (خصوم) ،DC : الائتمان المحلي،OTR : معاملات أخرى للمقيمين دون القطاع المصرفي،Δ : معاملات،ETN معاملات غير مالية في ميزان المدفوعات و معاملات في الخصوم و الأصول الأجنبية (لكل القطاعات الأخرى غير القطاع المصرفي.)

[1] عبورة حسام الدين، استجابة السياسات النقدية والمالية لظاهرة التضخم المستورد-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره،ص-ص،21-24

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد وسياسات علاجه

التضخم المستورد يمثل تحديًا اقتصاديًا يؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل كبير، حيث ينشأ نتيجة لزيادة في أسعار المواد الخام والسلع المستوردة من الخارج تترتب على ذلك تأثيرات سلبية متعددة على الاقتصاد، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج وتضخم في أسعار السلع والخدمات المحلية، مما يقلل من قوة الشراء للمستهلكين ويقلص القدرة التنافسية للشركات المحلية.

للتصدي له، يتطلب الأمر اتخاذ سياسات اقتصادية مناسبة تستهدف علاجه والتقليل من آثار التضخم المستورد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ سياسات نقدية ومالية حكيمة تهدف إلى التقليل من التأثيرات السلبية للتضخم المستورد، مثل رفع أسعار الفائدة للتحكم في النمو النقدي وتقليل الإنفاق الحكومي المفرط.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم المستورد

من الصعب فصل آثار التضخم المستورد عن التضخم المحلي، حيث يؤدي كلاهما إلى زيادة في مستوى الأسعار بشكل عام ومع ذلك، يمكن اعتبار أن العوامل الخارجية، خاصة في الدول النامية المصدرة للبترول، تلعب دوراً رئيسياً في حدوث التضخم يترتب على التضخم المستورد عدد من الآثار والتداعيات الاقتصادية، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولا: ارتفاع تكلفة الاستثمار المحلي

يعود ارتفاع تكلفة الاستثمار المحلي في الواقع إلى عدة عوامل، ومن بين أبرز هذه العوامل، ارتفاع أسعار المواد المستوردة اللازمة لتنفيذ هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى ضعف القطاع الوطني للبناء والمقاولات في مواجهة الطلب المتزايد عليه نتيجة لزيادة الإنفاق العام الاستثماري، يؤدي هذا الوضع إلى ارتفاع أسعار خدمات القطاع، وتبني شركات أجنبية لتنفيذ هذه الاستثمارات، والتي قد تفرض تكاليف مرتفعة جدًا لخدماتها، خاصة الاستشارات الفنية والخدمات الفنية، بالإضافة إلى زيادة أجور العمال الفنيين الأجانب.

ثانيا: زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخول والثروة

يتسبب التضخم المستورد، على غرار التضخم المحلي، في خلق تفاوت واضح في توزيع الدخل القومي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، حيث ينجم هذا التفاوت عن اختلاف معدلات نمو الدخول النقدية أثناء فترة التضخم، يتعرض أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة لتدهور في مستوى معيشتهم نتيجة عدم تواكب أجورهم النقدية مع ارتفاع معدلات التضخم، بينما يستفيد أصحاب عوامل الإنتاج الأخرى، مثل مالكي الأراضي والعقارات

وأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية وأصحاب الودائع الادخارية، من زيادة دخولهم النقدي بمعدلات تفوق معدلات التضخم، مما يعزز ارتفاع دخولهم بشكل واضح.

وبصفة عامة يمكن القول إن الفئات والشرائح الاجتماعية التي تستعيد من التضخم المستورد هم:

1. المستوردون للسلع الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية؛
2. المستفيدون من تحويلات العاملين في الخارج؛
3. المصدرون الذين يحصلون على عوائدهم بالنقد؛
4. ممثلو الشركات والوكالات الأجنبية؛
5. أصحاب الفوائد على الودائع بالعملات الأجنبية؛
6. المشتغلون في أعمال المضاربة والسوق السوداء؛
7. العاملون في المؤسسات الأجنبية داخل الدولة ويحصلون على دخولهم بالنقد الأجنبي.

فكل هذه الفئات تستعيد بشكل أو بآخر من التدهور الذي يحدث في سعر صرف العملة المحلية، وهو من أهم قوى التضخم المستورد.

رابعا: النمو المفرط لقطاع الخدمات

التضخم المستورد يسهم في خلق نمو غير متوازن في قطاع الخدمات، حيث يتميز هذا القطاع بزيادة ملحوظة في معدلات الربح وسرعة دوران رأس المال، مع عدم الحاجة إلى استثمارات ضخمة.

خامسا: ارتفاع نفقات المعيشة

من بين الأسواق التي تعكس قوة التضخم المستورد، يبرز سوق المواد الاستهلاكية الضرورية بشكل خاص يتميز هذا السوق بالطلب المستمر عليها يوميًا، وهي تُعتبر جزءًا أساسيًا من نفقات المعيشة، نظرًا لتزايد التبعية الغذائية للبلاد للاقتصاد العالمي.

سادسا: زيادة درجة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي

على الرغم من أن قوى التضخم المستورد تشير في المقام الأول إلى التبعية الاقتصادية للخارج، إلا أن البلد الذي يترك نفسه بلا مقاومة أمام تأثير هذه القوى، سيصبح متواجدًا في حالة من الارتباط الوثيق بالعالم الخارجي، وبذلك، يتحول التضخم المستورد مع مرور الوقت إلى سبب ونتيجة للتبعية الاقتصادية للخارج.

سابعا: زيادة العجز في موازين المدفوعات وتزايد المديونية الخارجية

لعل أبرز آثار التضخم المستورد في الدول النامية، هو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات على الرغم من أن هذا العجز لا يمكن تصويره بالكامل كنتيجة مباشرة للتضخم المستورد، إلا أن جذوره تعود إلى عدة عوامل هيكلية، مثل اتساع الفجوة في الموارد المحلية وبنية الإنتاج الوطني التي تعتمد على السلع الأولية، بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي لتلبية الاحتياجات ينتج عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات، نتيجة لتدهور الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، زيادة في الاقتراض الخارجي كوسيلة مفضلة للتعامل مع هذا التحدي وبالتالي، ترتبط بشكل وثيق زيادة التضخم المستورد بزيادة مديونية هذه الدول، وهي علاقة تبرز الضغوطات الاقتصادية التي تواجهها هذه الاقتصادات النامية.[1]

[1] لفضل سليمة، التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص-ص،35-37.

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية وسبل علاج التضخم المستورد

يُعد التضخم المستورد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي لذا، تلعب سياسات علاج التضخم المستورد دوراً حيوياً في تقليل تداعياته وتأثيراته السلبية على الاقتصاد الوطني، تتضمن هذه السياسات مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى الحد من تأثيرات الزيادة في الأسعار العالمية على الاقتصاد المحلي، ومن خلال استخدام أدوات مثل السياسات النقدية، والتجارية، والضريبية، تسعى الدول إلى تنظيم التدفقات التجارية وتحسين استخدام السياسات النقدية لعلاج التضخم المستورد وتعزيز استقرار الأسعار.

الفرع الاول: سياسة التعقيم

سياسة التعقيم تعتبر إحدى السياسات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في الكمية المتداولة من النقد في الاقتصاد، تتمثل أساسياتها في شراء أو بيع السندات الحكومية أو السندات الخاصة من قبل البنك المركزي، بهدف تغيير الإمداد النقدي وبالتالي تحقيق أهداف محددة مثل تحقيق استقرار الأسعار أو تحفيز النمو الاقتصادي.

أولا: تعريف سياسة التعقيم

تعرف على انها تدخل البنك المركزي بما له من أدوات من اجل عدم احداث تغيرات على المجاميع النقدية (الناجمة عن التدفقات الداخلة الصافية لرؤوس الأموال)، وبمفهومها الضيق تعبر عن الاستجابة عبر أدوات السوق المفتوحة وأدوات أخرى لغرض عدم احداث تغيير في القاعدة النقدية[1].

وكذلك تعرف على انها[2] عملية نقدية يتم من خلالها تعديل الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية عن طريق التخفيض في صافي الأصول المحلية من اجل الحفاظ على القاعدة النقدية ثابتة، ويتم ذلك من خلال تدخل البنك المركزي والعمل على تحييد أثر الزيادة في صافي الأصول الأجنبية.

ويمكن قياس درجة التعقيم أيضا من خلال نسبة الاحتياطات الأجنبية الى القاعدة النقدية (R/M) اذ ان ارتفاع (R/M) يفيد بوجود سياسة تعقيم نشطة.

1. الإيجابيات والسلبيات لسياسة التعقيم:

- وسيلة سريعة للتقليل من الآثار التضخمية وتأثيرها على سعر الصرف؛

[1] عبورة حسام الدين، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة الى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف- الجزائر، 2008-2009، ص،47.

[2] محمد صالح الكبيسي، الباحث/ تحسين محمود مثنى، ,التضخم المستورد... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار ،والمعالجات العراق حالة دراسية للمدة (1990-2015)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد -العراق-،مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية العدد رقم 25، 21-ماي-2018،ص،269.

- تفترض وجود إحلال غير تام بين الأصول المحلية والأجنبية من ناحية وبين مختلف الأصول المحلية من ناحية أخرى، اذ في ظل وجود إحلال تام تعد هذه السياسة ذات فعالية محدودة؛
- ان سياسة التعقيم تحمل البنك المركزي والحكومة تكاليف مالية من خلال ارتفاع أسعار الفائدة المحلية والتي يمكن بدورها ان تجلب مزيدا من التدفقات المالية الخارجية، فضلا عن تحمل البنك المركزي والحكومة تكاليف مالية تتمثل بالدين المحلي خاصة اذا كانت الفائدة المدفوعة على الأصول المباعة اكبر من تلك التي تجنيها الحكومة من الأصول الأجنبية التي بحوزتها، ويمكن التعبير عن تكلفة سياسة التعقيم كمايلي :

$$S= I-r-e$$

حيث*:

من خلال هذه المعادلة يتبين ان تكلفة سياسة التعقيم تساوي الفرق بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة الدولية مع الاخذ بنظر الاعتبار نمو أسعار الصرف عند تحويل الأصول المالية الى العملة المحلية.

- تتطلب سوقا مالية متطورة؛
- استنزاف رصيد البنك المركزي من احتياطات النقد الأجنبي وتشجيع على تنشيط عملية غسيل الأموال؛
- ان تراكم الأصول الجنبية لدى السلطات النقدية يمكن ان تسبب في مشاكل إدارة الاقتصاد من حيث إمكانية تأجيل برامج الإصلاح كما انخفاض مستوى الأصول الأجنبية يمكن ان يشجع على المضاربة.

ثانيا: صناديق الاستقرار الاقتصادي

يصنف صندوق النقد الدولي هذا النوع من أنواع الصناديق بالصناديق السيادية (وتعرف أيضاً بصناديق النفط)، والتي لها دور في علاج التضخم المستورد عن طريق علاج القناة غير المباشرة للدخول والتي مصدرها عوائد صادرات النفط من خلال تعقيم التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى وجود خمس أنواع من هذه الصناديق ويمكن التميز بينها وفقاً لهدفها الأساسي[1]:

1 صناديق الاستقرار الاقتصادي: التي يتمثل هدفها الأساسي حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع (النفط خاصة)؛

2. صناديق الادخار للأجيال القادمة التي تهدف الى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة الأصول الأكثر تنوعا؛

S *: تمثل تكلفة سياسة التعقيم،I : تمثل سعر الفائدة المحلية، r: تمثل أسعار الفائدة الدولية،e : تمثل معدل نمو أسعار الصرف.

[1] محمد صالح الكبيسي، (الباحث) تحسين محمود مثنى، مرجع سابق، ص، 270.

3.شركات استثمار الاحتياطات التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم انشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات؛

4.صناديق التنمية التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات الإنتاجية والتي من شأنها تعزيز نمو الناتج المحتمل في البلد، صناديق احتياطات طوارئ التقاعد التي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية الحكومية.

شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعًا كبيرًا، مما أدى إلى زيادة غير متوقعة في الإيرادات الناتجة عن صادرات النفط، مما دفع العديد من الدول إلى إنشاء صناديق النفط، تختلف آراء الاقتصاديين بشأن فعالية هذه الصناديق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أشارت نتائج دراسة من صندوق النقد الدولي إلى محدودية الآثار المالية لهذه الصناديق، مع التأكيد على أن احتياطيات البنك المركزي وسياسات نظام سعر الصرف والسياسة النقدية قد تكون بدائل أفضل.

تقدم الصناديق نوعًا من التأمين المالي الذاتي، ويمكنها تخفيف العبء عن السياسة النقدية عن طريق تعقيم الواردات المالية المتأتية من الصادرات النفطية، وقد أظهرت الدراسة تأثيرًا إيجابيًا لصناديق النفط في تقليل معدلات التضخم وتقليل التذبذب في أسعار الصرف ومن خلال تحليل النتائج، يمكن القول إن صناديق النفط تلعب دورًا مهمًا في علاج التضخم المستورد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتساهم في تحكم الدول التي أنشأتها في المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مما يعزز من فعالية السياسات الاقتصادية الشاملة.

ثالثا: السياسات المالية والتجارية

يمكن لأدوات السياسة المالية والتجارية التقليل من أثر القناة المباشرة للتضخم المستورد (الأسعار) وذلك عن طريق الضرائب والتعريفات الجمركية أو عن طريق الدعم الحكومي، وقد قام عدد من الخبراء في القسم المالي في صندوق النقد الدولي بدراسة لمعرفة الأدوات التي يمكن أن تستخدمها السياسة المالية والتجارية للتخفيف من انتقال التضخم المستورد، ويمكن ذكر أهم أدوات السياسة المالية والتجارية بما يلي[1]:

1. **الرسوم الجمركية على الواردات:** يمكن تعريف الرسوم الجمركية على أنها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم من خلالها امتصاص أثر مرور اسعار السلع العالمية إلى الأسواق المحلية؛

2. **ضريبة القيمة المضافة:** يمكن عن طريق تخفيض أو ترك ضريبة القيمة المضافة أن تحد من ارتفاع الأسعار العالمية وتأثيرها على الاقتصاد على الرغم من أن هذا الأجراء يكلف الحكومة انخفاض في إيراداتها مما يجعلها تلجأ إلى مصادر أخرى لتمويل نفقاتها؛

[1] محمد صالح الكبيسي، الباحث، تحسين محمود مثنى، مرجع سبق ذكره، ص،271.

3. **حصص الصادرات:** تقوم بعض الدول بتحديد حصص للصادرات من أجل الحفاظ على مستوى الأسعار المحلية على الرغم من أن هذا الأجراء يؤدي إلى خسارة مكاسب يمكن تحقيقها عن طريق زيادة الصادرات الا إن هذا الأجراء لا يعد نموذجا لان الأسعار قد ترتفع عالمياً في المستقبل بسبب انخفاض المعروض؛

4.**ضرائب الوقود:** تقوم معظم البلدان وخاصة البلدان المستوردة للنفط) بفرض ضرائب غير مباشرة وكبيرة على الدخول من خلال ضرائب الوقود البنزين الديزل وأن خفض هذه الضرائب من شأنه الحد من ارتفاع الأسعار المحلية.

أما فيما يخص **دعم الأسعار** فيكون بعدة أشكال الهدف الأساسي منه الحد من تأثير ارتفاع الأسعار العالمية مما ينعكس سلباً على الأسعار المحلية وكما يلي:

- **دعم الغذاء ومراقبة الأسعار:** تقوم بعض الدول بدعم الغذاء ومراقبة الأسعار من أجل ضمان عدم مرور أثر الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية خصوصاً أذا كانت هذه الحكومات لديها القدرة الكافية من أجل دعم الأسعار وهذا يترتب عليه تكاليف مالية كبيرة للغاية منها زيادة النفقات العامة للحكومة، وبالرغم من أن هذه السياسة لها تأثير ايجابي مباشر على استقرار معدل التضخم المحلي الا أنها تقود في نفس الوقت إلى تقليل الاستثمار بسبب عدم قدرة المستثمر تحقيق الأرباح بشكل سليم؛
- **دعم الوقود:** وفق هذه الأداة تقوم بعض الدول ببيع الوقود بأسعار تكاد تكون أقل من الأسعار العالمية أو أقل من كلفة الاستيراد أذا كانت هذه الدول مستوردة للنفط ومشتقاته من أجل الحفاظ على الأسعار المحلية من الارتفاع، وبالرغم من فعالية هذه الأداة الا أنها لا تخلو من آثار سلبية منها ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي وكذلك يزيد من عدم استخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة؛

رابعا: السياسة النقدية سعر الصرف كهدف وسيط

تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق الأهداف النهاية والتي غالباً ما تكون الاستقرار في المستوى العام عن طريق التأثير على المتغيرات الوسيطة، بسبب عدم قدرة السلطة النقدية التأثير بصورة للأسعار وذلك مباشرة على المستوى العام للأسعار بدقة وفعالية في الأجل القصير، تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وأدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجب إلى ما يلي:

1. وجود علاقة مستقرة بين الأهداف الوسيطة والهدف أو الأهداف النهائية؛
2. امكانية مراقبتها عن طريق ما تمتلكه السلطات النقدية من أدوات؛
3. قابلة القياس اذ يعد القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة أمر ضروري لان الهدف الوسيط هو إشارة أولية للسياسة النقدية إذا كانت تسير في الاتجاه الذي يضمن تحقيق الهدف النهائي أم لا؛

4. القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.

أما **الأهداف الوسيطة** للسلطة النقدية فهي:

1. **مستوى العرض النقدي:** وهو عبارة عن مؤشر إحصائي لكمية النقود في التداول ويعكس قدرة الأفراد على الأنفاق؛
2. **معدل الفائدة:** تسعى السلطة النقدية في بعض الأحيان إلى اتخاذ معدل الفائدة الحقيقي هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية، الا أن هذا الهدف لا يخلو من المشاكل منها طبيعة العلاقة بين معدل الفائدة طويل وقصير الأجل وعرض النقود، فضلاً عن ذلك أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهذا ما يفقد أسعار الفائدة الحقيقة أهميتها كمؤشر للسلطة النقدية؛
3. **سعر الصرف:** تعمل السلطات النقدية على تثبيت سعر الصرف من أجل احتواء التوقعات التضخمية. إذ أن تقلبات أسعار الصرف الدفع السلطات احتياطيات للنقد الأجنبي من أجل التأثير عليه بغية الحفاظ على قيمة العملة المحلية مقابل العملات التي ترتبط بها، وتتحمل السلطة النقدية تكاليف مالية مقابل الحفاظ على هدف استقرار سعر الصرف، فضلاً عن ذلك استخدام هذا الهدف الوسيط للسياسة النقدية من أجل امتصاص الصدمات الخارجية ارتفاع الأسعار، لذلك يعمل البنك المركزي وبصورة دائمة إلى تعديل سعر الصرف من أجل تجنب أثر مرور أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية.

خـــلاصـــة الـــفـــصـــل

تم التطرق في هذا الفصل الجانب النظري للتضخم، الذي يُعَدّ ظاهرة شائعة في الاقتصادات العالمية والنامية على حد سواء، اختلفت المفاهيم الخاصة بالتضخم بين المدارس الاقتصادية، حيث عرَّفه أنصار النظرية الكمية بأنه زيادة كمية النقود مما يُؤدي إلى انخفاض قيمتها أو ارتفاع معدلات الأسعار مع ثبات الدخل. بينما عرَّفه كينز بأنه زيادة في القدرة الشرائية دون زيادة في الإنتاج أو زيادة في الطلب الحقيقي. ورغم هذا التباين في التعريفات، إلا أن المدارس الاقتصادية اتفقت على أن التضخم يمكن أن ينجم عن زيادة الطلب النقدي أو الحقيقي بشكل يتجاوز زيادة العرض الاقتصادي.

ومن بين أنواع التضخم المتناولة في هذا الفصل، والتي تم تصنيفها إلى التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار، والتضخم المرتبط بسرعة ارتفاع الأسعار، والتضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقسيمها حسب المصدر.

ومن المهم تسليط الضوء على مسببات التضخم التي تشمل العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع والعوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الانخفاض.

يتم تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي من خلال تأثيراته على تكاليف المعيشة والأسعار الداخلية للسلع والخدمات المستهلكة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم العامة، وتأثيره على القدرة التنافسية للشركات المحلية في الأسواق الدولية مما ينعكس على صادراتها وإيراداتها، وبالتالي يؤثر على نمو الاقتصاد وقدرته التنافسية في السوق العالمية، ليؤثر في النهاية على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي للبلد.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر تحديد معدل التضخم المستورد من خلال مراقبة وتحليل تغيرات أسعار السلع والخدمات المستوردة بواسطة مؤشرات مثل الأسعار المستوردة ومؤشرات الصرف.

الفصل الثاني:
الاستثمار كعلاج للتضخم المستورد

تمـــــهيد

الاستثمار يعني تخصيص الأموال والموارد مثل الوقت والجهد في أصول أو مشاريع سعياً لتحقيق عوائد مستقبلية، سواء كانت مالية أو غير مالية، يمكن أن يشمل الاستثمار شراء الأصول مثل الأسهم، أو السندات، أو العقارات، أو استثمار الأموال في إنشاء أو تطوير شركات أو مشاريع تجارية بهدف تحقيق النمو وتوسيع الأعمال أو تحقيق العوائد المالية المتوقعة.

وفي إطار ذلك، تم اعتماد قانون الاستثمار 2022 لتعزيز بيئة الاستثمار في الجزائر وجذب مزيد من رؤوس الأموال، من خلال توفير ضمانات وإعفاءات وتحفيزات للمستثمرين وتبسيط إجراءات الاستثمار التي تسهم في علاج التضخم المستورد ممثلة في تشجيع وتمويل الاستثمارات الكبرى في القطاعات وتقليل الاستيراد، بالإضافة إلى فتح آفاق لجعل الجزائر مصدرًا لبعض المنتجات خلافا للمحروقات، مما يعزز تدفق رؤوس الأموال ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

في هذا الفصل سيتم التطرق الى الاستثمار كعلاج للتضخم المستورد وفق التقسيم التالي:

- ✓ **المبحث الأول**: اساسيات حول الاستثمار؛
- ✓ **المبحث الثاني**: دراسة تحليلية لقانون الاستثمار 2022؛
- ✓ **المبحث الثالث**: قانون الاستثمار 2022 وعلاج التضخم المستورد.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار

الاستثمار يُعتبر أحد الركائز الأساسية لدعم الاقتصادات على مختلف الأصعدة، سواء على الصعيد الفردي أو المؤسسي، يُوجه الرأس المال نحو مجموعة متنوعة من المشاريع والأصول بهدف تحقيق الربحية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد يلعب الاستثمار دورًا حيويًا في تشكيل المستقبل الاقتصادي والتكيف مع التحديات الجديدة بمرونة وكفاءة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

الاستثمار في الاقتصاد يمثل أحد أهم الأعمدة التي تدعم النمو والازدهار على مختلف المستويات، يعتبر الاستثمار استخدام الأموال أو الرأس المال لشراء الأصول أو المشاركة في مشاريع معينة بهدف تحقيق العوائد المالية في المستقبل.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الاستثمار يُعتبر من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد، وهو يشير إلى استخدام الموارد المالية أو الأصول في مشاريع أو أنشطة يُتوقع أن تولد عوائد مالية أو فوائد اقتصادية على المدى الطويل وفي هذا الفرع سيتم التطرق الى مختلف التعاريف للاستثمار.

أولا: تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا

-يُعرف الاستثمار في **اللغة** بأن "مصدره استثمر من الثمر، والثمر هو نتاج الأشجار، ويُقال أيضًا على المال، وعلى الذهب والفضة وعند إطلاق لفظ استثمار على المال، فالمقصود به زيادة هذا المال بالاستثمار فيه عن طريق التجارة"؛

-أما **اصطلاحًا**، "فالاستثمار هو استخدام الأموال في شراء الأصول مثل الأوراق المالية والعقارات والأصول القيمة الأخرى، بهدف زيادة تلك الأموال بمرور الوقت وتتعدد أشكال الاستثمارات المالية، ومنها الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وخطط الاستثمار المرتبطة بالوحدات"[1].

ثانيا: تعاريف أخرى للاستثمار

[1] بكه، مفهوم الاستثمار: الفوائد والأنواع والخطوات والعوامل المؤثرة، 14ابريل2024،سا: 11:24
https://bakkah.com/ar/knowledge-center

- "إنفاق المال في وجه من الوجوه بقصد الحصول على دخل، وعلى ذلك يدخل فيه: إنشاء مصنع او شراؤه، كما يدخل فيه شراء أسهم او سندات وغير ذلك من وجوه الاستغلال"؛[1]
- "عمل او تصرف لمدة معينة، من اجل تطوير النشاط الاقتصادي، كان هذا العمل أموال مادية او غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، نتائج البحث) او في شكل قروض؛[2]
- "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة او تجديدها"؛
- "عملية يقوم بها المستثمر بهدف الرفع من قيمة الموارد (رأس المال) الموجودة تحت تصرفه والتي يستخدمها المستثمر لإنشاء واكتساب قيمة جديدة (قيمة مضافة) ؛
- "شراء أصول ذات قيمة، تدعى الأصول الرأسمالية، يشتريها المستثمر بناء على توقعات لها إما:
بارتفاع قيمتها بمرور الوقت، وإما للقناعة بأنها سوف توفر مصدراً جديداً للدخل، أو أنها تحقق الأمرين معاً أي ارتفاع قيمتها مع مرور الوقت، وتوفيرها مصدراً جديداً للدخل"؛[3]
- "التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وعن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل الذي يتم فيه تحصيل هذه التدفقات"؛[4]
- "هو عملية اقتصادية يترتب عليها توفير أدوات الإنتاج التي تستخدم بقصد إنتاج سلع الاستهلاك وأدوات إنتاج جديدة لإشباع الحاجات الاقتصادية"؛
- "ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك (الادخار) والذي يعاد استخدامه في العمليات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وتوسيعه او المحافظة عليه".
- " الاستثمار هو فعل تخصيص المال أو رأس المال لمشروع ما مع توقع الحصول على دخل إضافي أو ربح"[5].
- "الاستثمار هو أصل أو عنصر يتم اقتناؤه بهدف تحقيق دخل أو زيادة في القيمة"[6].

---

[1] فاطمة حسن العبد الفتاح(2019)، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية نموذجا، قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز،المملكة العربية السعودية، ص،1.

[2] موشارة حنان(2021): نظام الاستثمار، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 8 ماي 1954 قالمة –الجزائر، ص،11.

[3] أساسيات الاستثمار، هيئة السوق المالية، 2024/04/14، الساعة:11:08،
https://cma.org.sa/Awareness/InvestmentBasics/Pages/Investment.aspx

[4] مها عبد الستار السامرائي(2019)، الاستثمار: المفهوم–الأهمية–الأصناف–المتطلبات–المبادئ، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق. ص،2.

[5] Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J. (2014), *Investments*, 10th ed., McGraw-Hill Education,page, 5.

[6] Gitman, L. J., & Joehnk, M. D.(2014), *Fundamentals of Investing*, 12th ed., Pearson,page, 22.

- "الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك املا في الحصول على اشباع أكبر في المستقبل، ويمكن القول أنه ممتلكات منقولة او غير منقولة، ملموسة او غير ملموسة ، مقتناة او منتجة لغرض البيع او التحويل حيث تستمدها المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات الإنتاج".[1]
- الاستثمار هو استخدام المدخرات(رأس المال) في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة او تجديدها.[2]

من خلال هذه التعاريف نستنتج المفهوم الشامل للاستثمار:

الاستثمار يمثل عملية استخدام الموارد المتاحة بطريقة تعود بالفائدة على المستثمر في المستقبل، سواء كانت هذه الموارد مالية أو غير مالية، بهدف تحقيق أهداف معينة مثل زيادة الثروة أو توفير دخل مستقبلي، يتضمن الاستثمار شراء الأصول مثل الأسهم والعقارات والسندات، وكذلك الاستثمار في تطوير الأعمال والمشاريع التجارية، يتميز الاستثمار بتحليل دقيق للأوضاع الاقتصادية والمالية وتقدير المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى توجيه الأموال بطريقة تعزز العائد المرجو على المدى الطويل، تعتبر استراتيجيات الاستثمار في ظل التضخم المستورد من أهم النواحي التي ينبغي مراعاتها لتحقيق النجاح وتحقيق العائد المستقر على رأس المال.

[1] سالم صلال راهي الحسناوي(2017) ، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، القاهرة- جمهورية مصر العربية،ص،16.

[2] إبراهيم المصري، النظريات الاقتصادية (كلي) ، الطبعة الثانية، دار الحكمة، جمهورية مصر العربية،ص، 75.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وأهم العوامل المحددة له

الاستثمار يتنوع إلى عدة أنواع رئيسية، منها الاستثمار المالي الذي يشمل شراء الأسهم والسندات والأوراق المالية، والاستثمار العقاري الذي يتضمن شراء وتطوير العقارات، والاستثمار المباشر الذي يتمثل في إنشاء أو توسيع الأعمال التجارية، من أهم العوامل المحددة للاستثمار نجد البيئة الاقتصادية والسياسية، الاستقرار المالي، السياسات الحكومية، معدلات الفائدة، ومستوى التعليم والتكنولوجيا في المجتمع.

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

الاستثمارات الصناعية تعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين ميزان التجارة من خلال زيادة الصادرات، وتعزيز التنافسية الاقتصادية للبلد، تعزز الاستثمارات الصناعية من قدرة الاقتصاد على تلبية الاحتياجات المحلية وتصدير المنتجات إلى الأسواق الدولية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: تعريف الاستثمار الصناعي:

-"الاستثمار الصناعي هو نوع من الاستثمارات التي تتمثل في الإنفاق الرأسمالي على مشاريع، أو أعمال صناعية جديدة ،أو الموسعة، أو المحسنة في القطاع الصناعي، هذه الاستثمارات تهدف إلى إضافة قيمة مادية أو خدمات إلى الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء أو التوسع في مشاريع مثل المصانع، والمرافق، والخدمات، والبنية التحتية، والمرافق العامة".

-"عملية إنفاق رأس المال على الأصول الصناعية التي تدر ربحًا، عادةً من خلال تصنيع السلع والخدمات يمكن إجراء الاستثمار الصناعي في الشركات التي تصنع منتجات مثل السيارات أو الإلكترونيات الاستهلاكية أو معدات البناء؛ يمكن أيضًا أن يتم الاستثمار الصناعي في المواد الخام مثل مزارع الأخشاب" . [1]

ثانيا: أنواع الاستثمارات الصناعية:

1. البنية التحتية الصناعية:

[1] منصة ابدأ العقارية ، 2024/04/24، 15:26، https://ibdax.com/industrial-investment/

يمثل بالأساس ما يلي:

- بناء وتطوير المصانع والمستودعات والمرافق اللوجستية؛
- تحسين وسائل النقل الداخلي والخارجي لضمان فعالية سلسلة التوريد.

2. الآلات والمعدات:

يمثل بالأساس ما يلي:

- شراء أو تحديث الآلات اللازمة للعمليات الإنتاجية؛
- استخدام تقنيات مثل الأتمتة والروبوتات لتحسين الكفاءة والإنتاجية.

3. التكنولوجيا والابتكار:

يمثل بالأساس ما يلي:

- إدخال الأنظمة الرقمية والتحكم الصناعي الحديثة؛
- استخدام البرمجيات لتحليل البيانات وتحسين عمليات الإنتاج.

4. الموارد البشرية:

يمثل بالأساس ما يلي:

- تدريب وتطوير مهارات العاملين لتحسين الإنتاجية وضمان الجودة؛
- توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة.

5. البحث والتطوير:

يمثل بالأساس ما يلي:

- تمويل المشاريع البحثية لتطوير منتجات جديدة وتحسين الحالية؛

- التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.

6. الاستدامة البيئية:

يمثل بالأساس ما يلي:

- تنفيذ مشاريع لتقليل الأثر البيئي مثل الطاقة المتجددة وإعادة التدوير؛
- تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات.

ثالثا: فوائد الاستثمارات الصناعية:

1. النمو الاقتصادي: تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإنتاج والتصدير؛
2. فرص العمل: توفير وظائف جديدة في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع؛
3. التنمية التكنولوجية: تبني تقنيات حديثة تزيد من القدرة التنافسية؛
4. تحسين البنية التحتية: تطوير المنشآت والمرافق اللوجستية لدعم العمليات الصناعية.

الفرع الثاني: أهم العوامل المحددة للاستثمار

تتأثر عملية الاستثمار بفعل متغيرات وعوامل يمكن السيطرة على العوامل الداخلية في حين هناك العوامل الخارجية التي يصعب التنبؤ بها، كما هناك العوامل التي تشجع على الاستثمار وقد تكون العكس، فيما يلي سيتم الطرق الى اهم هذه العوامل: [1]

أولا: سعر الفائدة

يُعتبر سعر الفائدة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على قرارات الاستثمار فكلما انخفض سعر الفائدة (أي تكلفة استخدام رأس المال)، كلما زاد الحافز على الاقتراض والاستثمار، والعكس صحيح بمعنى آخر، هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المتاحة للاستثمار، حيث يشجع انخفاض سعر الفائدة على زيادة الاستثمار والإنفاق.

ثانيا: الكفاية الحدية للرأسمال

[1] عيد محمد، بلحاج عبد القادر، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي -دراسة حالة الجزائر 2010-2021، مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون تبارت الجزائر، 2021-2022،(بتصرف) ، ص-ص،12،13.

ويُقصد بالكفاية الحدية للرأسمال، الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، أو العائد على الرأسمال المستثمر، حيث يتم حسابها بناءً على العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة وفي هذا السياق، تكون هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية للرأسمال، مما يعني أن كلما زاد حجم الأموال المستثمرة، كلما انخفض العائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأسمال

من الناحية النظرية الاقتصادية، هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال فعندما يقرر مستثمر ذات سلوك عقلاني استثمار ما لديه من مال خاص أو مقترض، فإنه يضع في اعتباره عاملين رئيسيين:

1. العائد المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال)؛
2. سعر الفائدة (كلفة استخدام رأس المال).

إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال (العائد المتوقع) أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فإن ذلك سيشجع على الاستثمار أما إذا كانت الكفاية الحدية للرأسمال أكبر من سعر الفائدة، فإن المستثمر سيستمر في الاقتراض لتمويل استثماراته، ولكن إلى حد معين فقط.

ذلك لأن الاستمرار في الاقتراض سيؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية، بسبب انطباق قانون الغلة المتناقصة، وهذا يعني أن المستثمر سيصل إلى وحدة نقدية مقترضة يتساوى عندها العائد (الكفاية الحدية) مع تكلفة الاقتراض (سعر الفائدة)، وهذه الوحدة تسمى "الوحدة الحدية"، وعند هذا المستوى الإجمالي من الاقتراض، يكون المستثمر قد حقق أكبر عائد ممكن، أما إذا استمر بالاقتراض ما بعد الوحدة الحدية فإنه سيحقق خسارة عن كل وحدة مقترضة، نظرا لأن العائد سيكون أقل من سعر الفائدة.

رابعا: التقدم العلمي والتكنولوجي

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على قرارات الاستثمار، فظهور آلات وتقنيات جديدة ذات طاقات إنتاجية عالية، يدفع المنتجين العاملين في أسواق تنافسية إلى استبدال معداتهم القديمة بأخرى حديثة، إذا أرادوا المحافظة على مكانتهم في السوق.[1]

[1] عيد محمد، بلحاج عبد القادر، مرجع سابق،(بتصرف) ،ص،14.

هذا التحديث التكنولوجي يتطلب استثمارات كبيرة من قبل المنتجين، حيث يجب عليهم تحديث وتطوير معداتهم وآلياتهم الإنتاجية باستمرار لمواكبة التطورات الحاصلة وبالتالي، يُعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي عاملاً محفزاً للاستثمار، نظراً لحاجة المنتجين إلى تحديث وتطوير منشآتهم وآلياتهم الإنتاجية بشكل دائم.

خامسا: درجة المخاطرة

من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار هي درجة المخاطرة المرتبطة به فكل عملية استثمارية تنطوي على مستوى معين من المخاطر، وهناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وكذلك بين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار.

على الرغم من وجود قوانين وتشريعات تشجع الاستثمار وتوفر الضمانات اللازمة، إلا أن المستثمرين لا يزالون يأخذون في الاعتبار عامل المخاطرة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فالمستثمرون يسعون دائمًا لتحقيق أعلى عائد ممكن مع تحمل أقل قدر من المخاطر، وهذا يؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار في السوق بالتالي، يُعتبر عامل المخاطرة أحد المحددات الرئيسية للاستثمار، حيث يقوم المستثمرون بموازنة بين العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة به قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

سادسا: مدى توافر الاستقرار الاقتصادي والسياسي

توافر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد أحد العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية الأخرى فكلما كان هناك استقرار سياسي واقتصادي في البلد، كلما كان ذلك عاملاً مشجعاً للمستثمرين على الاستثمار في تلك البيئة والعكس صحيح، فعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يُعد عاملاً مثبطاً للاستثمار، حيث يخشى المستثمرون من المخاطر والتقلبات التي قد تؤثر على استثماراتهم. [1]

سابعا: عوامل أخرى

من العوامل المحددة للاستثمار أيضًا هو مدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع فكلما كان هناك وعي مالي وثقافة استثمارية منتشرة بين الأفراد، كلما كان ذلك عاملاً مشجعًا للاستثمار بالإضافة إلى ذلك، توفر السوق المالية الفعالة والنشطة يُعد أحد المحددات الرئيسية للاستثمار فوجود أسواق مالية متطورة وسيولة كافية يوفر البيئة المناسبة للمستثمرين لضخ أموالهم واستثمارها بشكل آمن وفعال.

[1] عيد محمد، بلحاج عبد القادر، مرجع سبق ذكره، (بتصرف) ،ص،15.

المبحث الثاني: قراءة تحليلية لقانون الاستثمار 2022

قانون الاستثمار لسنة 2022 في الجزائر يهدف إلى تعزيز جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز مالية وضريبية يركز القانون على تحسين بيئة الأعمال وتوفير ضمانات للمستثمرين، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والزراعة والتكنولوجيا يسعى القانون إلى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق التنوع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط.

المطلب الأول: لمحة عامة حول قانون الاستثمار 2022

قانون الاستثمار 2022 يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز وضمانات للمستثمرين، مع التركيز على تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف قانون الاستثمار

تم التطرق الى تعريف قانون الاستثمار من خلال قانون الاستثمار 2022 بأنه:[1]

" يهدف هذا القانون الى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين او المعنويين، الوطنيين او الأجانب، مقيمين كانوا وغير مقيمين".

حيث ان:[2]" احكام هذا القانون ترمي الى تشجيع الاستثمار بهدف:

-تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛

-ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛

-تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية الحلية؛

-إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛

-تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة؛

---

[1] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28، الفصل الأول، المادة الأولى، ص، 5.

[2] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28، الفصل الأول، المادة 2،ص،5.

-تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية؛

-تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

كما تما تحديد نطاق لتطبيق هذا القانون من خلال اعطاء مفهوم لكل من: [1]

- **المستثمر**: كل شخص طبيعي او معنوي، وطنيا كان او اجنبيا او غير مقيم، بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون.
- **استثمار الانشاء**: كل استثمار منجز من اجل انشاء نشاط انشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض انشاء نشاط انتاج السلع و/او الخدمات.
- **استثمار التوسع**: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات انتاج السلع و/او الخدمات عن طريق اقتناء وسائل انتاج جديدة تضاف الى تلك الموجودة.
- **استثمار إعادة التأهيل**: كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/او خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من اجل معالجو التأخر التكنولوجي او بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تِثر عليها من اجل رفع الإنتاجية او إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث سنوات على الأقل.
- **نقل الأنشطة الى الخارج**: عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل او لجزء من أنشطتها من الخارج الى الجزائر.

الفرع الثاني: مبادئ قانون الاستثمار 2022

رسخ قانون الاستثمار اهم المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري وذلك لتحقيق القفزة النوعية في هذه المرحلة الانتقالية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولا: مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات

يعد هذا المبدأ من اهم المبادئ التي جاء بها قانون الاستثمار من اجل تحرير الاستثمار من القيود السابقة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر، ويقصد بمبدأ المساواة تمكين المستثمر من الاستفادة من كل الاستثمارات المنصوص عليها قانونيا سواء كان المستثمر وطنيا او اجنبيا دون تمييز[1].

[1] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28، الفصل الأول، المادة 5،ص، 6.

وقد عزز قانون الاستثمار مبدأ المساواة في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على حد سواء مهما كانت جنسية المستثمر وطبيعة الاستثمارات المنجزة، وذلك بموجب المبادئ الآتية:

1.حرية الاستثمار: كل شخص طبيعي او معنوي، وطنيا كان ام اجنبيا، مقيم او غير مقيم، رغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

2.الشفافية في التعامل مع الامتيازات؛

وهذا ما يدعوا الى معاملة جميع المستثمرين معاملة عادلة ومنصفة دون تمييز، والحفاظ على مبدأ التساوي بينهم في الحقوق والالتزامات والحوافز والجباية وغيرها، وهو مبدأ مستمد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية والدساتير، واعتبار المستثمرين سواسية اما القانون دون تمييز او مفاضلة سواء كان اجنبيا ام وطنيا.

ثانيا: مبدأ حرية الاستثمار

يعد ركيزة أساسية يقوم عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر لأنه يعمل على إنجاح الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث نص قانون الاستثمار على ان كل شخص طبيعي او معنوي وطنيا كان ام اجنبيا مقيم او غير مقيم يرغب في الاستثمار هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول به.

الفرع الثالث: تسجيل الاستثمارات

تسجيل الاستثمار [2]هو الاجراء الذي يعبر عن طريقة المستثمر عن ارادته في انجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج سلع و/او خدمات.

يجب على المستثمر[3] من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون[4] و / أو الخدمات المقدمة من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، القيام بتسجيل استثماره القابل للاستفادة من المزايا قبل بداية إنجازه.

---

[1] لعشاش محمد(2023): المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس الى التعزيز، مجلة الدراسات والأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 15، العدد رقم 03،الجزائر، ص،176.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 2022/09/08، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 09/18/ 2022، الفصل الأول، المادة 2، ص،12.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 2022/09/08، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 09/18/ 2022، الفصل الأول، المادة 3، ص،12.

[4] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.

أولا: يتم تسجيل الاستثمار لدى الشباك الوحيد للوكالة أو من خلال المنصة الرقمية للمستثمر، عن طريق تقديم طلب وفقا للنموذج المحدد (انظر الملحق رقم 2-01) بهذا المرسوم مصحوبا بقائمة السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز استثماره وفق النموذج المحدد (انظر الملحق رقم 2-02) .

ثانيا: يجب أن يتم تسجيل الاستثمار من طرف المستثمر نفسه أو من طرف ممثله، على أساس وكالة تُعد وفق النموذج المحدد في (انظر الملحق رقم 2-03) .

يتم تسجيل استثمارات المشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية لدى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

يقصد بما يأتي[1]:

1. **المشاريع الكبرى:** الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها ملياري (2) دينار جزائري (2.000.000.000 دج).
2. **الاستثمارات الأجنبية:** الاستثمارات التي يمتلك رأسمالها كليا أو جزئيا أشخاص طبيعيون أو معنويون أجانب، وتستفيد من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه.

ثالثا: يجسد تسجيل الاستثمار[2] بموجب شهادة تسجيل تعد وفق الأشكال المحددة (انظر الملحق رقم 2- 04) ، وتسلم فورا من طرف الشباك الوحيد المختص.

رابعا: تلزم الإدارات والهيئات المعنية بتنفيذ آثار شهادة تسجيل الاستثمار وقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا المؤشرة من طرف الشباك الوحيد للوكالة.

[1] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.، الفصل الأول، المادة 4، ص، 12.

[2] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.، ، الفصل الأول، المادة 5، ص، 12.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لقانون الاستثمار 2022

الإطار المؤسساتي الذي جاء في قانون الاستثمار 2022 يتكون من جهازين مكلفين بالاستثمار هما المجلس الوطني للاستثمار، الذي يضع السياسات الاستثمارية، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي تدير تسجيل وترخيص المشروعات.[1]

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار

تم استحداث المجلس الوطني للاستثمار[2]، والمتعلق بتطوير الاستثمار نتيجة لتذكير وأبحاث معمقة وطويلة من طرف السلطتين التنفيذية والتشريعية حول كيفية توحيد مركز اتخاذ القرارات ذات الصلة بالاستثمار نظرا لأهمية الكبيرة التي يحظى بها في ترقية العملية الاستثمارية في الجزائر باعتباره على هيئة في مجال الاستثمار جعلته الدولة الجزائرية كمجلس حكومة مصغر.

أولا: تعريف المجلس الوطني للاستثمار

يعد المجلس الوطني للاستثمار الجهاز رقم 01 من حيث التنظيم الوارد في القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار، حيث[3]يكلف المجلس الوطني للاستثمار، والمتعلق بتطوير الاستثمار باقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها.

-يُعد المجلس الوطني للاستثمار تقريرا تقييميا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية.

-تحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره عن طريق التنظيم.

هو ليس بالجهاز المستحدث والجديد حيث ان المشرع من خلال قانون الاستثمار قد أعاد النظر في بعض النقاط المهمة المتعلقة بهذا الجهاز خاصة ما يتعلق منها بالاختصاص، كما أصدر التنظيم الجديد المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره رقم 297/22 الذي ألغي التنظيم السابق لسنة 2006 .

---

[1] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.، الفصل الثالث، المادة 16، ص،7.

[2]القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28،الفصل الثالث، المادة 18، ص، 7.

[3] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28، الفصل الثالث، المادة 17، ص، 7.

ثانيا: مهام المجلس الوطني للاستثمار

تندرج مهمة المجلس الوطني للاستثمار ظل قانون الاستثمار بشكل محدد في اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها، ويعد المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية، ولم تعد له تلك المهام الكثيرة التي كانت مسندة له في ظل الأمر رقم 03-01 لذلك تم تحويل حافظة المشاريع التي كانت تابعة سابقا لاختصاصه الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حيث يتفرغ المجلس فقط للمهام والاختصاصات المنوطة به تتعلق برسم السياسة العامة للاستثمار وتنسيقها وتنفيذها أما المهام الأخرى فقد أسندت للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المنشأة حاليا.

الفرع الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هي هيئة حكومية تهدف إلى تعزيز وتشجيع الاستثمارات في الجزائر تقدم الوكالة مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، من أجل تحسين البيئة الاستثمارية في البلاد وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

أولا: التعريف بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

حيث تعرف الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير الأول، والتي من صلاحياتها استقبال المشاريع الاستثمارية المبادر بها من طرف الوطنيين أو الأجانب في مختلف الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات باستثناء قطاع المناجم والمحروقات والذي تديره منظومة خاصة.

انه وبعد صدور المرسوم التنفيذي[1] الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها حيث تم [2]تغيير من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتدعى في صلب هذا النص "الوكالة".

تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:

[1] رقم 298-22 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022.

[2] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28، الفصل الثالث، المادة 18، ص، 7.

1. ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج؛
2. إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم؛
3. ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛
4. تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها؛
5. مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره؛
6. تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون؛
7. متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

تنشأ لدى الوكالة الشبابيك الوحيدة الآتية:

1. الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية؛
2. الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
3. تحصل الوكالة إتاوة بعنوان معالجة ملفات الاستثمار؛
4. يحدد تنظيم الوكالة وسيرها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الإتاوة عن طريق التنظيم.

تم الفصل في مهام الوكالة وتشكيلتها، قد أعيد تنظيم وتشكيل الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار مع تغيير تسميتها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ومنحها دور المروج الحقيقي والمرافق للاستثمارات عوضا عن دورها السابق الذي ينحصر في تسجيل الاستثمارات ومتابعتها فقط.

كما منحها صلاحيات إضافية جديدة تتماشى حسب ما يتطلع إليه المشرع من أجل دفع عجلة الاستثمار طبقا للمرجعية التي يسري عليها برنامج الدولة الداعم للقطاع الاقتصادي على ضوء المبادئ التي يرسخها هذا القانون الجديد، القائمة على مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

ثانيا: مهام الوكالة

استنادا الى قانون الاستثمار تم اسناد للوكالة مجموعة من المهام متمثلة في التنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:

ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم، ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها، مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره، تسيير المزايا، بما فيها تلك

المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار القانون 22-18 متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: الإطار التمويلي لقانون الاستثمار 2022

الصندوق الوطني للاستثمار هو مؤسسة مالية عامة متخصصة في دعم الاستثمارات، حيث يوفر التمويل عبر تقديم قروض للمؤسسات أو من خلال الاستثمار المباشر في الشركات بالتعاون مع الشركات المحلية أو المستثمرين الأجانب، بهدف تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية[1].

الفرع الأول: لمحة عامة حول الصندوق الوطني للاستثمار

الصندوق الوطني للاستثمار في الجزائر هو هيئة مالية حكومية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية يتولى الصندوق تمويل مشاريع استراتيجية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

أولا: التعريف بالصندوق الوطني للاستثمار

قررت السلطات العمومية إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار كجزء من عملية إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية، بهدف تعزيز الأدوات الجديدة المتاحة للدولة لتمويل التنمية يأتي هذا القرار في سياق جهود استكمال إصلاح القطاع المالي والمصرفي التي بدأتها الدولة تم تنفيذ هذه العملية بموجب قانون المالية لعام 2009، حيث تم تغيير اسم البنك الجزائري للتنمية إلى الصندوق الوطني للاستثمار، مع الاحتفاظ مؤقتًا بالقانون الأساسي لعام 1963 للبنك الجزائري للتنمية تم توفير رأسمال بقيمة 150 مليار دينار لهذه المؤسسة الجديدة.[2]

إن الصندوق الوطني للاستثمار له دور في تطور البلاد من سنة 1963 إلى الآن، يتميز بتدخل الدولة المباشر في التمويل مستعينة بالصندوق الوطني للاستثمار كأداة لتطبيق سياستها المختلفة، وقد تم تطوره على هذه المراحل:

---

[1] الصندوق الوطني للاستثمار يدخل في رأسمال مصنع فيات الجزائر، الإذاعة الجزائرية، اقتصاد، التاريخ: 2024/05/06،سا: 10:11، رابط الموقع: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/، (بتصرف).

[2] التجاني طهراوي، محمد التهامي طواهر، دراسة لتجربة الصندوق الوطني للاستثمار في التمويل الاستثماري، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد:07،عدد:02، 2021،الجزائر، ص،360 (بتصرف).

المرحلة الأولى منذ عام 1963 وحتى عام 1970: شهدت دور البنك الجزائري للتنمية، المعروف أيضًا بالصندوق الجزائري للتنمية، في تنفيذ ميزانية الاستثمار، حيث كان يُقدم قروضًا مباشرة على المدى البعيد أو يُعير توقيعه للبنوك لإعادة تمويل السندات على المدى المتوسط التي اكتتبها المستفيدون كما كان مسؤولًا عن إدارة عدد من القروض الحكومية، خاصة من قبل الدول الاشتراكية، المخصصة لتمويل التنمية، وقام بتقديم استثمارات في رؤوس أموال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في المرحلة الثانية منذ عام 1970 حتى عام 1988، شهد البنك تحولًا حيث أصبح متدخلاً رئيسياً في تمويل الاستثمارات المخططة، مع توسيع مهامه لتشمل تمويل القطاع الإنتاجي والمراقبة المالية للمشاريع وتمويل القروض الخارجية.

في المرحلة الثالثة منذ عام 1988 حتى عام 1994، بدأ البنك في اتخاذ إجراءات لإعادة هيكلة نفسه، بما في ذلك التوسع في الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وتوفير شروط إعادة هيكلته.

في المرحلة الرابعة منذ عام 1995 حتى عام 1999، شهد البنك نهاية تمويل القطاع الإنتاجي من موارد الميزانية، مما دفعه إلى إعادة هيكلته وتطهير حساباته.

في المرحلة الخامسة منذ عام 1999 حتى عام 2009، استمر البنك في جهوده لإعادة هيكلته وتحسين نظامه، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لإعادة إحياء نشاطاته.

أخيرًا، في المرحلة السادسة بعد عام 2009، تم إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار لتعزيز الأدوات الجديدة لتمويل التنمية، في إطار إكمال عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي التي بدأتها الدولة.[1]

الصندوق الوطني للاستثمار هو مؤسسة مالية عمومية متخصصة في تمويل الاستثمار والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية من خلال منح القروض والاستثمار في رأس المال بالشراكة مع الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب.[2]

ثانيا: مهام وأهداف الصندوق الوطني للاستثمار

تتباين مهام واهداف الصندوق الوطني للاستثمار تم التطرق اليها في هذا الفرع:

1. مهام الصندوق الوطني للاستثمار

[1] التجاني طهراوي، محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص-ص،361-363.(بتصرف)

[2] التاريخ:2024/06/01، ساء: 11:38،رابط الموقع : https://www.aps.dz.

تتمثل المهام الرئيسية الموكلة إلى الصندوق الوطني للاستثمار فيما يلي:

- تقديم قروض مباشرة للقطاع الاقتصادي؛

- المشاركة في التمويل المشترك مع المصارف أو عبر المشاركة في رأس المال لتمويل المشاريع الاستثمارية الاقتصادية؛

- الشراكة مع مؤسسات القطاع العام والمستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريع التنمية؛

- تعزيز تمويل البنوك المحلية للمشاريع الكبرى وتوفير الضمانات اللازمة؛

- توفير موارد إضافية من خلال القروض والسلفات المقدمة من الخزينة العامة أو استخدام سوق السندات؛

- تمويل مشاريع التجهيز العمومي؛

- القيام بدور المحاسب والمراقب المالي؛

- تمويل المشاريع المدرجة في ميزانية الدولة من خلال المساهمات النهائية أو المساهمات المشتركة (من الميزانية والخزينة).[1]

2. أهداف الصندوق الوطني لاستثمار

أما أهداف الصندوق الوطني للاستثمار تتمثل أهمها في:

- توفير التمويل للمؤسسات على المدى الطويل بشروط مواتية لتعزيز تخفيض عبء تمويل المشاريع وزيادة مردوديتها؛

- تمويل تنمية الاقتصاد الوطني؛

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تعزيز تمويل البنوك المحلية للمشاريع الكبرى؛

- دعم جميع أنواع المشاريع التي تقررها الدولة، سواءً كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص، وذلك لإحلال محل الواردات من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات خارج المحروقات، وتمويل التجهيزات العمومية من قبل السوق لتحل محل الميزانية العامة للدولة.[2]

ثالثا: مصادر مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار وهيكلته المالية

[1] التجاني طهراوي، محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص363(بتصرف).

[2] المرجع نفسه،ص363(بتصرف).

في هذا الفرع سيتم التطرق الى مصادر مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار وهيكلته المالية:

1. مصادر مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار

- **التمويل بالموارد الخاصة:** يُمول الصندوق الوطني للاستثمار المشاريع من موارده الخاصة عبر:

– قروض مباشرة على المدى البعيد؛

– أخذ مساهمات؛

– منح الضمانات؛

– يتوجه الصندوق بخدماته إلى المؤسسات والهيئات في القطاعين العام والخاص؛

– البرامج المقدمة للتمويل يجب أن تتماشى مع أهداف الصندوق وتحقق امتيازات اقتصادية ومالية وتكنولوجية ولا تؤثر سلبًا على البيئة.

– تم تحديد ثماني قطاعات يتمثلون في: الصناعة والمناولة الصناعية، الفلاحة والصناعات الفلاحية الغذائية، البناء والأشغال العمومية، النقل والإمداد، الإعلام والاتصالات والإبداع التكنولوجي، السياحة، الخدمات المالية، الطاقات المتجددة.

- **أخذ المساهمات:** يأخذ الصندوق مساهمات، خاصة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص الوطني، تخضع معايير الاستثمار للصندوق في شكل المساهمات لشروط معينة، بما في ذلك نسبة المساهمة وفقًا للقانون الأساسي للصندوق.
- **التمويل بموارد الخزينة:** يقوم الصندوق بتسديد القروض الطويلة المدى التي تُقدمها الخزينة للمؤسسات العامة.

– يُحدد الخزينة شروط التمويل وتتحمل الخطر المتعلق بالقرض؛

– يضمن الصندوق تنفيذ القرض وخدمة التحصيل بموجب اتفاقية مع المستفيد؛

– بالنسبة للتسيير المالي للمنح والإعانات لبرامج التجهيز العمومي، يتصرف الصندوق كمحاسب مكلف ومراقب مالي.[1]

2. الهيكلة المالية للصندوق الوطني للاستثمار

[1] التجاني طهراوي، محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره،ص364(بتصرف).

- **نشاطات القطاعات الممولة من طرف الصندوق الوطني للاستثمار:** توجّه خدمات الصندوق الوطني للاستثمار إلى المؤسسات والهيئات ومرقي القطاعين العام والخاص، يشترط أن تتناسب البرامج المعروضة للتمويل مع أهداف الصندوق، وأن تحقق مزايا اقتصادية ومالية وتقنية، دون أن تترتب عليها تأثيرات سلبية على البيئة.

تم تمويل ثماني قطاعات من قبل الصندوق الوطني للاستثمار، وهي كالتالي: الصناعة والمناولة الصناعية؛ الفلاحة والصناعات الفلاحية الغذائية؛ البناء والأشغال العمومية؛ النقل والإمداد؛ الإعلام والإبداع التكنولوجي؛ السياحة؛ الخدمات المالية؛ والطاقات المتجددة.

- **محفظة مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار:** تضم محفظة مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار مؤسسات متنوعة في قطاعات مختلفة، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية والصناعية، وكذلك الخدمات المالية والمصرفية يوضح الجدول التالي بالتفصيل محتويات محفظة مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار حتى نهاية عام 2013.[1]

3. بعض إنجازات الصندوق الوطني للاستثمار

- تم تقديم قروض بقيمة تصل إلى 2.358 مليار دينار للمشاريع، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية، شارك الصندوق الوطني للاستثمار في العديد من عمليات التمويل العام والخاص، بما في ذلك تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع العامة، وأخذ مشاركات في رأس المال لعدة شركات محلية ودولية، مما يعكس دوره في تعزيز القطاع الخاص وتعزيز الشراكات الدولية، كما أدار عمليات تمويل للمشاريع العامة والخاصة بشكل فعال، ونفّذ برامج تدريبية لتطوير مهارات الموظفين وتحسين أدائهم، تمكن الصندوق الوطني للاستثمار من تقليل العجز في الميزانية التجارية والمالية، وحافظ على استقرار النمو الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.[2]
- قام الصندوق الوطني للاستثمار بالدخول في رأسمال مصنع فيات الجزائر (ستيلانتيس فيات) ، مما يعزز من قدرة الجزائر على إنتاج السيارات محليًا وتعزيز الصناعة المحلية
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: قدم الصندوق تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف دعم الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي[3] .

[1] التجاني طهراوي، محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص،365. (بتصرف).

[2] تقرير الصندوق الوطني للاستثمار FNI 2018.

[3] التاريخ:2024/06/01، سا: 11:47، رابط الموقع: https://www.aps.dz .

- استثمارات في قطاع الطاقة: ساهمت الاستثمارات في تعزيز قطاع الطاقة، حيث نفذت سوناطراك برنامجًا استثماريًا ضخمًا بقيمة 40 مليار دولار بين 2023 و2027، منها 30 مليار دولار في مجالات الاستكشاف والإنتاج[1]

الفرع الثاني: صندوق ضبط الإيرادات الجزائري

في سياق الجهود المستمرة لتحسين الإدارة المالية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني في الجزائر، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، وهو آلية مالية حكومية تهدف إلى تحسين استغلال إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

أولا: لمحة عامة حول صندوق ضبط الايرادات

الصندوق الجزائري لضبط الإيرادات، المعروف أيضًا بصندوق ضبط الإيرادات النفطية، يمثل آلية حكومية تأسست في إطار السياسة الجزائرية لإدارة الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط والغاز الطبيعي بكفاءة. هذا الصندوق، الذي تأسس بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لعام 2000 المؤرخ في 27 يونيو 2000، يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تخصيص حساب خاص (رقم 103-302) لتجميع الفوائض المالية الناشئة عن الارتفاعات في أسعار المحروقات مقارنة بالتقديرات الأولية المتوقعة في الميزانية العامة[2].

الميزانية العامة في الجزائر، التي تضم الإيرادات والنفقات العامة، تُصنف النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، مع توزيع الإيرادات وفقًا للطبيعة أو الغرض المخصص لكل قطاع. الصندوق يعزز من كفاءة توزيع هذه الإيرادات من خلال توجيهها نحو دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات العامة ودعم القطاعات الصناعية والزراعية.

منذ تأسيسه، شهد الصندوق تعديلات تشريعية أبرزها ما ورد في قانون المالية لعام 2004 بموجب المادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، الذي يُجري تعديلات على المادة العاشرة من القانون الأصلي لعام 2000، مما أدى إلى إضافة إيرادات جديدة تشمل تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لإدارة الديون الخارجية والاستفادة من تحسن الوضع المالي للبنك نتيجة زيادة احتياطي النقد الأجنبي.

يُظهر الصندوق أهمية خاصة في سياق إدارة موارد الدولة، حيث يسهم في تقليل الاعتماد على الديون ويعزز استدامة النمو الاقتصادي من خلال إدارة ذكية للإيرادات المتولدة، مما يساعد في ضبط الفوائض المالية وتوجيهها لتلبية الاحتياجات الوطنية في تمويل العجز المحتمل في الخزينة العمومية ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] التاريخ: 2024/06/01، سا: 11:59، رابط الموقع: http://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447

[2] التاريخ: 2024/06/07، سا: 21:15، رابط الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article/241307/

ثانيا: احصائيات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

الجدول رقم(2-01): احصائيات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر2022-2023

الوحدة: مليار دج

السنوات	سبتمبر 2022	ديسمبر 2022	مارس 2023	جوان 2023	سبتمبر 2023
ناتج صندوق ضبط الايرادات	698.1	1162.9	833.7	1966.6	2268.3

Source : BANK OF ALGERIA, Tendances Monétaires et Financières, Neuf premiers Mois 2023

من خلال الجدول رقم (2-01) الذي يمثل احصائيات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للسنوات 2022 و2023 نلاحظ ان ناتج صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع مستمر من سبتمبر 2022 الى غاية سبتمبر 2023 ، وهذا يرجع الى ارتفاع أسعار النفط والزيادة المحسوسة في الإنتاج .

خلال سنة 2022 قدر ناتج صندوق ضبط الإيرادات ب 698.1 مليار دينار في سبتمبر 2022 وارتفع الى 1162.9 في ديسمبر من نفس السنة وقدرت الزيادة ب 473.8 مليار دينار يمكن أن تكون هذه الزيادة نتيجة لتحسن في النشاط الاقتصادي وزيادة في أسعار النفط، وتأثير قانون الاستثمار 2022 .

اما في سنة 2023 نلاحظ انخفاض محسوس في ناتج الصندوق مقارنة ب شهر ديسمبر لسنة 2022 حيث انه في شهر مارس قدر ناتج صندوق ضبط الإيرادات ب833.7 مليار دينار قدر هذا الانخفاض بحوالي 329.2 مليار دينار وهذا راجع الى التغيرات في السوق العالمية أو عوائد موسمية أقل، أو تراجع في الأداء الاقتصادي، اما في جوان 2023 ارتفعت الى 1966.6 مليار دينار وقدرت الزيادة مقارنة ب مارس 2022 ب 1132.9 مليار دينار ويرجع السبب الى تحسن في الأداء الاقتصادي بفضل السياسات الحكومية و ارتفاع أسعار المحروقات فيما قدر ناتج صندوق ضبط الإيرادات في سبتمبر 2023 ب 2268.3 مليار دينار وهو اعلى ناتج مقارنة مع السنوات السابقة وهذا دليل على نجاح السياسات الاقتصادية والمالية و استمرارية التحسن الاقتصادي وزيادة العوائد النفطية.

تساهم عدة عوامل في زيادة رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، ومن أهمها ارتفاع أسعار النفط والغاز، تعتمد إيرادات الصندوق بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي، لذا فإن زيادة أسعار هذه الموارد في السوق العالمية تؤدي إلى زيادة الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة حجم إنتاج النفط والغاز في الجزائر يساهم في زيادة الكميات المصدرة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يحصل عليها الصندوق. هذا بجانب تحسين كفاءة وإدارة الإنتاج الذي يسهم أيضاً في زيادة الإيرادات.

المبحث الثالث: قانون الاستثمار 2022 وعلاج التضخم المستورد

يأتي قانون الاستثمار كأداة تشريعية تهدف إلى توفير بيئة استثمارية مواتية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وبالتالي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي ومواجهة التضخم المستورد يتناول هذا المبحث دور قانون الاستثمار 2022 في معالجة التضخم المستورد وفقًا للسياق القانوني والاقتصادي في الجزائر، ستكون هذه الدراسة فرصة لتقديم تحليل عميق لقانون الاستثمار ودوره في مكافحة التضخم المستورد، وسيتم تسليط الضوء على السياسات والإجراءات التي ينبغي تبنيها لتعزيز فعالية هذا القانون في تحقيق أهدافه الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار والتضخم.

المطلب الأول: الضمانات الممنوحة من طرف الجزائر للمستثمرين في ظل قانون الاستثمار 2022

وفقًا لقانون الاستثمار، يجب القاء نظرة عامة على البيئة الاستثمارية في الجزائر والإطار القانوني الذي ينظمها تشهد الجزائر جهوداً متواصلة لتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، ويُعتبر قانون الاستثمار 2022 أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول: الضمانات الموضوعية

الضمانات الموضوعية الممنوحة للمستثمرين تعد جزءًا أساسيًا من الإطار القانوني الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار وحمايته تتضمن الضمانات التشريعية والمالية.

أولا: الضمانات التشريعية

تشمل هذه الضمانات القوانين التي تحمي رؤوس الأموال من المصادرة غير العادلة، وتضمن معاملة منصفة، وتتيح حرية تحويل الأرباح والأموال، وتوفر آليات قانونية لحل النزاعات، مما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية.

1. **ضمان الاستقرار التشريعي:**

عند إلقاء نظرة على القانون الجديد للاستثمار، نجد أنه لم يقم بتغيير المبدأ الأساسي المتعلق بالاستثمار بدلاً من ذلك، اكتفى المشرع بتجسيد ما جاءت به القوانين السابقة وهكذا، يظهر أن المستثمر لديه حرية مطلقة في اتخاذ القرارات المناسبة له بالرجوع إلى النص، المستثمر له حرية مطلقة في اتخاذ القرارات المناسبة له، ولكنه يمكنه طلب صراحة لتغييرات أو تعديلات في القوانين في ضوء هذا، يتبين أن هناك حماية للمستثمر من التغيرات التشريعية في المستقبل، حيث يمكن للمستثمر الاستفادة من القانون الذي نشأ فيه مشروعه الاستثماري وفي هذا السياق، يتيح النص الجديد للمستثمرين الأجانب الاستفادة من التشريع الجديد إذا كان يتضمن ضمانات وامتيازات إضافية تعزز موقفهم المالي ومن ثم، يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستفيد من أحكام النص الجديد إذا طلب ذلك صراحة.[1]

[1] عقيدة اصيل، تواتي احمد،ضمانات الاستثمار في ظل القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، مذكرة ماستر، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قانون الاعمال جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج- الجزائر،ص،ص،58،59.

2. الاستفادة من أراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة:

قانون الاستثمار يعدُّ أساساً قانونياً حيوياً لتنظيم وتشجيع الاستثمارات في البلاد، حيث يحدد بدقة شروط وآليات منح الامتيازات على الأراضي التابعة للدولة، سواء كان ذلك من خلال المزاد العلني المفتوح أو الاتفاقات بالتراضي، وذلك وفقاً لاحتياجات ومتطلبات المشاريع الاستثمارية يتيح هذا النظام التوازن المثالي بين مصالح الدولة والمستثمرين، مع توفير إطار قانوني يكفل استخدام الأراضي بكفاءة وفاعلية.

من خلال عقود إدارية محددة، يُحدد الامتياز بوضوح، يتضمن برنامج استثماري محدداً يشمل أهداف ومراحل تنفيذ المشروع، فضلاً عن الشروط والتزامات المتفق عليها بالإضافة إلى ذلك، يتيح القانون أنظمة تحفيزية تشجع على الاستثمار في مختلف القطاعات والمناطق، من خلال توفير مجموعة متنوعة من الحوافز المالية، مما يُسهم في دعم نمو الاقتصاد وتحسين البنية التحتية. [1]

3. ضمان حماية ملكية المستثمر وحماية حق الملكية الفكرية:

قانون الاستثمار 2022 يحمي ملكية المستثمر وحقوق الملكية الفكرية، مانعًا المصادرة أو التأميم غير المبرر، ويضمن حرية إدارة الاستثمارات وحماية الابتكارات من خلال تدابير لحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية.[2]

- **ضمان حماية ملكية المستثمر:**

باعتماد القانون الجديد للاستثمار رقم 22_18، استعاد المشرع مصطلح "التسخير"، وربما يعود ذلك إلى اعتباره أن هذا المصطلح مألوف في القوانين المقارنة حيث نص القانون على أنه لا يمكن أن يتم تسخير الاستثمار المنجز من قبل الإدارة إلا في الحالات المحددة في القانون، ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف وفقاً للتشريع المعمول به عند الرجوع إلى نصوص القانون المدني المتعلقة بنزع الملكية، نجد أن المشرع استخدم مصطلح "الاستيلاء" بدلاً من "التسخير"، وهو نفس المصطلح المستخدم في النسخة المحررة باللغة الفرنسية، يتم اللجوء إلى هذا الإجراء في الحالات الاستثنائية والاستعجالية للحصول على الأموال والخدمات، وذلك لضمان استمرارية المرافق العمومية تلتزم الدولة، عند وقوعها بوضع حد للاستثمار ونزع الملكية، بتعويض المتضررين على وجه العدالة، ويجب أن يكون التعويض عادلاً ومنصفًا يجدر بالذكر أن المشرع لم يقم بتفصيل هذه المسألة، بل اكتفى بالإشارة إلى التشريع المعمول به.

---

[1] عقيدة اصيل، توابتي احمد، ضمانات الاستثمار في ظل القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سيق ذكره، ص-ص،59-60.

[2] امقران راضية (2023)، ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18 ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية جامعة عمار ثلجي – الاغواط، المجلد: السابع، العدد الأول، الجزائر، ص-ص، 3416،3417.

➢ **حماية حقوق الملكية الفكرية:**

بخلاف القوانين السابقة التي لم تضمن حقوق الملكية الفكرية على الرغم من أهميتها بالنسبة للمستثمر، يُعتبر قانون الاستثمار رقم 22-18 خطوة إيجابية حيث أقر حماية حقوق الملكية الفكرية، يضمن القانون حقوق الملكية الفكرية وفقًا للتشريع المعمول به، كما جسد الدستور هذا الحق من خلال حماية جميع الحقوق المترتبة على الإبداع الفكري بموجب القانون.

تعتبر قوانين الملكية الفكرية القواعد القانونية التي تحمي الإبداع الفكري، مثل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتشمل أيضًا حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية والتجارية مثل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، بالإضافة إلى التصميمات التخطيطية والدوائر المتكاملة.

يُلاحظ أن النصوص التنظيمية لحقوق الملكية الفكرية لا تتماشى مع تطور التكنولوجيا الحديثة ومن ثم، فإن وجود نظام قانوني قوي يوفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية يساهم في حماية المبتكرين والمستثمرين من التقليد، ويعزز البحث والتطوير، ويشجع على روح الابتكار التكنولوجي وجذب التكنولوجيا الأجنبية.

ثانيا: الضمانات المالية:

تشمل هذه الضمانات ضمان تحويل رؤوس الأموال [1]:

1.ضمان تحويل رؤوس الأموال:

يولي المستثمر الأجنبي أهمية كبيرة لمدى حرية تحويل رؤوس الأموال والعائدات المالية منها في الدولة المضيفة أو نواتج التنازل أو التصفية إلى الخارج حتى من أهمية تحقيق الفوائد ويلعب هذا الضمان الذي تقدمه الدولة المضيفة في اطر منظمة بالغ الأهمية لدى المستثمرين الأجانب فلا فائدة من تحقيق الأرباح دون التمكن من تحويلها للخارج وبالتالي فان عرقلة هذا التحويل هو بمثابة عقبة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

نص قانون الاستثمار 2022 على ضمان تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج وتوسيع نطاق تحويلها والعائدات الناجمة عنها حيث تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في الرأسمال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، والمحررة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع كما تقبل كحصص خارجية، عملية إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما يطبق ضمان التحويل وكذا الحدود الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه،

[1] عيسى عبد الرحيم ، بلدي امباركة (2023)، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر، ص،43.

على الحصص العينية المنجزة حسب الاشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

كما يتضمن ضمان تحويل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وعن تصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية تحدد كيفيات تطبيق هذه الاحكام عن طريق التنظيم، وذلك لتكثيف ضخ رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلية بكل سهولة ووضوح بعيدا وما على المستثمر الأجنبي إلا فتح حساب مصرفي في الجزائر قصد تسيير عمليات تحويل أمواله من والى الجزائر عن طريق رقم التوطين ويكون من الوسيط المعتمد للعملية التجارية ، وقد تم النص على أن العملة الحرة تكون مسعرة في البنك الجزائري .

وبالنسبة للحد الأدنى فقد حددها المرسوم التنفيذي بـ 25% من مبلغ الاستثمار الأجل الاستفادة من ضمان التحويل المحتسب على أساس حصة التمويل ذات المصدر الخارجي التي تقع على عاتق المستثمرين في التكلفة الإجمالية للاستثمار.

الفرع الثاني: الضمانات الإجرائية المتعلقة بالاستثمار

يقصد بها الضمانات التي تشمل توفير الاجراءات القانونية الشفافة والعادلة لتسوية النزاعات وضمان حق المستثمرين وتعزيز الثقة في النظام القانوني.

أولا: الضمانات الإدارية:

زيادة على الضمانات المتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار واللذان يمثلان العمود الرئيسي للهيكل الإداري في مجال الاستثمار، لقد جاء المشرع الجزائري باليات جديدة وهي استحداث هيأة جديدة تتمثل في اللجنة العليا للطعون المتصلة بالاستثمار، واستحداث المنصة الرقمية للمستثمر وهذا من اجل تذليل الصعاب والبيروقراطية في الإدارات من جهة ومن جهة أخرى مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال الاستثمار.

1. اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار

لقد نص المشرع الجزائري على استحداث لجنة عليا مكلفة بالطعون في مجال الاستثمار تنشأ لدى رئاسة الجمهورية لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون", موضحا أن الطعون "ترسل إلى هذه اللجنة في أجل ال يتجاوز شهرين ابتداء من تبليغ القرار موضوع الاعتراض، ويجب عليها أن تبت في هذه الطعون في أجل لا يتجاوز شهرا ابتداء من تاريخ إخطارها " .

كما يمكن للمستثمر حسب القانون زيادة على ذلك "أن يرفع في هذا الشأن طعنا قضائيا أمام الجهات القضائية المختصة طبقا للتشريع المعمول به[1].

2. المنصة الرقمية للمستثمر

قانون الاستثمار 2022 استحدث المنصة الرقمية للمستثمر[2]، التي تديرها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تهدف المنصة إلى تقديم جميع المعلومات الضرورية للمستثمرين، بما في ذلك فرص الاستثمار، والعروض العقارية، والحوافز المقدمة للمستثمرين يمكن تعريف المنصة الرقمية للمستثمر كأداة إلكترونية تسعى إلى توجيه الاستثمارات، مرافقتها، ومتابعتها من مرحلة التسجيل حتى مرحلة الاستغلال، تهدف هذه المنصة إلى إلغاء الطابع المادي للإجراءات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية من خلال الإنترنت، وتكييف الإجراءات وفقاً لنوع المشروع وطلبات المستثمرين تتصل المنصة بأنظمة المعلومات الخاصة بجميع الهيئات والإدارات ذات الصلة بالمشاريع الاستثمارية.

تم إنشاء هذه المنصة لتبسيط وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وخاصة الأجانب، عبر إزالة الطابع المادي للإجراءات وجعلها متاحة عبر الإنترنت، بدلاً من زيارة المكاتب، يمكن للمستثمرين تسجيل مشاريعهم الاستثمارية وتوجيهها ومرافقتها ومتابعتها عبر المنصة الرقمية لتحسين مناخ الأعمال، من الضروري استخدام التكنولوجيا الحديثة ورقمنة القطاعات المرتبطة بالاستثمار، مثل القطاع البنكي والجمركي والضريبي، بهدف تقليل الأعباء الإدارية على الشركات وتقليل البيروقراطية، مما يسهم في زيادة الكفاءة على المدى القصير وتسهيل عمليات الاستثمار على المدى الطويل.

ثانيا: الضمانات القضائية المتعلقة بالاستثمار

من بين المخاوف التي تشغل المستثمر عند الاستثمار في بلد معين هي مدى توفر الوسائل الفعالة لتسوية النزاعات وضماناتها لتفادي العراقيل والحواجز التي تواجهه أثناء نشوب نزاع بينه وبين الدولة المضيفة وعلى هذا الأساس ارتأينا دراسة ومعرفة نضرة المشرع الجزائري في قانون الاستثمار والقوانين السابقة له[3].

- **اختصاص القضاء الوطني في منازعات الاستثمار:**

و قد كرس المشرع الجزائري في القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني حيث نص على ان يخضع كل خالف ناجم عن تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة، ما لم توجد اتفاقيات

[1] عقيدة اصيل، تواتي احمد، ضمانات الاستثمار في ظل القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سيق ذكره، ،ص،ص،73 ،75.

[2] فلاح خيرة (2024)، الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22 ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية جامعة عمار ثلجي – الاغواط، المجلد: الثامن، العدد الأول،الجزائر، ص، 11.

[3] عقيدة اصيل، تواتي احمد، ضمانات الاستثمار في ظل القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سيق ذكره، ص 78.

ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الدولة الجزائرية تتعلق أحكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم، أو إبرام اتفاق بين الوكالة، التي تتصرف باسم الدولة و المستثمر، تسمح للأطراف باللجوء إلى التحكيم.

- **المصالحة والوساطة والتحكيم في منازعات الاستثمار**

المصالحة والوساطة والتحكيم هي آليات تسوية النزاعات في الاستثمار، تهدف إلى حل المشاكل بشكل سريع وفعال خارج المحاكم التقليدية، مما يوفر توفيرًا في الوقت والتكاليف ويعزز الثقة في بيئة الاستثمار.

- **الصلح في التشريع الجزائري:**

بقية النزاعات تكلف بها بقية الأقسام التجارية المألوفة على مستوى المحاكم، وقد نص المشرع الجزائري على المصالحة.

- **الوساطة في منازعات الاستثمار:**

رغبة منه في خلق مناخ محفز للاستثمار ارتئي المشرع الجزائري إضافة ضمانة من الضمانات الودية الا و هي الوساطة و هذا بصدور القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار حيث نص على ان يخضع كل خلاف ناجم عن تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة، ما لم توجد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الدولة الجزائرية تتعلق أحكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم، أو إبرام اتفاق بين الوكالة التي تتصرف باسم الدولة و المستثمر.

- **التحكيم في منازعات الاستثمار:**

موقف المشرع الجزائري من التحكيم: يتضح جليا موقف المشرع الجزائري من التحكيم المتعلق بالاستثمار حيث نص على إخضاع كل خلاف ناجم عن تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة، ما لم توجد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الدولة الجزائرية تتعلق أحكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم، أو إبرام اتفاق بين الوكالة التي تتصرف باسم الدولة و المستثمر، تسمح للأطراف باللجوء إلى التحكيم، من خلال هذه المادة نستنتج أن الجهات القضائية الوطنية هي المختصة أصال في تسوية منازعات الاستثمار، لكن يمكن اللجوء إلى التحكيم في حالة وجود شرط أو مشارطة التحكيم في اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تكون الجزائر طرفا فيها أو الاتفاق بين الطرفين على حل الخلافات بينهما عن طريق تحكيم خاص[1].

[1] اميمة قساس(2023)، ضمانات وحوافز المستثمر الاجنبي في ظل القانون 22-18، مذكرة ماستر، قسم الحقوق والعلوم السياسية، قانون اعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، الجزائر، ص88.

المطلب الثاني: الامتيازات والأنظمة التحفيزية في ظل قانون الاستثمار 2022

في قانون الاستثمار 2022، قام المشرع الجزائري بتعديل مصطلح "المزايا" المستخدم في القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، واستبدله بمصطلح "الأنظمة التحفيزية" أو ما يُعرف أيضًا بالحوافز.[1]

الفرع الاول: الأنظمة التحفيزية المقدمة

في إطار قانون الاستثمار 2022 تم تقديم مختلف الأنظمة التحفيزية التي تخص الاستثمارات والأنظمة الممنوحة للمستثمر وفق أولوية القطاع والمناطق.

أولا: النشاطات المعنية بالأنظمة التحفيزية

يمكن أن تستفيد الاستثمارات، بناء على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية:

1. النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، ويدعى في صلب النص "نظام القطاعات"؛
2. النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، ويدعى في صلب النص "نظام المناطق"؛
3. النظام التحفيزي الموجه للاستثمارات ذات الطابع المهيكل، ويدعى في صلب النص: نظام الاستثمارات المهيكلة"[2].

الجدول رقم (2-02): النشاطات المعنية بالأنظمة التحفيزية

نظام القطاعات النظام التحفيزي للقطاعات ذات الاولوية	نظام المناطق النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة اهمية خاصة	نظام الاستثمارات المهيكلة
تكون قابلة للاستفادة من ''نظام القطاعات '' الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية: - المناجم والمحاجر، - الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري،	تعد قابلة للاستفادة من ''نظام المناطق'' الاستثمارات المنجزة في: - المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب الكبير، - المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة،	الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة'' هي تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، اقتصادية و

[1] أميمة قساس، مرجع سبق ذكره، ص،54.

[2] مزايا قانون الاستثمار، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية-الجزائر- ، سفارة الجزائر بواشنطن، التاريخ:2024/05/27، سا:00:02، رابط الموقع: https://embwashington.mfa.gov.dz.

- الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية؛ - الخدمات والسياحة، - الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، - اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.	- المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.	اجتماعية ، و إقليمية ، و تساهم خصوصا فيما يأتي: —إحلال الواردات، —تنويع الصادرات، —الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والجهوية، —اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء تؤهل لنظام الاستثمارات المهيكلة، الاستثمارات التي تستوفي المعايير الآتية: —مستوى مناصب العمل المباشرة : يساوي أو يفوق خمسمائة (500) منصب عمل، —مبلغ الاستثمار : يساوي أو يفوق عشرة (10) ملايير دينار جزائري.

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية–الجزائر– نقلا من الرابط التالي:

https://embwashington.mfa.gov.dz

ثانيا–المزايا الممنوحة حسب مختلف الأنظمة التحفيزية

الجدول رقم (2-03): المزايا الممنوحة حسب الأنظمة التحفيزية

نظام القطاعات النظام التحفيزي للقطاعات ذات الاولوية	نظام المناطق النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة اهمية خاصة	نظام الاستثمارات المهيكلة
بعنوان مرحلة الانجاز		
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ - الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ - الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛ - الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال؛ -الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛ - الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.	**نفس المزايا**	**نفس المزايا** يمكن تحويل مزايا مرحلة الإنجاز إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد، المكلفة بإنجاز الاستثمار، لحساب هذا الأخير.

بعنوان مرحلة الاستغلال		
•يتم الإعفاء، ضمن مدة تتراوح من ثلاث (3) إلى خمس (5) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال: —من الضريبة على أرباح الشركات؛ —من الرسم على النشاط المهني.	**نفس المزايا** لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10 (سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:	**نفس المزايا** لمدة تتراوح من خمس (5) إلى عشر (10 (سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال **مزايا أخرى** يمكن أن تستفيد الاستثمارات المهيكلة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل جزئياً أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، على أساس اتفاقية تُعد بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وتبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة **وفقا للمرسوم التنفيذي رقم–22 302المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022**

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية–الجزائر– نقلا من الرابط التالي:
https://embwashington.mfa.gov.dz

الفرع الثاني: انواع المزايا والحوافز حسب قانون 2022

قانون الاستثمار 2022 يوفر مجموعة من المزايا والتحفيزات للمستثمرين، بما في ذلك الحوافز المالية والضريبية، والجمركية والتمويلية، فيما يلي هذه المزايا:

اولا– الحوافز المالية:

1. بناء على قانون الاستثمار 2022 يتضح جليا أن المشرع الجزائري قد أقر جملة من الحوافز والامتيازات المعتبرة التي تساعد على جذب المستثمر الأجنبي ورؤوس الأموال الأجنبية؛

2. **تحويل رؤوس الأموال:** للمستثمرين الحق في تحويل رؤوس أموالهم بالعملات الأجنبية بحرية، وكذلك تحوي الأرباح الناتجة عن استثماراتهم إلى الخارج بدون قيود.

ثانيا– الحوافز الضريبية:

الحوافز الضريبية هي نظام مالي يهدف إلى تعزيز الادخار والاستثمار لتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم تسهيلات ضريبية للمشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة.

1. **الاعفاءات الضريبية:** يمنح القانون اعفاءات ضريبية على الارباح لفترات محددة، وذلك لتحفيز المستثمرين على الاستثمار في مشاريع معينة[1] ؛
2. **تخفيض الضرائب:** تخفيض نسب الضرائب على الدخل وعلى الشركات التي تستثمر في مجالات محددة او في مناطق تحتاج الى تنمية اقتصادية[2].

ثالثا– الحوافز الجمركية:

1. **إعفاءات جمركية:** يعفى المستثمرون من دفع الجمارك على المعدات والآلات والمواد الاولية اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع الاستثمارية[3]؛
2. **تسهيلات الاستيراد:** تمنح تسهيلات للمستثمرين لاستيراد ما يحتاجونه من مواد خام ومعدات، مما يسهل عملية تأسيس وتشغيل المشاريع الاستثمارية.

رابعا– الحوافز التمويلية:

1. **دعم القروض:** يقدم القانون دعما للمستثمرين للحصول على قروض بفوائد ميسرة من البنوك المحلية والدولية[4]؛

[1] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.الفصل الثاني، المادة 14، ص،7.

[2] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28،المادة 15، ص7.

[3] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.المادة 11، ص،6.

[4] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28،المادة 9، ص6.

2. **تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يوفر قانون الاستثمار 2022 تسهيلا مالية خاصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يعزز الابتكار والنمو الاقتصادي في هذا القطاع[1].

يمكن القول ان هذه الحوافز جسدت اطارا شاملا لدعم الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية في البلاد، مما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر في ظل دعم القطاعات

تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز قطاعات الزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة تشمل الاستراتيجيات تحسين البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية، تهدف هذه الجهود إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاكتفاء الذاتي والقدرة التنافسية للبلاد.

الفرع الأول: دعم قطاع الفلاحة

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا في الجزائر وعمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي.

فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، والذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و24% من القوى العاملة الوطنية وعلاوة على ذلك، يضمن الامن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية.

اولا–الامتيازات والتحفيزات:

تعد الجزائر واحدة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والزراعية، وهي تسعى جاهدة لتعزيز وتنمية قطاع الفلاحة من خلال تقديم مجموعة من الامتيازات والتحفيزات للمستثمرين تشمل هذه الامتيازات الاستفادة من الأراضي الفلاحية، وتقديم حوافز ضريبية، وتوفير قروض بفوائد مخفضة لدعم المشاريع الزراعية.

1.الاستفادة من العقار الفلاحي:

- المساحة الزراعية الإجمالية 48.1 مليون هكتار.
- المساحة الزراعية الصالحة: 8.6 مليون هكتار منها 1.47 مليون هكتار مروية.
- الغابات: 4.1 مليون هكتار.

[1] القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28،المادة12، ص،7.

يعتمد قطاع الفلاحة في إدارة الاراضي الفلاحية على مكتبين متخصصين وهما:

- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
- ديوان تطوير الفلاحة الصحراوية

2.الامتيازات الضريبية الممنوحة في إطار قانون الاستثمار:

في إطار قانون الاستثمار 2022، يستفيد المستثمرون الزراعيون العاملون بصفة شركة جزائرية من الامتيازات الضريبية لمدة تتراوح بين 3 و10 سنوات حسب نظام الامتيازات المعتمد.

3.القروض ذات الفائدة المخفضة:

- **القرض الموسمي (الرفيق):** يعرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو موجه للفلاحين والمربيين والمستثمرين الذين يعملون في إطار تطوير القطاعات والإنتاجات الوطنية التي تسهم في تكثيف وتحويل وتقوية وتصدير وتخزين المنتجات الفلاحية.
- **القرض الاستثماري (التحدي):** هو قرض استثماري مدعوم يتم منحه من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتحدد مدته وفقا لدراسة جدوى المشروع، بما يتفق مع المستفيد.
- **الدعم:**

الإعانات المالية :وهي المساعدات التي يتم منحها للمزارعين في إطار الحصول على المدخلات الفلاحية ووسائل الإنتاج.

المنح التحفيزية :وهي المبالغ المالية التي يتم منحها للمنتجين والمتعاملين كتحفيز.

ثانيا–التوجه الاستراتيجي الحكومي:

تم تصور سياسة لتطوير القطاع الفلاحي والريفي، من خلال مسعى مهيكل واندماجي قائم على بنية متناسقة مع السياسات القطاعية الأخرى ومن شأن هذه المقاربة أن تسمح بتطوير الفلاحة بما يجعلها رافدا من روافد التنوع والنمو الاقتصاديين.

أما نموذج النمو الاقتصادي المعتمد في مجال الفلاحة والذي يستجيب لعدة تحديات، فإنه يقوم، من باب الأولوية، على ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية اعتمادا على تعبئة أكبر لرؤوس الأموال والمبادرة الخاصة الضرورية لإنعاش القطاع الفلاحي والريفي، وبهذا الشأن، فإن الأعمال ذات الأولوية التي تطمح الحكومة إلى تحقيقها في آفاق سنة 2024، تتمثل أساسا، في:

- تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية؛
- تطوير نموذج زراعي وريفي جديد مدفوع بالاستثمار الخاص وظهور جيل جديد من المنتجين؛
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية والغابية وإدماج سلاسل القيمة الدولية؛
- التنمية المستدامة والمتوازنة للمناطق الريفية، ولا سيما في المناطق الجبلية والصحراء؛
- تحديث الزراعة من خلال دمج المنتجات ذات الصلة بالمعرفة والرقمنة.

ثالثا–فرص الاستثمار:

1– القاعدة الإنتاجية التي يجب تعزيزها:

- تثمين الأراضي الفلاحية، خاصة في الجنوب الكبير؛
- تطوير الشعب الاستراتيجية (ذرة، عباد الشمس، السلجم الزيتي، الصويا، الحبوب، البقوليات الغذائية، الخ)؛
- تطوير المزارع المتكاملة؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار المزارع النموذجية؛
- تطوير المكننة الزراعية؛
- تطوير أنظمة الري ومعدات توفير المياه؛
- تطوير تقنيات التسميد لتحسين استخدام المدخلات في الشعب الفلاحية المختلفة؛
- إنشاء وتطوير مزارع المشاتل الحديثة؛
- تطوير زراعة البيوت البلاستيكية (بيوت متعددة القبب)؛
- تطوير زراعة الاعلاف (الفصة، الهيدروبونيك)؛
- تثمين الإنتاج الفلاحي في شعب الأغنام والأبقار والماعز، اللحوم البيضاء، الفواكه والخضر، فضلا عن شعبة الحليب؛
- تثمين المنتجات الفلاحية المحلية (التمور، الزيوت، العنب....) ؛
- تطوير قدرات الحفظ والتخزين عبر التبريد؛
- تطوير ورش تغليف وتحويل الصوف؛
- القاعدة اللوجستيكية لتصدير المنتجات الفلاحية؛
- تسويق المنتجات اللحمية (لحوم حمراء) (ذبح وتحويل وتغليف)؛
- تطوير تربية وتسمين الماشية (الاغنام والابقار)؛
- تطوير وحدات تحويل الجلود؛

- الاقتصاد الغابي وتثمين المنتجات الغابية؛
- السياحة الزراعية والسياحة الرطبة في البحيرات والأراضي الرطبة.

2- قطاع الصناعات الغذائية

- إنشاء وحدات لتحويل الفواكه والخضر؛
- إنشاء وحدات لتحويل الزيوت (عباد الشمس، السلجم)؛
- إنشاء وحدات لتحويل الحليب ومشتقاته؛
- إنشاء وحدات لإنتاج الاسمدة؛
- تصنيع المنتجات البيطرية ومنتجات حماية المحاصيل؛
- تطوير مصانع لتصنيع العبوات لوحدات فرز وتغليف المنتجات الزراعية والغذائية؛
- تطوير قدرات التخزين والتبريد[1].

الفرع الثاني: دعم قطاع السياحة

أصبحت السياحة أمرا حتميا في الوقت الراهن وليست خيارًا، حيث تعد موردا بديلا عن المحروقات باعتباره موردا قابلا للاستنفاد.

وضع قطاع السياحة استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفق2030، والذي صادق عليه مجلس الحكومة في 2008، حيث يشير بوضوح إلى إرادة الدولة في تطوير هذا القطاع من خلال تحديد الأهداف المرجوة والتي تم تحديد خمسة (05) ديناميكيات أساسية من أجل تحقيقها، ويحتل الاستثمار مكانة بارزة ليكون محركا للنمو وواعدا لتوفير الثروة ومناصب الشغل.

اولا-التوجه الاستراتيجي الحكومي:

في إطار سياسة جديدة للتطوير المستقل عن الموارد النفطية، تهدف الحكومة إلى ترقية السياحة من خلال:

1. التقسيم الاستراتيجي للطلب السياحي الوطني والدولي لتحديد نوع السياحة المراد تثمينها (الصيفية والثقافية والدينية والصحراوية/سياحة الجنوب وأقصى الجنوب والسياحة الجبلية والعائلية)؛

[1] القطاع الفلاحي، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التاريخ: 22-05-2024، سا: 16:29الموقع: aapi.dz/ar .

2. تنفيذ "مخطط وجهة الجزائر" الذي يعتمد على أقطاب سياحية للامتياز ومخطط للجودة السياحية، وشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفتح طرق جديدة للشركات المنخفضة التكلفة للمدن الكبرى في الشمال والجنوب الكبير؛
3. تطوير التكوين في المهن السياحية، كونه قطاعا ذا جاذبية كبيرة لليد العاملة وقادرا على الحد من بطالة الشباب وترقية «الوظائف الصيفية والموسمية » ؛
4. إجراءات أكثر مرونة للحصول على التأشيرات السياحية.

ثانيا–المزايا والحوافز

1. المزايا المتعلقة بالتمويل:

تخفيض نسبة الفوائد المطبقة على القرض البنكي:

التعديل الذي جاء به قانون المالية التكميلي[1] والذي نص على خفض نسبة الفائدة للاستثمارات في قطاع السياحة على النحو التالي:

- بنسبة 3 ٪ خاصة بالاستثمارات السياحية المتموقعة في مناطق الجنوب والهضاب العليا؛
- بنسبة 2 ٪ خاصة بالاستثمارات السياحية المتموقعة في الشمال.

مع مدة استفادة من هذا الامتياز تقدر بـ 5 سنوات بالنسبة للقروض التي تزيد فترة سدادها البنكي عن 7 سنوات و3 سنوات بالنسبة للقروض التي تقل أو تعادل فترة سدادها 7 سنوات.

2. الامتيازات الضريبية بموجب قانون الاستثمار:

وبموجب قانون الاستثمار 2022، سيستفيد المستثمرون الزراعيون الذين يمارسون نشاطهم في شكل شركة تخضع للقانون الجزائري من الامتيازات الضريبية لفترة تتراوح بين 3 و10 سنوات، حسب نظام المزايا المعتمد.

ثالثا: أشكال السياحة المستهدف تطويرها

ممثلة في أنواع السياحة التالية:

1. **السياحة الصحراوية:**

[1] امر رقم 21-07 مؤرخ في 2021/06/08 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 ، الجريدة الرسمية ،العدد 44، 2021/06/08،المادة 44 المعدلة للمادة رقم 94 من قانون المالية 2016.

يمكن للسياحة الصحراوية أن تكون نقطة قوة حقيقية اقتصاديًا إذا تم استغلال مناطق الجذب السياحي التي تزخر بها هذه المنطقة بشكل جيد وذلك بهدف تحويلها إلى قطب جذب حقيقي للسياحة الوطنية والدولية، كما يمكن أن تساهم في خلق فرص العمل في المناطق التي تكون فيها فرص تطوير أنشطة أخرى محدودة في قطاعات أخرى.

2. السياحة المتخصصة في العلاج بالمياه الساخنة:

تعتبر الجزائر أرضا غنية بالينابيع الحرارية ذات الخصائص الطبية، وفي الواقع الإمكانات الحرارية المعدنية في الجزائر كبيرة، ولكنها لا تزال غير مستغلة، حيث نجد 220 ينبوعًا ساخنًا في الجزائر بانتظار تثمينها، وحوالي خمسين ينبوعًا حراريا إقليميًا، وثمانية ينابيع حرارية ذات شهرة عالمية.

3. السياحة الساحلية:

يعد الساحل الجزائري، بخلجانه الرائعة والأجمل في العالم وشواطئه الخلابة، الوجهة الحلم للسياحة الساحلية والرياضات المائية ورياضات الغوص، نذكر بعض المناطق المشهورة بمواقعها المائية وممارساتها الرياضية تحت الماء مثل وهران وسكيكدة، وبجاية، وجيجل وعنابة) .

4. سياحة الأعمال:

يعد تطوير شبكة الاتصالات وتحرير الاقتصاد الجزائري عاملين مهمين للغاية في زيادة السفر، سواء كان فرديا أم في إطار تظاهرات مثل المؤتمرات والملتقيات والمعارض.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار ضمن جهود الترقية في الجزائر مبدأ العرض الخاص (من حيث قدرة الاستيعاب والاستقبال، وتقنيات الاتصال، وتهيئة المحيط، ...الخ) حيث تشهد حاليا هذه السوق توسعا متزايدا.

رابعا–الأقطاب السياحية:

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية القطاعية توزيعًا جغرافيا لضمان التنويع والتوازن الإقليمي للبلاد وذلك عبر الأخذ بعين الاعتبار الأقطاب السياحية السبعة (7) التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

المحور السياحي هو مجموعة من المشاريع السياحية عالية الجودة (مرافق الإقامة والترفيه) والأنشطة السياحية والمسارات والمعالم السياحية في منطقة جغرافية معينة، بالتكامل مع مشروع تنمية إقليمية[1].

[1] القطاع السياحي، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التاريخ: 22-05-2024، سا: 17:10، رابط الموقع: aapi.dz/ar.

الفرع الثالث: دعم قطاع الصناعة والصناعة الصيدلانية

تلبي السياسة الصناعية التي تعتزم الدولة تنفيذها تطلعات جميع الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي، لأنها تهدف إلى إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي من أجل زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي سجلها الاقتصاد الوطني.

ويواجه قطاع الصناعة تحديا غير مسبوق يتمثل في زيادة مساهمته في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يمكن الجزائر من زيادة تدفقات رؤوس الاموال والتكنولوجيا.

اولا–التوجه الاستراتيجي الحكومي:

تميزت سنة 2023 بالانطلاق الفعلي لقطاع الصناعة الذي يستأنف النمو وأدت الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية المقترنة باستثمارات الدولة والشركات إلى تحرير الإنتاج الصناعي على الرغم من مناخ التوتر والنقص على الصعيد الدولي، ويهدف إلى:

تثمين الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي والخدمات من خلال التحفيزات الضريبية والتقليص من الواردات وتنفيذ سياسة تصنيع موجهة للصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، بهدف:

1. تلبية الاحتياجات الوطنية؛
2. تعويض المنتجات المستوردة بمنتجات محلية لتقليص الواردات وتوفير احتياطيات الصرف؛
3. مضاعفة عدد المؤسسات الناشئة وتوجيه الاستهلاك الوطني المباشر والطلبيات العمومية نحو هذا الإنتاج وتشجيع ظهور جيل جديد من حاملي المشاريع.

ثانيا: فرص الاستثمار لقطاع الصناعة:

1. الصناعة الميكانيكية والجوية والبحرية:

- المركبات الخفيفة والنفعية ومركبات النقل والمركبات الصناعية؛
- الآلات الزراعية والآلات الخاصة بالأشغال العمومية والبناء والري؛
- المحركات والهياكل الصناعية وقطع الغيار الأصلية وقطع الغيار الموجهة للصيانة الصناعية؛
- المعدات وقطع الغيار لمحركات السيارات والجرارات (المشغلات، ومعدات الإرسال، والمضخات، ...)، والسخانات الخاصة بالسيارات والجرارات؛

- أجزاء وقطع غيار السيارات والجرارات: المعدات الكهربائية (لوحات القيادة والمصابيح الأمامية ...الخ)، ومعدات العربات والأجهزة والأقفال، وسدادات الخزانات، والإطارات والمقاعد، والمساحات، ...الخ)، ومعدات الهيكل (معدات التوجيه، والنوابض، وممتص الصدمات، والمحاور، ومعدات الكبح، ...الخ)، والمعدات المتخصصة الموجودة على متن المركبات، ومقاعد المركبات؛
- تصنيع الحاويات؛
- صنع معدات الأشغال العمومية والهندسة المدنية والأشغال الترابية؛
- معدات الرفع والمناولة؛
- تصنيع وصيانة مقطورات التراموای؛
- الصناعة المتعلقة بمجال الطيران؛
- بناء سفن نقل الركاب وشحن السلع (بما في ذلك السفن الخاصة وقاطرات السحب)، والسفن الترفيهية والرياضية، وسفن الصيد، والمعدات العائمة المتنوعة؛
- تصنيع المعدات والملحقات والمدخلات المستخدمة في صناعة السفن، بما في ذلك الصمغ والألياف الزجاجية وألياف الكربون.

2. الصناعة الكهربائية والالكترونية والكهرو منزلية:

- المنتجات الكهربائية والإلكترونية بجميع أنواعها؛
- الحواسيب والمعدات الحاسوبية الأخرى: الطابعات، والماسحات الضوئية، وأجهزة التتبع، وأدوات التتبع القابلة للبرمجة، ...الخ؛
- قطع الغيار والملحقات؛
- مولدات الطاقة والمحولات ذات القدرة العالية؛
- أجهزة التصحيح والمحولات الثابتة والمكثفات وأنظمة التحكم وغيرها من أجهزة التوتر العالي والتوتر المتوسط والتوتر المنخفض، بالإضافة لملحقاتها وقطع غيارها؛
- البطاريات والبطاريات الخاصة بأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبطاريات الشمسية؛
- المعدات الكهربائية لتطوير شبكات الكهرباء الذكية؛
- مكونات عالية الأداء؛
- التجميعات والتجميعات الفرعية الكهربائية؛
- تصنيع "لوحات أم متكاملة" وتصنيع اللوحات الخاصة بالتلفاز والحواسيب؛
- المكونات الكهربائية الموجهة للصيانة الصناعية؛

- منتجات متنوعة: كابلات، أسلاك (عارية، معزولة) عوازل؛
- ملحقات الأسلاك والكابلات الكهربائية (صناديق الأطراف النهائية، وصناديق الوصل، ...الخ)؛
- ملحقات الربط.

3. الصناعة الغذائية:

- مجمعات مدمجة في الفروع الاستراتيجية: الحبوب، تغذية الأنعام الزيوت (الحبوب الزيتية) والسكر (الشمندر السكري)؛
- إنتاج الحليب المجفف والحليب المركز وحليب الأطفال؛
- إنتاج الأغذية الخاصة بالأطفال؛
- تطوير شعب تحويل المنتجات المحلية؛
- تطوير زراعة زيت الزيتون ومعالجته وتثمين المنتجات الفرعية المشتقة من زيت الزيتون؛
- تطوير صناعة المضافات الغذائية.

4. **الصناعة الكيماوية:**

- الصناعة البتروكيماوية؛
- البولي إيثيلين والبولي بروبيلين؛
- الغازات الصناعية؛
- الامونيا، اليوريا والكحول الايثيلي؛
- إنتاج الدهانات (الدهان والطلاء الصناعيين، والدهانات الذكية، والزخرفية، ...الخ)؛
- إنتاج المحاليل المذيبة.

5. صناعة المواد:

- مواد البناء ذات قدرة عزل عالية؛
- تطوير البناء الإيكولوجي بواسطة مواد البناء الحيوية المصدر؛
- السليلوز، الورق بجميع أنواعه (للتغليف والطباعة والورق المقوى)؛
- صناعة الطوب الحراري؛
- تصنيع الزجاج والألياف الزجاجية وصوف الألياف الزجاجية والمنتجات الزجاجية المصنعة.

6. النسيج والجلود:

- الألياف الاصطناعية؛

- الخيوط والأقمشة؛
- الألبسة؛
- تثمين مادة الصوف خاصة اللانولين؛
- معالجة وتحويل الجلود؛
- الأحذية بأنواعها.

7. صناعة الحديد والصلب:

مجمعات الحديد والصلب والمصاهر والمسابك ومصانع الدرفلة (التصفيح). [1]

الفرع الرابع: قطاع الطاقات الجديدة والقطاعات المتجدد

يتمثل قطاع الطاقات المتجددة والقطاعات المتجددة فيما يلي:

اولا–الامكانيات المتوفرة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة:

1. تتوفر الجزائر على واحد من أعلى الحقول الشمسية في العالم وتتجاوز مدة سطوع الشمس في كامل الإقليم الوطني تقريبا 2000 ساعة سنويا ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا والصحراء)؛
2. الطاقة المتحصل عليها سنويا على سطح أفقي يبلغ 1م^2 أي ما يقارب 3 كيلو وات/متر ^{2} في الشمال وتتجاوز 5,6 كيلو وات/متر في الجنوب الكبير.

ثانيا–حصيلة الانجازات:

1. محطة هجينة لتوليد الطاقة (شمسية–غاز) بقدرة 150ميجا واط) في حاسي رمل (الأغواط)؛
2. مزرعة توليد طاقة الرياح 10ميجاواط بمنطقة كابيرتين، أدرار؛
3. محطة تجريبية كهروضوئية بمنطقة واد نشو 1.1 ميجاوات في واد نشو (غرداية).

ثالثا–برنامج تطوير الطاقة المتجددة:

1. 37٪ من القدرة المركبة إلى غاية سنة 2030 و 27٪ من إنتاج الكهرباء للاستهلاك الوطني، ستكون من أصل متجدد؛
2. إطلاق العديد من المشاريع لبناء مزارع توليد الطاقة عن طريق الرياح وتنفيذ مشاريع تجريبية في مجال الكتلة الحيوية والحرارة الأرضية والتوليد المشترك.
3. سيتم تنفيذ مشاريع الطاقوية لإنتاج الكهرباء الموجهة للسوق الوطنية على مرحلتين:

[1] قطاع الصناعة والصناعة الصيدلانية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التاريخ: 22-05-2024، سا: 15:59، رابط الموقع: aapi.dz/ar .

4. المرحلة الأولى 2015-2020: ستشهد هذه المرحلة تحقيق قدرة تبلغ 4010 ميجاواط، بين الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح، وكذلك 515 ميجاواط، بين الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الأرضية؛
5. المرحلة الثانية 2021-2030: سيسمح تطوير الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء (أدرار) بتركيب محطات كبيرة للطاقة المتجددة في مناطق إن صالح وأدرار وتيميمون وبشار ودمجها في النظام الوطني للطاقة حيث يمكن أن تكون الطاقة الشمسية الحرارية ممكنة من الناحية الاقتصادية في ذلك الوقت.

رابعا: سعة برنامج تطوير الطاقة المتجددة:

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22 000 ميجاواط، موزعة حسب القطاعات على النحو التالي:

1. الطاقة الكهروضوئية 13575 ميجاواط؛
2. مشروع الطاقة الشمسية المركزة 5010ميجاواط؛
3. التوليد المشترك 2000 ميجاواط؛
4. الطاقة المولدة عبر الرياح 400 ميجاواط؛
5. الكتلة الحيوية 1000 ميجاواط؛
6. الحرارة الأرضية 15 ميجاواط.

خامسا–فرص الاستثمار لقطاع الطاقات المتجددة:

1. تطوير أجهزة التوليد الشمسية الفردية مع أو بدون تخزين للطاقة بقدرات مختلفة للاستخدام الفردي؛
2. تطوير صناعة الطاقة المولدة عبر الرياح؛
3. تطوير صناعة تخزين الطاقة (البطاريات)؛
4. تطوير صناعة أنظمة ذكية لإدارة الطاقة،
5. إنتاج الهيدروجين من مصادر متجددة لا مركزية (شبكة لامركزية مصغرة ومحطات للغاز الحيوي)؛
6. الترويج للتكنولوجيات المبتكرة في مجال الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية؛
7. إنشاء شركات ناشئة ومشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال تكنولوجيا انترنت الاشياء والمدن الذكية، ...الخ .

سادسا– ترقية الاقتصاد الدائري:

1. التثمين الطاقوي للنفايات لإنتاج الكهرباء والتدفئة والوقود الحيوي، من خلال تكنولوجيات مختلفة (الميثان والحرق ...الخ)؛

2. تنمية القدرات التقنية والتكنولوجية المتعلقة بالمعايير والتقييس.

سابعا– تطوير الهيدروجين الموجه لسوق الكربون:

1. بناء هياكل رقمية بأحدث التقنيات من البداية إلى النهاية بهدف الولوج لأسواق الكربون الدولية؛
2. تحديد خارطة الطريق: في المرحلة الأولى (المصدر: الطاقات المتجددة) والمرحلة النهائية (الاستخدامات: السيارات الكهربائية، وتخزين الطاقة، ...الخ). [1]

الفرع الخامس: قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال

تندرج الأنشطة الممارسة في هذا المجال في إطار مختلف نظم الاستغلال المنصوص عليها في التشريعات والتنظيمات المعمول بها، ألا وهي: نظام الترخيص العام، ونظام الترخيص، ونظام التصريح العادي.

1. فيما يخص الاتصالات الهاتفية الثابتة، تعهد الدولة باستغلال وتطوير الشبكات الوطنية لنقل الاتصالات الإلكترونية إلى شركةAlgérie Telecom ، وهي شركة فرعية تابعة لمجموعة تيليكوم الجزائر؛
2. يتألف سوق الهواتف النقالة من ثلاثة متعاملين: شركة موبيليس (وهي شركة تابعة لمجموعة تيليكوم الجزائر) وشركة جيزي وشركة أوريدو.

أولا: التوجه الاستراتيجي الحكومي: تطوير الهياكل الأساسية لدعم تكنولوجيات الاعلام والاتصال:

يعتبر تحسين جودة الاتصال لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية، وتعميم الربط بالإنترنت ذات التدفق العالي والعالي جدا في كل مكان من بين أولويات عمل الحكومة حيث ستستمر في العمل على تحقيقها وتشرع في الأنشطة التالية:

1. الاستخدام الأمثل للهياكل الأساسية الحالية واكتساب قدرات جديدة تستوفي المعايير الدولية؛
2. تحسين جودة خدمة الربط لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية؛
3. تحسين وترشيد طيف الترددات اللاسلكية (الكهرومغناطيسية)؛
4. تعميم الربط بشبكة الإنترنت ذات التدفق العالي جدا، من خلال تحديث وتكثيف شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكثيف نشاطات إنجاز المشاريع المسجلة في إطار صندوق الخدمات الشاملة للاتصالات الإلكترونية؛
5. تأمين الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية / تكنولوجيات الاعلام والاتصال وحماية مستخدميها؛

[1] الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التاريخ: 22-05-2024، سا: 18:05، رابط الموقع: aapi.dz/ar .

6. تطوير مراكز البيانات وفقا للمعايير الدولية واستغلال القدرات الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، أي كابل الألياف البصرية العابر للصحراء والكابلات البحرية والقدرات الساتلية من أجل ترسيخ مكانة الجزائر كمركز إقليمي للاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
7. تعزيز المحتوى الرقمي المحلي وإنشاء آليات لإدارة وحوكمة الإنترنت وذلك بهدف تطوير مجتمع المعلومات في الجزائر؛
8. تطوير خدمات ووسائل الدفع الإلكترونية وتشجيع ظهور التجارة الإلكترونية من خلال زيادة مشاركة الخدمات البريدية في الإدماج الاجتماعي والمالي.

ثانيا– فرص الاستثمار لقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال:

تخضع أنشطة الاتصالات البريدية والإلكترونية للتنظيم وهي متاحة للمستثمرين المحليين والأجانب، وفقا لقواعد الشفافية والمساواة في المعاملة وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

1.الأنشطة المستهدف تطويرها:

- تطوير الاقتصاد الرقمي؛
- المجمعات التكنولوجية (ابتكار البحث والتطوير وصناعة تكنولوجيات الاعلام والاتصال) ؛
- الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- التعلم الإلكتروني ومنصة اللوجستيات الإلكترونية؛
- التطبيب عن بعد؛
- الهياكل الفضائية؛
- الهوائيات والسواتل؛
- إصدار الشهادات الإلكترونية؛
- أنظمة تأمين بنوك المعلومات؛
- تحديث خدمات البريد؛
- الخبرة والتدريب؛
- حوسبة الخدمة العامة (الإدارة الإلكترونية). [1]

الفرع السادس: قطاع الصيد والمنتجات الصيدية

[1] قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التاريخ: 22-05-2024،سا:18:20، رابط الموقع: aapi.dz/ar .

يتمتع قطاع الصيد والمنتجات الصيدية بإمكانيات تنموية كبيرة للغاية، والتي توفرها الخصائص الإقليمية والجغرافية والطبيعية والجيوسياسية والبشرية لبلدنا وتطمح إلى القيام بدورها الاقتصادي بشكل كامل في خلق الثروة وفرص العمل والقيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد من خلال التنوع البيولوجي لصيد الأسماك أو إنتاج تربية الأحياء المائية.

ويتميز السياق الحالي بالتحديات والأهداف الجديدة التي يتعين على وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية تحقيقها، ولاسيما تعزيز أسطول الصيد واسع النطاق من خلال بناء السفن الوطنية، وإنشاء وحدات جديدة لتجهيز وتعبئة منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

إن اختيار الاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية متروك للمبادرة الحرة للفاعلين الاقتصاديين (المهنيين أو أصحاب رؤوس الأموال) الذين يمكنهم التدخل في جميع الأنشطة المفتوحة للاستثمار:

- استغلال ثعبان البحر؛
- وحدة استغلال مختلف أنواع الرخويات والقشريات والكائنات والأحياء المائية القارية والبحرية غير المستغلة لتثمينها في المجالات الصناعية والطبية وغيرها؛
- استغلال قنافذ البحر والطحالب البحرية للأغراض الغذائية والصناعية وغيرها؛
- استغلال الإسفنج البحري؛
- وحدة استغلال خيار البحر والقواقع؛
- وحدة استغلال وتحويل ومعالجة المرجان (يجري حاليا إعداد اللائحة المتعلقة باستغلال الموارد المذكورة أعلاه وكذلك المواصفات المتعلقة بدراسات تقييم الموارد السمكية المذكورة، مما لا يسمح باستغلالها أو فتحها بشكل فوري من الاستثمارات ذات الصلة).

أولا: انشطة صناعة صيد الاسماك

- وحدة تصنيع معدات الصيد؛
- وحدة تصنيع المحركات البحرية وقطع الغيار؛
- وحدة معالجة و/أو تعبئة منتجات صيد الأسماك؛
- وحدة استعادة ومعالجة جلود الأسماك للصناعات الدوائية والتجميلية والحرفية؛
- وحدة تصنيع واسترجاع وإعادة تدوير شباك الصيد؛
- وحدة تصنيع علب المنتجات السمكية؛
- وحدة لغسل صناديق منتجات الصيد؛

- وحدة إعادة تدوير واسترجاع المخلفات الناتجة عن تصنيع المنتجات السمكية.

ثانيا: انشطة بناء واصلاح وصيانة سفن الصيد البحري

- وحدة صيانة وإصلاح السفن والقوارب؛
- وحدة بناء وإصلاح سفن الصيد؛
- وحدة تصنيع وتركيب المعدات الهيدروليكية لسفن الصيد؛
- شركة تصنيع قطع غيار سفن الصيد؛
- وحدة الصيانة المتنقلة والميكانيكية والإلكترونية والهيدروليكية للسفن المختلفة؛
- ورش صيانة سفن الصيد والميكانيكا والهيدروليكا والكهرباء وغيرها.

ثالثا: انشطة تربية الاحياء المائية

- تربية الأحياء المائية في المياه العذبة والمالحة في أقفاص عائمة على مستوى المسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية؛
- مزرعة تربية الأحياء المائية في المياه العذبة والمالحة في الأحواض و/أو البرك؛
- مزرعة تربية الرخويات البحرية؛
- مزرعة تربية المحار الحية؛
- تربية الأسماك البحرية في الأحواض أو الأقفاص العائمة؛
- تسمين التونة أو غيرها؛
- تربية القشريات؛
- دمج نشاط الاستزراع السمكي (تربية الأحياء المائية) في النشاط الزراعي؛
- مزرعة تربية الأحياء المائية مدمجة في الأنشطة البيئية والتعليمية والسياحية؛
- إنشاء احوض السمك؛
- مؤسسة زراعة الطحالب؛
- مؤسسة الزراعة المائية؛
- وحدة جمع اليرقات أو زريعة الأسماك البحرية والمحارات؛
- مزرعة تربية قنفذ البحر؛
- مزرعة تربية طعوم الصيد المختلفة؛
- استغلال الأرتيميا؛
- مزرعة تربية الأحياء المائية في الدفيئات متعددة الغرف؛

- الصيد الداخلي؛
- مركز الصيد الداخلي الترفيهي.

رابعا: انشطة صناعة الاستزراع المائي (تربية الاحياء المائية)

- وحدة تصنيع معدات/ مواد تربية الأحياء المائية (الأقفاص، الأقفاص العائمة، خطوط الخزانات، الصناديق البلاستيكية، إلخ)؛
- وحدة المعالجة و/أو التعبئة لمنتجات تربية الأحياء المائية؛
- وحدة تصنيع أعلاف الأحياء المائية؛
- مفرخ تربية الأحياء المائية البحرية و/أو المياه العذبة؛
- وحدة إنتاج مسحوق السمك.

خامسا: انشطة بناء واصلاح وصيانة سفن الاستزراع المائي (تربية الاحياء المائية)

- وحدة بناء وإصلاح وصيانة سفن تربية الأحياء المائية؛
- شركة تصنيع قطع غيار سفن تربية الأحياء المائية؛
- شركة تصنيع قطع الغيار لمعدات ومواد الاستزراع المائي (تربية الأحياء المائية) ؛
- وحدة إصلاح وصيانة معدات ومواد الاستزراع المائي (تربية الأحياء المائية). [1]

[1] قطاع الصيد والمنتجات الصيدية، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التاريخ: 22-05-2024، سا: 18:45،رابط الموقع: aapi.dz/ar .

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى دور الاستثمار كوسيلة لمواجهة التضخم المستورد، مع التركيز على قانون الاستثمار الجزائري لعام 2022، الذي يتضمن ضمانات وإعفاءات وامتيازات وأنظمة تحفيزية تهدف إلى جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي كما تم مناقشة مفهوم التضخم المستورد، الذي يحدث عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، ويكون نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المصدرة أو تقلبات أسعار الصرف تم تسليط الضوء كذلك على كيفية تعزيز الاستثمارات للإنتاج المحلي، مما يقلل من الاعتماد على السلع المستوردة، وتوفير العملات الأجنبية التي تدعم الاستقرار النقدي وتقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف كما تُسهم الاستثمارات في خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز القوة الشرائية المحلية ويقلل من تأثير التضخم.

تناول هذا الفصل ايضا الضمانات التي يقدمها قانون الاستثمار الجزائري لعام 2022، بما في ذلك حماية الاستثمارات من التأميم والمصادرة غير القانونية، والسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم ورؤوس أموالهم بحرية، وتوفير بيئة شفافة وواضحة للإجراءات الاستثمارية كما تم التطرق إلى الإعفاءات الضريبية، التي تشمل إعفاءات من الضرائب على الأرباح لمدة محددة، مما يقلل من التكلفة الاستثمارية، وإعفاءات جمركية على المعدات والمواد المستوردة المستخدمة في المشاريع الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض الامتيازات المتعلقة بتوفير الأراضي بأسعار تنافسية وتسهيلات عقارية للمشاريع الاستثمارية، ودعم البنية التحتية اللازمة للمشاريع، بما في ذلك الطرق والمرافق الأساسية كما يتناول الأنظمة التحفيزية التي تتضمن منح حوافز مالية للمستثمرين الذين يستثمرون في القطاعات الاستراتيجية، وتوفير دعم حكومي للمشاريع التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

يهدف قانون الاستثمار لعام 2022 إلى خلق بيئة استثمارية مشجعة كجزء من استراتيجية شاملة لمواجهة التضخم المستورد، عن طريق تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين الميزان التجاري بهذا، يمكن أن يلعب الاستثمار دورًا حيويًا في تخفيف آثار التضخم المستورد ودعم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث:

الإنجازات وعلاقتها بالتضخم المستورد في إطار قانون الاستثمار 2022

تمـــــهيد

في إطار قانون الاستثمار لعام 2022 في الجزائر، تم تحقيق إنجازات مهمة ترتبط بشكل وثيق بالتضخم المستورد يعكس هذا القانون تحولًا كبيرًا في بيئة الاستثمار بالبلاد، حيث تم توفير إمكانية نقل الأنشطة من الخارج إلى الجزائر وتشجيع الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري تلك الإنجازات تعكس التطور الاقتصادي والاستراتيجي الذي تسعى الجزائر لتحقيقه من خلال تعزيز بيئة الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين.

ترتبط هذه الإنجازات بشكل كبير بالتضخم المستورد، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار السلع النهائية بموجب هذا القانون الجديد، يتم توجيه الاستثمارات نحو تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يسهم في معالجة تأثيرات التضخم المستورد وتقليلها على الاقتصاد المحلي.

بهذا السياق، يمكن رؤية أن قانون الاستثمار لعام 2022 يلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام، مما يعزز مكانة الجزائر كوجهة استثمارية مفضلة ويسهم في تقليل تأثيرات التضخم المستورد على الاقتصاد الوطني.

في هذا الفصل سيتم التطرق الى الإنجازات وعلاقتها بالتضخم المستورد في إطار قانون الاستثمار 2022 وفق التقسيم التالي:

- ✓ **المبحث الأول:** نماذج للاستثمارات الكبرى في الجزائر في إطار قانون الاستثمار 2022
- ✓ **المبحث الثاني:** النتائج والاحصائيات بعد تطبيق قانون الاستثمار 2022
- ✓ **المبحث الثالث:** تحليل تركيبة التضخم المستورد في الجزائر للفترة 2022-2024

المبحث الاول: نماذج للاستثمارات الكبرى في الجزائر في إطار قانون الاستثمار 2022

في إطار خطة التنمية الاقتصادية وتطبيقا لما جاء به قانون الاستثمار 2022 فتحت الجزائر ابوابها نحو الاستثمارات الكبرى الاجنبية بالشراكة المحلية متمثلة في استثمارات متنوعة في عدة قطاعات سيتم التطرق الى بعض هذه الاستثمارات في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاستثمارات في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية

في إطار تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي سعت الى العمل مع شركاء اقتصاديين مهمين مثل قطر وتركيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وتقليص الاستيراد.

الفرع الأول: المشروع الجزائري –القطري لإنتاج الحليب المجفف

العلاقة بين الجزائر وقطر تعود إلى عام 1972، منذ إعلان استقلال قطر، حيث أسست البلدين علاقة طويلة الأمد تقوم على التعاون الثنائي في مختلف المجالات يعتبر الجانب الاقتصادي محورًا رئيسيًا في هذه العلاقات، إذ تعد قطر أكبر مستثمر عربي في الجزائر يشهد التبادل التجاري بين البلدين نموًا مستمرًا، مما يعكس التزامهما بتعزيز التعاون الاقتصادي ودفعه نحو آفاق جديدة.

وفي هذا الإطار نتيجة لسعي الدولة الجزائرية لتلبية السوق الوطنية من مادة الحليب ولتقليص فاتورة استيراد الحليب المجفف تم توقيع اتفاقية مع شركة بلدنا القطرية بالتعاون مع الصندوق الوطني للاستثمار لإقامة مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بالجنوب الجزائري.

ترتكز رؤية هذه الشراكة المختلطة على بناء وتطوير منظومة محلية متكاملة زراعية صناعية لتربية الأبقار الحلوب وإنتاج الحليب المجفف ومشتقاته بقيمة مشروع تتجاوز 3.5 مليار دولار، حيث سيجسد على مساحة اجمالية قدرها 117 ألف هكتار، مكونة من ثلاثة اقطاب في الجنوب الجزائري لا سيما بولاية أدرار، تحتوي كل منها على مزرعة لإنتاج الحبوب والاعلاف، مزرعة لتربية الابقار وإنتاج الحليب واللحوم، ومصنع لإنتاج مسحوق الحليب.

الشكل رقم (3-01): تطور نسبة الحليب المحلي مقارنة بالمستورد

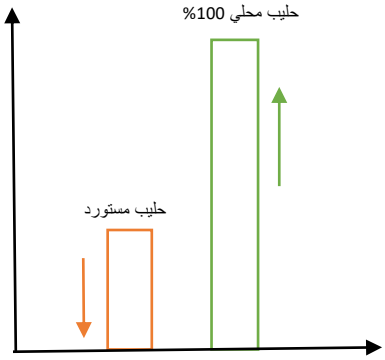

المصدر: الجزائر قطر مشروع منظومة متكاملة لتربية الابقار وإنتاج الحليب المجفف، تقرير: اسمهان سلطان، تركيب بلال عطية، التلفزيون الجزائري: المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، ، منصة اليوتيوب،https://www.youtube.com/watch?v=kuJ5FnXJfqg .

من خلال **الشكل رقم (3-01)** نلاحظ ارتفاع نسبة الحليب المحلي ليصل الى 100% أي الوصول الى الإنتاج الكامل من الحليب المحلي ويقابله الانخفاض المستمر للحليب المستورد الى ان ينعدم وبالتالي التقليص التام من فاتورة استيراد الحليب.

أولا: مراحل انجاز المشروع

سيتم انجاز المشروع وفق مراحل قبل بداية الإنتاج الفعلي في آفاق 2026 ممثلة كما يلي:

1.المرحلة الأولى:

استصلاح مزرعة لتوفير احتياجات الاعلاف.

2.المرحلة الثانية:

سوف تقوم الشركة المختلطة بتصميم مزرعة ل 50 ألف بقرة حلوب بالإضافة الى مرافق عالمية المستوى وخطوط انتاج وتقنيات متطورة لإنتاج الحليب المجفف.

-ثم ستستمر شركة بلدنا في تنمية المنظومة بإنشاء مجمعات تنتشر بولايات الجنوب، يحتوي كل منها على:

مزرعة للأعلاف، مزرعة لتربية الابقار، مصنع متطور لصناعة الحليب المجفف.

3.مرحلة البناء:

سيتم توفير آلاف الوظائف، والاعتماد التام على المواد محلية الصنع.

ثانيا: خلال المشروع

تقوم بلدنا بإستخدام التكنولوجيا الحديثة وحلول المناخ الذكية التي تسهم في تحقيق برامج الامن الغذائي والتنمية المستدامة للجزائر ،كذلك العمل على نقل الخبرة للمزارعين المحليين .

ثالثا: نتائج المشروع

1. توفير 50 بالمئة من الاحتياجات الوطنية من مسحوق الحليب محلي الإنتاج؛
2. خلق حوالي 5000 منصب شغل مباشر؛
3. المساهمة في رفع عدد رؤوس القطيع الوطني من الابقار الى 270 ألف رأس خلال 9 سنوات وإنتاج 1مليارو 900ألف لتر من الحليب سنويا؛
4. القيام بإنتاج مايقرب 194 ألف كن من الحليب المجفف المنزوع الدسم جزئيا؛
5. انتاج لحوم الابقار المحلية الطازجة مما يصل الى 84000 ألف رأس للتسمين سنويا؛

تعمل هذه الخطوة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للحليب بالجزائر وتحسين ميزانها التجاري عن طريق تقليص الاستيراد، كما يسهم هذا المشروع في خلق مجالات وسيطة متعددة للاستثمارات المحلية والأجنبية ويستمر في خلق المزيد من الفرص في إطار خطة التنمية لتعزيز الامن الغذائي[1].

الفرع الثاني: الاستثمارات في الفلاحة الصحراوية

تعتبر الجزائر من الدول ذات الإمكانيات الكبيرة في مجال الفلاحة الصحراوية، نظرًا لمساحتها الشاسعة والمناخ المناسب لبعض أنواع الزراعات، تسعى الحكومة الجزائرية لتعزيز هذا النوع من الزراعة بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

أولا: الاستثمار الفلاحي في الجنوب

يعد الجنوب رواق أخضر لتسهيل الحصول على العقار ورخص الآبار والربط بالكهرباء، حيث سيستفيد الراغبون في الاستثمار الفلاحي في الولايات الجنوبية، لاسيما في الشعب الاستراتيجية، من رواق أخضر مخصص لهم للحصول

[1] الجزائر قطر مشروع منظومة متكاملة لتربية الابقار وإنتاج الحليب المجفف، تقرير: اسمهان سلطان، تركيب بلال عطية، التلفزيون الجزائري: المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، منصة اليوتيوب، التاريخ: 2024/04/27، سا: 21:34، رابط الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=kuJ5FnXJfqg.

على العقار، رخص حفر الآبار وكذا الربط بالكهرباء، على مستوى ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية.

ويأتي هذا الرواق الأخضر ضمن جملة من التدابير التي اتخذتها الحكومة في إطار مساعيها تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، بحيث سيمكن خلق أقطاب فلاحية "كبرى مدمجة" في الولايات الجنوبية، من تحقيق "وثبة حقيقية" في الإنتاج والتحويل[1].

حيث تم العمل على تسريع عملية ربط المستثمرات الفلاحية بالطاقة الكهربائية، مع تزويد السوق الوطنية باليوريا والأسمدة الازوتية عبر مجمع سوناطراك الذي يساهم أيضا في برنامج التنمية الفلاحية الذي أطلقته الدولة، لاسيما في الجنوب، عبر فرعها "AAA" المتخصص في المجال الفلاحي والغذائي.

حيث سجلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 363 مشروعا استثماريا في مختلف مجالات النشاط الفلاحي، على غرار تسمين العجول، وتربية المواشي والدواجن، بمبلغ استثماري قدره 99 مليار دج مع توقع استحداث 5700 منصب شغل عند دخولها حيز الاستغلال.

ثانيا: المشروع الاستثماري التركي بأدرار

أطلقت شركة تركية مشروعا استثماريا ضخما في المجال الفلاحي بالجزائر، بعد استفادتها من محيط زراعي تقدر مساحته بـ 4000 هكتار بولاية أدرار[2].

وتقوم شركة "صارل دونايصر" التابعة لمجموعة "داكينسان" التركية، في إطار مشروعها الزراعي، بإنتاج القمح والشعير والبرسيم والعدس في مزرعتها الممتدة على مساحة 4 آلاف هكتار بولاية أدرار.

وفي حديثه لوكالة الأناضول، قال مدير الشركة التركية، إن مشروعهم بدأ عام 2022 كخطوة تجريبية، إلى أن تحوّل إلى مشروع احترافي بحلول 2023، مشيرا إلى أنه تم زراعة 60 ألف شجرة على مساحة قدرها 420 هكتار.

وتهدف الشركة التركية، إلى زرع 3 آلاف هكتار إضافي، وإنتاج الفواكه على مساحة 300 هكتار، إضافة إلى تخصيص 4 هكتارات لإنتاج الخضار في دفيئات احترافية.

[1] الاستثمار الفلاحي في الجنوب، الإذاعة الجزائرية ، التاريخ: 2024/04/27، سا: 22:03، الموقع: https://news.radioalgerie.dz.،

[2] موقع الشروق اونلاين، مشروع استثماري فلاحي تركي ضخم بولاية ادرار، التاريخ: 2024/04/28،سا: 9:10، الموقع: https://www.echoroukonline.com/

ولا تقتصر أهداف "صارل دونايصر" التركية على الزراعة فقط، بل تشمل الثروة الحيوانية، إذ بدأت بتربية المواشي في مسعى لتطوير المشروع.

وحول سبب اختيار جنوب الجزائر لتنفيذ مشروعهم، فذلك يرجع الى أن المنطقة تتميز بانخفاض التكلفة ووفرة موارد الطاقة واليد العاملة، إلى جانب سهولة الوصول إلى المياه الجوفية.

المطلب الثاني: الاستثمارات في قطاع الصناعة و الصناعة الصيدلانية

تعتبر الاستثمارات في قطاع الصناعة والصناعة الصيدلانية في الجزائر من بين القطاعات ذات الأهمية البالغة، حيث تشهد هذه الصناعات نمواً متسارعاً وفرصاً واعدة للمستثمرين تمتلك الجزائر موارد طبيعية غنية وسوقاً محلية قوية، مما يجعلها بيئة مثالية للاستثمار في الصناعات المتعلقة بالصناعة والصناعة الصيدلانية.

الفرع الأول: تطوير صناعة الأنسولين في الجزائر: من الشراكات الدولية إلى الإنتاج المحلي

سعياً لضمان إحلال الواردات وتطوير الصناعة الصيدلانية المحلية وتلبية احتياجات السوق، ظهرت توجهات في السوق الجزائري لتطوير صناعة الأنسولين.

أولا: الإنجازات والتطورات في صناعة الأنسولين بالجزائر

في عام 2012، وقعت شركة "نوفو نورديسك" الدنماركية عقدًا مع شركة "صيدال" لإنتاج الأنسولين بوحدة صيدال، التي كانت تنتج أنسولين "إينسودال" منذ عام 2006، إلا أن المشروع لم يتم تفعيله وظل معلقاً لسنوات، مما أدى إلى استمرار الاعتماد على الاستيراد.

في عام 2019، تم توقيع مذكرة تفاهم بين "نوفو نورديسك" و"صيدال" لإنشاء وحدة إنتاج الأنسولين ببوفاريك في البليدة، وتم توفير الوسائل الضرورية بما في ذلك تخصيص الأراضي، لإنشاء وحدة تركيب أقلام الأنسولين وفي عام 2022، أعلن رسميًا عن تجسيد مشروع إنتاج الأنسولين محليًا في بوفاريك بمصنع جديد يضم وحدة متطورة لإنتاج ثلاثة أجيال من الأنسولين، في إطار شراكة جزائرية–دنماركية بين صيدال ونوفو نورديسك.

شيدت "نوفو نورديسك" مصنعاً لإنتاج الأنسولين في قسنطينة بالشراكة مع صيدال، على أن يبدأ الإنتاج قبل نهاية 2023، بإنتاج عبوات الأنسولين ثم أقلام الأنسولين، مع الالتزام بمواصفات الجودة العالمية في منتصف 2022، تم تدشين أول وحدة لإنتاج قلم الأنسولين، وفي يناير 2023، أعلن عن بدء إنتاج أقلام الأنسولين "بيوتيرا" التابعة لمجمع "بيوكار"، كأول وحدة إنتاج محلية للأنسولين القابل للحقن لمرضى السكري.

خصص موقع الإنتاج في بوفاريك، الذي دُشن في يناير 2023، لتصنيع أقلام الأنسولين "فليكس بان"، بينما ينتج موقع تيزي وزو منذ 2006 الأشكال الجافة من مضادات السكري الفموية يقدر سوق الأنسولين في الجزائر بنحو 420 مليون يورو سنويًا، مع وجود 2.5 مليون مريض بالسكري، وبحلول نهاية 2023، تضمن الجزائر وجود ثلاثة مصانع لإنتاج مختلف أنواع الأنسولين.

في 15 يناير 2024، أُطلق في باتنة مشروع إنشاء مصنع لبلورات الأنسولين لمجمع صيدال بالشراكة مع مختبر صيني، لإنتاج 1500 كيلوغرام من بلورات الأنسولين، والتي تعد مادة أولية لإنتاج الأنسولين تقدر حاجة الجزائر بنحو 500 كيلوغرام، ومن المقرر تصدير فائض الإنتاج[1].

ثانيا: نتائج المشروع

1. تصدير أول حصة ادوية مضادة لداء السكري تتشكل من 140 ألف علبة من الأقراص الى ليبيا من طرف شركة نوفو نورديسك الجزائر من موقع انتاجها بتيزي وزو[2]؛
2. تخفيض فاتورة استيراد أقلام الانسولين بمقدار 49 مليون دولار خلال عام واحد، كما ساهم هذا المشروع بتخفيض أسعار أقلام الانسولين في توفير 17 مليون يورو للصندوق الوطني للعمال الاجراء؛
3. في إطار سياسة تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات تم إطلاق اول عملية تصدير لأقلام الانسولين الى المملكة العربية السعودية، هده الشحنة ستصدر على مراحل وتضم 2,7 مليون قلم انسولين برقم اعمال يقدر ب 11 مليون أورو؛
4. بلوغ الإنتاج في عام 2025 حدود 57 مليون وحدة لتغطي بشكل واسع احتياجات السوق المحلية وتوقعات التصدير.

الفرع الثاني: صناعة السيارات محليا في الجزائر

تسهر الدولة على بعث قطاع صناعة السيارات في الجزائر بقوة ، كما أنها حريصة على تطويره وترقية الاستثمارات فيه ، من خلال دعمها للمتعاملين الاقتصاديين وتوفيرها لكل التسهيلات اللازمة والتحفيزات لهم ، في محاولة لجذب كبرى الشركات العالمية الرائدة في صناعة السيارات لفتح فروع لمصانها في الجزائر ، التي تشهد تحسنا متواصلا لمناخ الأعمال ، وتتوفر على الأرضية الخصبة لإقامة المشاريع الاستثمارية الضخمة ، التي تمنح القيمة المضافة

[1] حفيظ صواليلي، مشاريع الإنتاج المحلي للانسولين.. قصة تحد، جريدة الخبر، التاريخ: 2024/05/17، سا10:07 ، الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article/243082/.

[2] الإذاعة الجزائرية، تيزي وزو: تصدير اول حصة من ادوية السكري الى ليبيا، التاريخ: 2023/05/17، سا: 11:02، الموقع: https://eldjoumhouria.dz/article/17955.

للاقتصاد الوطني وترفع معدلات نموه ، وتوفر مناصب الشغل ، وتخرج سوق السيارات من حلة الركود التي كانت تعاني منها، وتكسر أسعار السيارات التي شهدت ارتفاعا خلال السنوات الماضية ، بسبب قلة العرض الذي كان وراء الزيادة في أسعار السيارات ونجم عنه تراجعا في الطلب.

حيث يبدو أن التحفيزات التي تضمنها قانون الاستثمار، فتحت شهية المستثمرين الأجانب لاسيما شركات السيارات المشهورة عالميا للاستثمار في الجزائر، لخوض التجربة في الجزائر، سواء فيما يخص التركيب أو التصنيع وهذا ما سيتم التطرق اليه من خلال مصنع فيات للمركبات بولاية وهران.

أولا: مصنع فيات للمركبات بولاية وهران

تم تدشين اول مصنع للسيارات السياحية والنفعية لعلامة فيات بالمنطقة الصناعية طفراوي بولاية وهران بتاريخ 11ديسمبر 2023، يندرج هذا المشروع في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والشراكة بين الجزائر وإيطاليا في قطاع الصناعة الميكانيكية، يعتبر هذا المشروع الانجاز الوحيد في القطاع الصناعي من طرف أجنبي مقام في الجزائر بنسبة 100%.[1]

حيث تسعى وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني الى وضع أسس قوية لتطوير شعبة صناعة السيارات بالشراكة مع شركاء ذوي خبرة كبيرة في هذا المجال والتأكيد على وضع قاعدة من المؤسسات المناولة لتحقيق الادماج المحلي من خلال تثمين المواد الأولية الوطنية.

المشروع يتربع على مساحة 40 هكتار يتوفر على جميع الشروط اللازمة، وتعتمد "ستيلانتيس-الجزائر" لتوزيع هذه السيارات على 30 نقطة بيع موزعة على 28 ولاية، وهو العدد المرشح للارتفاع إلى 40 نقطة بيع.

الشركة تشغل 360 عون تسويق إضافة إلى 1200 عون ما بعد البيع، كما تستغل 50 ألف مرجعا لقطع غيار إضافة إلى مساحة تخزين تقدر بـ 15 ألف متر مربع.

1.المرحلة الأولى:

في المرحلة الأولى من المشروع:

[1] الصندوق الوطني للاستثمار يدخل في رأسمال مصنع فيات الجزائر، الإذاعة الجزائرية، اقتصاد، التاريخ: 2024/05/06، سا: 11:23،الموقع: https://news.radioalgerie.dz.

– تم من استيراد قطع SKD من أوروبا وتركيبها محليا بغرض تكوين العمال، العمل مع موردين محليين، ترقية الجودة ومراقبتها، والقيام بمختلف التجارب لضمان السير الحسن لخطوط الإنتاج.

– دمج 11 ممول محلي، ينشطون حاليا في مجال صناعة القطع البلاستيكية، البطاريات، العجلات، قطع الغيار، وغيرها، ليتم بعد ذلك مع ممولين جدد في المرحلة الثانية بعد تشغيل مصانعهم، ثم التوجه إلى عملية القولبة، والتي من شأنها رفع نسبة الإدماج كذلك.

2.المرحلة الثانية:

- أشغال التوسعة، رفع نسبة الادماج المحلية وتعزيز قابلية التوظيف في القطاع وخلق ما يصل الى 2000 منصب عمل جديد.
- إطلاق اعمال تشكيل الصفائح المعدنية والطلاء والتلحيم وغيرها، بنسبة ادماج محلي ستصل الى 35%.

3.القدرة الإنتاجية والنماذج المنتجة:

القدرة الإنتاجية للمصنع ستصل إلى 50.000 سيارة نهاية سنة 2024 و90.000 سيارة نهاية سنة 2026، كما سيوفر المشروع 509 منصب شغل مع نهاية سنة 2023 وتصل إلى 1200 منصب شغل نهاية سنة 2026[1].

كما تم التأكيد على إنتاج أربعة نماذج في المصنع، ولكن على مراحل محددة، حيث سيتم إنتاج ثلاثة نماذج في المرحلة الأولى، منها فيات 500، فيات دوبلو (لم يتم التصريح بنسخة الدوبلو نفعية أم سياحية)، ونموذج ثالث لم يكشف عنه بعد، كل هذه النماذج ستنتج قبل 2026، ليتم بعد هذه السنة، الدخول في إنتاج النموذج الرابع، بهدف الرفع من القدرة الإنتاجية للمصنع.

4.قيمة الاستثمار:

يمثل المشروع الاستراتيجي الصناعي لفيات في الجزائر استثمارًا أوليا بقيمة 200 مليون يورو، ويطمح إلى خلق ما يقارب 2000 منصب شغل جديدا بحلول 2026، وإضافة إلى الاستثمار المالي، قامت ستيلانتيس باستثمار خبرتها في العمال، وهذا من خلال تنظيم العديد من الدورات التكوينية في الجزائر وفي الخارج لصالح المشغلين والمراقبين الذين تمّ تنصيبهم، من أجل ضمان مصنع طفراوي للمعايير الدولية في صناعة السيارات وبهذا، تمّ توفير أكثر من 61000 ساعة من التكوين من ضمن 90000 ساعة تم تقريرها في سنة 2023 بمركز التكوين بلقايد بوهران.

[1] التاريخ:2024/05/17،سا: 11:45، الموقع: https://www.autobip.com/ar/actualite_auto/.

5.نتائج المشروع:

- من خلال انتاج فيات 500 في ديسمبر 2023 في مصنع طافراوي تم تسجيل نمو تجاري كبير، ابرزه انطلاق عمليات الاستيراد وتطوير شبكة التوزيع مع فتح ازيد من 50 قاعة عرض معتمدة منتشرة عبر 30 ولاية بنسبة تغطية 76%.
- بداية فيات الجزائر في استيراد وتسويق مركباتها، حيث قامت بتسليم 76,000 مركبة بين مارس 2023 ونهاية يناير 2024، مما يشير إلى نمو ملحوظ في سوق السيارات الجزائري.
- استيراد 97 ألف مركبة.
- ان مشروع فيات الصناعي بطفراوي هو مشروع استراتيجي وهيكلي، يحظى بدعم السلطات الوطنية والمحلية، لأنه يتماشى، مباشرة، مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والصناعية في الجزائر

ثانيا: مصنع قطع الغيار ووحدة لإنتاج البطاريات–قسنطينة

مصنع قطع غيار السيارات ووحدة متخصصة في إنتاج البطاريات تم إنجازهما في إطار الاستثمار الخاص ببلدية ابن باديس تم تدشين مصنع لقطع غيار السيارات ووحدة لإنتاج البطاريات في بلدية ابن باديس بولاية قسنطينة هذا المشروع يشمل مؤسسة "سيرتا أوتوموتيف" التي تُنتج قطع غيار السيارات في إطار شراكة جزائرية – تركية[1].

1. الطاقة الإنتاجية والموقع:

- يقع المصنع في المنطقة الصناعية ابن باديس؛
- ينتج المصنع أكثر من 2.5 مليون قطعة غيار سنوياً.

2. العمالة والتشغيل:

- يشغل المصنع 180 عاملاً؛
- ينتج المصنع تشكيلة واسعة من قطع الغيار المصنوعة من المطاط المعدني والمطاط الألمنيوم لتلبية الطلب المحلي والتصدير لدول المغرب العربي وإفريقيا.

3. إنتاج البطاريات:

- تشمل وحدة إنتاج البطاريات توظيف 184 عاملاً؛
- تبلغ الطاقة الإنتاجية للوحدة حوالي 1 مليون بطارية من مختلف الأحجام سنوياً؛

[1] الإذاعة الجزائرية، التاريخ: 2024/05/18، سا: 10:15، الموقع : https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44379

- هذه المبادرة تأتي في إطار تعزيز الصناعة المحلية وتلبية الطلبات المتزايدة في السوق المحلي وأيضًا التصدير للأسواق الخارجية.

ثالثا: الاستثمار الصيني في الجزائر

تعتزم شركات "شيري"، "جيلي"، و"جاك" الصينية تأسيس مصانع لإنتاج سياراتها محلياً في الجزائر تأتي هذه الخطوة في ضوء قانون الاستثمار 2022 يشترط تحقيق نسبة دنيا من مكونات الإنتاج محلية الصنع، تُقدّر بـ 10%، مع منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمصنعين[1].

1. الفرص الاستثمارية:

يرى خبراء اقتصاديون أن صناعة السيارات في الجزائر تمثل فرصة استثمارية للشركات في ظل تزايد الطلب المحلي على المركبات تُقدّر احتياجات السوق الجزائرية ما بين 250 ألف إلى 350 ألف وحدة سنوياً تسعى الجزائر لإحياء صناعة حقيقية للسيارات محلياً.

2.استثمارات الشركات:

- **شركة "شيري":**

-مدير شركة "شيري الجزائر"؛

- استثمار : 110 ملايين دولار؛
- الشراكة : جزائرية-صينية؛
- الإنتاج : 24 ألف سيارة في السنة الأولى، لتصل إلى 100 ألف سيارة في السنة الثالثة؛
- التحفيزات : إعفاءات ضريبية مشجعة على استيراد المواد الأولية؛
- تخطط الشركة للاستثمار في عدة مدن بالجزائر؛
- الإنتاج : أكثر من 50 ألف سيارة سنوياً تدريجياً؛
- بدء التصنيع : سبتمبر أو أكتوبر 2024.

- **شركة "جيلي":**

[1] أمين حمداوي، الشرق، التاريخ: 2024/05/18،سا: 10:23 ، الموقع: https://www.asharqbusiness.com/article/61435/3.

-نائب المدير العام لشركة "جيلي الجزائر"؛

- استثمار : 200 مليون دولار؛
- الموقع : غرب الجزائر؛
- الإنتاج : 50 ألف سيارة سنوياً؛
- طراز السيارة : "جيلي."gx3 ؛
- بدء الإنتاج : 2026؛
- الشراكة : بين شركتي "صوديفام" الجزائرية و"جيلي" الصينية.

➢ **شركة "جاك":**

-وزارة الصناعة الجزائرية؛

- الشراكة : "جاك" الصينية و "أومين أوطو"؛
- نسبة الإدماج : تفوق 30.%؛
- الطاقة الإنتاجية : 100 ألف سيارة سنوياً؛
- الموقع : ولاية عين تموشنت غرب البلاد.

➢ **شركة "أوبل":**

-وزارة الصناعة الجزائرية؛

- حصلت على رخصة لإقامة مصنع للسيارات بالجزائر.

3.أهداف الصناعة المحلية:

- تأسيس صناعة حقيقية باستخدام مدخلات إنتاج محلية الصنع بنسبة 30.%
- جذب استثمارات مرافقة لصناعة المركبات، وإكمال النسيج الصناعي، وخلق فرص عمل للشباب.

4.الشروط والامتيازات:

جاءت في قانون الاستثمار 2022 كالتالي:

- إعفاءات جمركية وإعفاء من رسوم القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية؛
- نسبة إدماج دنيا: 10% بنهاية السنة الثانية، 20% بنهاية السنة الثالثة، 30% بنهاية العام الخامس؛
- الاستثمارات المهيكلة: تمنح إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسوم العقارية لمدة تصل إلى 10 سنوات؛
- حجم الاستثمار: لا يقل عن 10 مليارات دينار جزائري (نحو 75 مليون دولار)؛
- فرص عمل مباشرة: لا تقل عن 500 وظيفة؛
- إلزامية تصدير المركبات بعد السنة الخامسة من بدء النشاط، مع السماح بالتصدير قبل ذلك.

الفرع الثالث: دعم الهياكل القاعدية

في الجزائر، دعم الهياكل القاعدية يعتبر أحد المكونات الأساسية لخطط التنمية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان.

أولا: الطريق العابر للصحراء

هو جزء من مشروع إقليمي أكبر يهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية عبر شمال إفريقيا بربط دول المنطقة ببعضها البعض عبر الصحراء الكبرى هذا المشروع يشمل عدة دول، ولكن الجزء الخاص بالجزائر يعتبر حيوياً نظراً لموقعه الاستراتيجي.

1.التعريف بالمشروع:

الطريق العابر للصحراء هو مشروع استراتيجي يربط بين شمال إفريقيا وغربها، ويعتبر شريانا اقتصاديا هاما بطول (2400كلم) داخل الجزائر من أصل 10 آلاف كلم يمر هذا الطريق عبر عدة دول أفريقية[1]، ويهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين هذه الدول، يعد الطريق العابر للصحراء من أهم المشاريع الاستراتيجية، حيث يربط بين العاصمة الجزائرية ولاغوس، ويتميز هذا المشروع بالتكلفة المرتفعة، حيث بلغت تكلفة الكيلومتر الواحد من الطريق حوالي 6 ملايير سنتيم.

2.الأهمية:

[1] Euro news، التاريخ: 2024/06/04، سا: 21:26، رابط الموقع: https://arabic.euronews.com/2022/11/21/the-path-of-african-unity-a-promising-project-linking-algeria-with-five-countries

- تعزيز التجارة الإقليمية: يساهم الطريق العابر للصحراء في تسهيل حركة البضائع والخدمات بين الدول الإفريقية، مما يعزز التجارة البينية ويفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية.
- تحسين البنية التحتية: يشكل الطريق جزءًا من مشروع أوسع لتحسين البنية التحتية في إفريقيا، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ويحسن الاقتصادات المحلية.
- تحقيق الاندماج الإقليمي: يساهم الطريق في تعزيز العلاقات بين الدول الإفريقية ويدعم جهود الاندماج الإقليمي الأكبر في القارة.
- تخفيف الفقر وتحسين المعيشة: من خلال توفير فرص عمل خلال فترة البناء وبعد الانتهاء منه، يساعد الطريق في تخفيف الفقر وتحسين مستويات المعيشة للسكان المحليين.
- تعزيز الأمن والاستقرار: يمكن أن يساهم الطريق في تعزيز الأمن الإقليمي من خلال تحسين القدرات اللوجستية للدول وتسهيل التعاون الأمني بينها.
- سيساهم في تخفيض أسعار السلع المصدرة والمستوردة.
- سيمنح الوصول المباشر إلى الموانئ الرئيسية في البحر المتوسط لتعزيز التجارة بين الدول.

يعد الطريق العابر للصحراء فرصة لتعزيز التجارة بين الدول وتوفير فرص اقتصادية جديدة للسكان، يتميز هذا المشروع بتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أمن الدول المغاربية.

المبحث الثاني: النتائج والاحصائيات بعد تطبيق قانون الاستثمار 2022

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تطبيق قانون الاستثمار لعام 2022 وهذا ساهم في التأثير على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تأثيرات قانون الاستثمار 2022 على الاقتصاد الجزائري

شهدت الجزائر تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا بعد تطبيق قانون الاستثمار، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الأعمال ساهم ذلك في تنويع الاقتصاد، تحسين البنية التحتية، وخلق فرص عمل جديدة.

أولا: زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ تطبيق القانون، شهدت الجزائر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية حوالي 2.5 مليار دولار في 2023 مقارنة بـ 1.8 مليار دولار في 2022، مما يعكس الثقة المتزايدة في بيئة الأعمال الجزائرية.

ثانيا: تحسين بيئة الأعمال

ساهم قانون الاستثمار في تحسين ترتيب الجزائر في مؤشرات بيئة الأعمال العالمية وفقًا لتقرير البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال 2023"، تقدمت الجزائر 5 مراتب في التصنيف العالمي.

تم تقليص الإجراءات البيروقراطية وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات، مما جعل الجزائر وجهة أكثر جاذبية للمستثمرين.

ثالثا: تنويع الاقتصاد

بدأت الجزائر في تنويع اقتصادها بشكل فعّال في عام 2023، نما قطاع الزراعة بنسبة 4.5% وقطاع الصناعة بنسبة 3.9%، ساعدت الاستثمارات في المشاريع الزراعية على تحقيق نوع من الأمن الغذائي والحد من الاعتماد على الواردات.

رابعا: تحسين البنية التحتية

تم توجيه استثمارات كبيرة إلى تطوير البنية التحتية، بما في ذلك النقل، والطاقة، والاتصالات ساعدت هذه الاستثمارات في تحسين القدرة التنافسية للجزائر.

تم تنفيذ مشاريع كبرى لتحسين الطرق والموانئ والمطارات، مما جعل الجزائر مركزًا محتملاً للتجارة الإقليمية.

خامسا: خلق فرص العمل

ساهمت الاستثمارات الجديدة في خلق آلاف الوظائف، حيث انخفض معدل البطالة من 11.4% في 2022 إلى 10.2% في 2023، تم تقديم برامج تدريبية وتعليمية لتحسين مهارات القوى العاملة وتلبية احتياجات سوق العمل المتزايد.

الجدول رقم (3-04): حالة الاقتصاد الجزائري لعام 2024

معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم	معدل الاستثمار	العجز الكلي للميزانية	إيرادات ومصروفات الميزانية	الدين الحكومي	فائض ميزان الحساب التجاري	الصادرات والواردات
ارتفاع بقيمة: 3.8%	متوسط معدل التضخم: 7.6%	الناتج المحلي: 38.6% موزعا بين: -استثمارات حكومية: 7% -استثمارات غير حكومية: 31,6%	توسع العجز الكلي للميزانية بنسبة: 8.5%	-تراجع إيرادات الميزانية إلى 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي. - ارتفاع المصروفات إلى 36.3%	تراجع الدين الحكومي إلى 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي	تقلص فائض ميزان الحساب الجاري إلى 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي	انخفاض قيمة الصادرات بنسبة 0.6% -ارتفاع الواردات بنسبة 11.2%.

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على صندوق النقد الدولي

يمثل الجدول رقم (3-04) ملخص احصائيات حالة الاقتصاد الجزائري 2024، من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمعدل 3.8 % مقارنة بالسنة السابقة هذا معدل نمو معقول يدل على تعافي الاقتصاد أو نمو مستدام، وقد يكون نتيجة لسياسات اقتصادية فعالة أو لتحسن في قطاعات رئيسية مثل النفط والغاز.

أما متوسط معدل التضخم: 7.6% هذا المعدل يعتبر مرتفعاً نسبياً، مما يدل على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، التضخم بهذا المعدل يمكن أن يكون نتيجة لزيادة في الطلب المحلي، ارتفاع في تكاليف الإنتاج أو تقلبات

في أسعار السلع الأساسية يجب على صناع القرار مراقبة هذا المعدل والسيطرة عليه لضمان استقرار الأسعار، فيما يخص معدل الاستثمار الناتج المحلي الإجمالي: 38.6% موزعا بين استثمارات حكومية بنسبة 7% واستثمارات غير حكومية بنسبة 31.6 %يشير إلى أن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تُستثمر في الاقتصاد، مما يدل على جهود تنموية كبيرة الاستثمارات الحكومية تشكل جزءاً صغيراً نسبياً، مما يعني أن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً في تحفيز النمو الاقتصادي والعجز الكلي للميزانية بنسبة: 8.5 %يشير هذا إلى أن الحكومة تنفق أكثر مما تجمعه من إيرادات، مما يؤدي إلى زيادة العجز هذا قد يكون نتيجة لزيادة في الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد أو بسبب انخفاض في الإيرادات الحكومية وتراجع إيرادات الميزانية إلى 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع المصروفات إلى 36.3% من الناتج المحلي الإجمالي هذا التفاوت بين الإيرادات والمصروفات يعكس عدم التوازن المالي والذي يساهم في زيادة العجز، تراجع الدين الحكومي إلى 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا يشير إلى تحسن في إدارة الدين الحكومي، ربما نتيجة لسداد الديون أو تقليل الاقتراض الجديد معدل دين أقل يعد مؤشراً إيجابياً للاستدامة المالية على المدى الطويل تقلص فائض ميزان الحساب الجاري إلى 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي هذا يشير إلى أن الفائض في الحساب الجاري يتناقص، مما قد يعكس تراجعاً في الصادرات أو زيادة في الواردات انخفاض قيمة الصادرات بنسبة 0.6% وارتفاع الواردات بنسبة 11.2%انخفاض الصادرات مع ارتفاع الواردات يساهم في تقلص الفائض في ميزان الحساب الجاري ويشير إلى ضغوط على العملة المحلية وزيادة الاعتماد على السلع الأجنبية.

المطلب الثاني: التقارير الدولية وتقارير صندوق النقد الدولي حول اقتصاد الجزائر

حققت الجزائر تقدمًا اقتصاديًا ملحوظًا، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بين أهم اقتصادات أفريقيا لعام 2024 وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي يعكس هذا التقدم زيادة في الاستثمار وتحسن أداء القطاعات المختلفة، مدعومًا بتركيز الحكومة على الرقمنة واقتصاد المعرفة، مما يمهد الطريق لمزيد من النمو المستدام والتطور الشامل.

أولا: تقرير صندوق النقد الدولي

وضع صندوق النقد الدولي الجزائر في المرتبة الثالثة، ضمن أهمّ اقتصادات أفريقيا، برسم عام 2024، بعد جنوب أفريقيا ومصر، متجاوزة نيجيريا التي جاءت هذه المرة بالمرتبة الرابعة[1].

وقدّر الصندوق الدولي الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال عام 2023 بنحو 266.78 مليار دولار، ونسبة نمو بحوالي 3.8% خلال 2024.

من جهتها، أعلنت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تسجيل 6600 مشروع حتى نهاية مارس/آذار الماضي، بقيمة مالية تقارب 3200 مليار دينار (24 مليار دولار)، مؤكدة أن الرقم سيتضاعف مستقبلا بفضل وفرة العقار الاقتصادي في البلاد، إن تفعيل الرقمة يقلص الاقتصاد الموازي الذي يبلغ حاليا 90 مليار دولار.

ثانيا: توفّر مصادر النمو

ان معدل تراكم الأصول الثابتة في الجزائر يتراوح بين 30 و40%، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ 27%، وتُظهر البيانات أن الوتيرة المتزايدة للإنفاق العمومي، خاصة منذ عام 2023، تبلغ 43.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كانت عند 31% في عام 2022، ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع في عامي 2024 و2025 ليبلغ 43% و41.9% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن عوامل التقدم أيضًا، تحسّن أداء قطاعات ذات تشابك كبير مثل الصناعة، التي من المتوقع أن تنتقل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 7.5% في عام 2024 إلى 9.3% في عام 2026، والفلاحة التي تفوق مساهمتها 5.%

[1] تقارير صندوق النقد الولي، التاريخ: 2024/05/18،سا: 10:58 ، الموقع: https://www.imf.org/ar.

كما شهدت الجزائر تحسناً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، حيث ارتقت بمقدار 8 درجات بالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام متزايد باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، عبر إنشاء حاضنات الأعمال في الجامعات وخارجها، والتكوين في مجالات الذكاء الاصطناعي، والانخراط الجدي في مسار الرقمنة في جميع المجالات.

يهدف استصلاح الأراضي في الجزائر إلى تحقيق موسمين لزراعة الحبوب في سنة واحدة وابتداءً من يناير 2023، دخلت الجزائر في منطق موازني جديد يقوم على النتائج بدلاً من الوسائل، مما سمح بإعادة النظر في أساليب تعيين المسؤولين ومحاسبتهم على الأداء، بالإضافة إلى رفع الكفاءة وتقليص هدر الموارد العمومية.

وأخيرًا، من المتوقع أن يعزز قانون الاستثمار، المصحوب بنصوصه التنظيمية، من جاذبية الاستثمار بفضل مرونته وتجاوز الإشكالات التي طرحتها القوانين السابقة.

ثالثا: تصاعد الإنتاج الفلاحي والبناء والخدمات

من جهته، يُثبت مؤشر صندوق النقد الدولي مرحلة الانتعاش الهامة بين 2022 و2024، ليس فقط من خلال انتعاش سوق المحروقات، ولكن أيضاً بتصاعد الإنتاج الفلاحي والبناء والخدمات.

كما أن هناك بوادر مشجعة في الصناعة الموجهة للسوق الداخلية وللتصدير المتزايد إلى الأسواق الخارجية في ميدان السلع عالية القيمة المضافة، مثل الحديد والصلب والإسمنت.

هذه المؤشرات انعكست بالإيجاب على تسارع نمو الناتج الداخلي الإجمالي والفردي، كما تترجمه معطيات أعوام 2022 و2023 و2024.

الجدول رقم (3-05): مؤشرات نمو الناتج الداخلي الإجمالي والفردي من 2022 الى 2024

الناتج الداخلي/السنوات	2022	2023	2024
الناتج الداخلي الفردي	4299.9 دولار	5074.7 دولار	5799.6 دولار
الناتج الداخلي الاجمالي	195.0 مليار دولار	224.1 مليار دولار	266.78 مليار دولار

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على صندوق النقد الدولي

يوضح الجدول رقم (3-05) مؤشرات نمو الناتج الداخلي الاجمالي والفردي من 2022 الى 2024 أن الناتج الداخلي الإجمالي قد شهد زيادة ملحوظة على مدى السنوات الثلاث:

- نمو من 2022 إلى 2023: زيادة بمقدار 29.1 مليار دولار (حوالي 14.9%).

- نمو من 2023 إلى 2024: زيادة بمقدار 42.68 مليار دولار (حوالي 19%).

هذا النمو المتسارع يعكس أداءً اقتصادياً إيجابياً، مما يدل على توسع في النشاط الاقتصادي وزيادة في الإنتاج الكلي للدولة.

الناتج الداخلي الفردي أيضاً يظهر نمواً إيجابياً:

- نمو من 2022 إلى 2023: زيادة بمقدار 774.8 دولار (حوالي 18%).

- نمو من 2023 إلى 2024: زيادة بمقدار 724.9 دولار (حوالي 14.3%).

زيادة الناتج الداخلي الفردي تعني أن مستوى الدخل والرفاهية للفرد قد تحسن على مدى هذه السنوات، مما يعكس تأثيرات إيجابية على مستوى المعيشة.

ويظهر من خلال مؤشر تطور الناتج الداخلي الإجمالي تحقيق قفزة بأكثر من 42 مليار دولار في سنة واحدة بين 2023 و2024، كما توضح البيانات.

رابعا: الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري

بالنسبة لبلوغ الناتج الداخلي الإجمالي 400 مليار دولار في عام 2026، يتفق الخبراء على أنه ليس مستحيلاً، شريطة تجاوز الاقتصاد الجزائري التحديات المطروحة أمامه ومن المتوقع أن يرتفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي إلى 9.3% خلال عام 2026.

تقدّر مخزونات الجزائر من خام الفوسفات بحوالي 22 مليار طن، وتتوقع استغلال المنجم الجديد شرق البلاد ابتداءً من عام 2026، مما سيجعلها من الدول الثلاث الأولى في تصدير هذه المادة ومختلف المخصبات.

كما يتوقع استخراج مليوني طن من معدن الزنك الخام سنويًا من منجم الزنك والرصاص بمحافظة بجاية، بالإضافة إلى زيادة الصادرات السنوية من منجم الحديد في منطقة جبيلات بين 10 و14 مليار دولار ابتداءً من عام 2026.

وفي الصناعات التحويلية الغذائية، تم تدشين مركّب كتامة للزيت، ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج مصنع السكر بمحافظة بومرداس بمليوني طن سنويًا في الشهر المقبل.

هناك أيضًا تركيز على استصلاح الأراضي في الجنوب الكبير، لتحقيق موسمين لزراعة الحبوب ومشروع إنتاج الحليب المجفف بالشراكة مع القطريين.

من الناحية الأخرى، يتمثل التحدي في توسيع الرقمنة للتقليل من الاقتصاد الموازي وتحسين مناخ الأعمال، مع الحرص على الحرية الاقتصادية وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

المبحث الثالث: تحليل تركيبة التضخم المستورد في الجزائر للفترة 2022-2024

كما تم تعريفه في الفصل النظري التضخم المستورد هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج من خلال هذا المبحث سندرس حالة التضخم المستورد في الجزائر وواقعه.

المطلب الأول: التضخم المستورد في الجزائر للفترة 2022-2024

سيتم التعرف من خلال هذا المطلب حول تركيبة التضخم المستورد في الجزائر وقياسه من خلال التطرق الى مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم .

الفرع الأول: التضخم المستورد في الجزائر: التحديات والسياسات خلال 2022-2024

التضخم المستورد في الجزائر يمثل تحديًا مستمرًا في السنوات الأخيرة، حيث تواجه البلاد تذبذبات في معدلات التضخم تتأثر هذه التحديات بعدة عوامل، في هذا الفرع سيتم التطرق الى أوضاع التضخم المستورد للسنوات 2022 و2023 و2024.

أولا: التضخم المستورد في الجزائر لسنة 2022

في عام 2022، واجهت الجزائر ضغوط تضخمية كبيرة بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بشكل ملحوظ، حيث بلغ 9.5% في أغسطس 2022[1]، وهو أعلى مستوى له منذ 25 عامًا كان هذا الارتفاع نتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد-19 المستمرة على سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الأساسية المستوردة مثل الغذاء والوقود.

1.العوامل الرئيسية:

- ارتفاع أسعار الغذاء العالمية: أسهمت الزيادات في أسعار الغذاء العالمية في ارتفاع التضخم في الجزائر نظرًا لاعتماد البلاد الكبير على استيراد المواد الغذائية، أدى هذا إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة أسعار السلع الغذائية المحلية[2].

[1] التاريخ: 2024/05/29، ساعة: 12:19 ، الموقع: https://www.elibrary.imf.org

[2] صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 حول الجزائر، 2022، التاريخ: 2024/05/29، ساعة: 12:30، الموقع: https://www.imf.org

- اضطرابات سلاسل التوريد: تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطرابات واسعة النطاق في سلاسل التوريد العالمية، مما أثر على توريد السلع والخدمات إلى الجزائر أدت هذه الاضطرابات إلى نقص في بعض السلع وزيادة في أسعارها.
- التضخم الأساسي: بلغ التضخم الأساسي (الذي يستثني المنتجات الطازجة والأسعار المنظمة) مستوى قياسيًا عند 8.5% في أغسطس 2022، مما يعكس تأثير العوامل الاقتصادية المحلية والدولية على الاقتصاد الجزائري[1].

2. السياسات والإجراءات:

اتخذت السلطات الجزائرية بعض التدابير لعلاج التضخم، مثل دعم قيمة الدينار الجزائري وزيادة متطلبات الاحتياطي للبنوك، إلى جانب تشديد الرقابة على أسعار بعض المنتجات الغذائية ومع ذلك، ظل تأثير هذه التدابير محدودًا بسبب الضغوط التضخمية العالمية المستمرة.

ثانيا: معدلات التضخم المستورد لسنة 2023

في عام 2023، استمرت الجزائر في مواجهة معدلات تضخم مرتفعة، لكن مع بعض العلامات الإيجابية نحو التباطؤ مقارنة بالعام السابق بلغ معدل التضخم السنوي 9.8% في الربع الأول من العام، وكانت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الطازجة تعتبر هذه النسبة مرتفعة، ولكنها تظهر تباطؤًا مقارنة بارتفاعات التضخم المسجلة في عام 2022. [2]

1. العوامل الرئيسية:

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية: كانت الزيادة في أسعار المنتجات الزراعية الطازجة عاملًا رئيسيًا في استمرار التضخم، وذلك نتيجة لتقلبات السوق العالمية والاعتماد الكبير على الاستيراد؛
- دعم قيمة الدينار الجزائري: في محاولة لعلاج التضخم، دعمت السلطات الجزائرية قيمة الدينار الجزائري مما ساهم في تخفيض تكلفة الواردات نسبياً، وبالتالي العلاج تأثير التضخم المستورد؛
- السياسات المالية والنقدية: اتخذت الحكومة إجراءات أخرى مثل زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك وتشديد الرقابة على الأسعار، خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية، مما ساعد في تخفيف الضغوط التضخمية إلى حد ما.

[1] تقرير صندوق النقد الدولي حول ديناميكيات التضخم في الجزائر2023، التاريخ: 2024/05/29، سا: 12:58، الموقع: https://www.imf.org

[2] التاريخ: 2024/05/29، سا: 13:09، الموقع : .https://knowledge4policy.ec.europa

2.الإجراءات الحكومية:

- تعزيز قيمة العملة: ساعدت السياسة النقدية الداعمة لقيمة الدينار الجزائري في كبح جماح التضخم المستورد من خلال تقليل تكلفة الواردات[1]؛
- التحكم في الأسعار: تم تطبيق رقابة أكثر صرامة على أسعار بعض المنتجات الأساسية لضمان استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

ثالثا: معدلات التضخم المستورد خلال الثلاثي الأول من سنة 2024

في عام 2024، شهدت الجزائر تحسناً ملحوظاً في معدل التضخم، حيث انخفض إلى 4.07% في مارس مقارنة بنسبة 4.60% في فبراير هذا التحسن يعكس استقرارًا نسبيًا في الأسعار مقارنة بالسنوات السابقة، ولكنه لا يزال يظهر تحديات اقتصادية قائمة.

1.العوامل الرئيسية:

- استقرار أسعار النفط: كان لأسعار النفط المستقرة تأثير إيجابي على الاقتصاد الجزائري، حيث أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على إيرادات الهيدروكربونات هذا الاستقرار ساهم في تحقيق فائض في الحساب الجاري للسنة الثانية على التوالي؛
- السياسات المالية والنقدية: اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات لتحسين الاقتصاد المحلي، بما في ذلك تشديد السياسة النقدية لعلاج التضخم وشمل ذلك زيادة المرونة في سعر الصرف لدعم الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية؛
- تحسين قطاع الزراعة: العمل على تحسين الإنتاج الزراعي المحلي للحد من الاعتماد على الواردات الغذائية كان له دور في تقليل الضغط على التضخم المستورد الإجراءات الحكومية لتطوير البنية التحتية الزراعية وتحسين الإنتاجية كانت مهمة في هذا السياق[2].

2.التحديات:

[1] تقرير صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة للجزائر لعام 2023، التاريخ: 2024/05/29، سا: 13:13، الموقع: https://www.imf.org

[2]تقرير البنك الدولي حول التحديث الاقتصادي للجزائرWorld Bank، التاريخ: 2024/05/29، سا: 13:30، الموقع: https://documents1.worldbank.org.

- التقلبات في أسعار السلع الأساسية عالميا: رغم التحسن، لا تزال الجزائر تواجه تحديات من التقلبات في أسعار السلع الأساسية على المستوى العالمي، مما يؤثر على تكلفة الواردات وبالتالي على التضخم المحلي؛
- اعتماد الاقتصاد على الهيدروكربونات: الاستمرار في الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، مما يؤثر بدوره على معدلات التضخم والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: قياس التضخم المستورد في الجزائر

تعد الجزائر من الدول النامية التي تعاني من التضخم المستورد نتيجة لاعتمادها على استيراد السلع الأساسية من الخارج في ظل الأزمات العالمية، شهدت الجزائر معدلات تضخم عالية في السنوات الأخيرة، حسب الاحصائيات بدءا من سنة 2022 ففي 2022، بلغت معدلات التضخم الكلي 9,3%، وهو أعلى مستوى منذ 26 عامًا.[1]

في 2022، شهدت الجزائر ارتفاعًا في معدلات التضخم نتيجة لعدم استقرار السوق العالمي والارتفاع في أسعار النفط هذا الارتفاع في التضخم كان نتيجة لعدم استقرار السوق العالمي والارتفاع في أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار أمام جميع العملات للدول الأخرى.[2]

في النهاية، يعتبر قياس التضخم المستورد في الجزائر من أهم العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الوطني التضخم المستورد هو نتيجة لاعتماد الجزائر على استيراد السلع الأساسية من الخارج، مما يجعله عرضة للاضطرابات في السوق العالمي.

أولا: مؤشر أسعار الاستهلاك ونسبة الاستيراد المواد الاستهلاك في الجزائر

1.مؤشر اسعار الاستهلاك: قدم المكتب الوطني للإحصاء المؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك كما هو موضح في الجدول (انظر إلى الملحق رقم (3-05))

[1] سجل نموا 4.1% في 2023. رؤية ايجابية للاقتصاد الجزائري، CNBC عربية، التاريخ : 20-05-2024، سا:09:34، الموقع:https://www.cnbcarabia.com.

[2] باحيا عبد القادر، باحنيني عبد الحميد، (2021): اثر تغير اسعار النفط على معدل التضخم دراسة قياسية الجزائر 1980-2020، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية-ادرار-، الجزائر،ص23 .

الشكل رقم(3-02): المؤشر الشهري لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر لسنتي 2022-2023

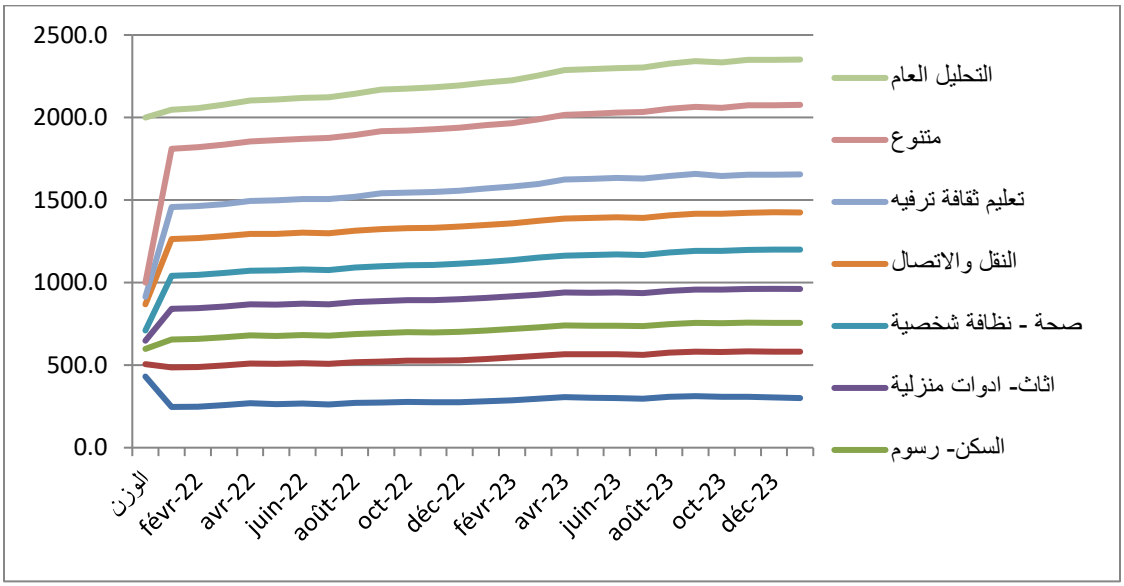

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (انظر للملحق(**3-05**))

يتضمن الجدول (انظر للملحق (**3-05**)) بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك في مدينة الجزائر، مقاسةً ابتداءً من يناير 2022 حتى يناير 2024 لنقوم بترجمتها في الشكل **رقم(3-02)**د يعكس هذا المؤشر التغيرات في تكاليف السلع والخدمات التي يستهلكها السكان، وبالتالي يعتبر المؤشر أداةً مهمة لقياس التضخم.

يظهر من معطيات الجدول (انظر للملحق(**3-05**)) والشكل **رقم(3-02)** زيادة ثابتة في مؤشر الأسعار الاستهلاكية خلال الفترة من جانفي 2022 إلى جانفي 2024د بدأ المؤشر العام عند 236.00 في جانفي 2022 ووصل إلى 274.32 في جانفي 2024على الرغم من الزيادة العامة، هناك بعض الفترات التي شهدت تقلبات طفيفة على سبيل المثال، في نوفمبر 2023 كان المؤشر 276.87 وانخفض قليلاً إلى 275.17 في ديسمبر2023.

سنبدأ بتحليل كل فئة من فئات المجموعات الرئيسية:

- **الأغذية والمشروبات غير الكحولية:** بدأت هذه الفئة عند 246.64 في جانفي 2022 وارتفعت بشكل طردي لتصل إلى 300.76 في جانفي 2024 هذا يشير إلى زيادة في تكاليف المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة تقارب 22%؛
- **الملابس والأحذية:** شهدت هذه الفئة زيادة أقل نسبياً، من 239.55 في جانفي 2022 إلى 280.31 في جانفي 2024، بزيادة تقارب 17%؛

- **السكن –الرسوم:** كان هناك استقرار ملحوظ في هذه الفئة حيث ارتفعت قليلاً من 168.42 في جانفي 2022 إلى 174.42 في جانفي 2024، بزيادة طفيفة تقدر بـ 3.6%؛
- **الأثاث والأدوات المنزلية:** ارتفعت من 185.84 في جانفي 2022 إلى 205.52 في جانفي 2024، مما يشير إلى زيادة تقارب 10.6%؛
- **الصحة والنظافة الشخصية:** ارتفعت من 200.72 في جانفي 2022 إلى 237.85 في جانفي 2024، بزيادة تقدر بـ 18.5%؛
- **النقل والاتصالات:** شهدت هذه الفئة استقراراً نسبياً مع زيادة طفيفة من 222.36 في جانفي 2022 إلى 226.36 في جانفي 2024، بزيادة تقارب 1.8%؛
- **التعليم –الثقافة –الترفيه:** شهدت هذه الفئة بعض التقلبات، ولكنها ارتفعت بشكل عام من 192.66 في جانفي 2022 إلى 227.26 في جانفي 2024، بزيادة تقارب 17.9%؛
- متنوع: كانت هذه الفئة الأعلى ارتفاعاً بنسبة زيادة تقارب 19.1% من 353.81 في جانفي 2022 إلى 421.45 في جانفي 2024.

نلاحظ من الجدول (انظر الملحق رقم (3-05)) والشكل البياني إلى وجود تضخم في جميع الفئات، ولكن بدرجات متفاوتة الأغذية والمشروبات غير الكحولية شهدت أكبر زيادة من بين الفئات الأخرى، مما يشير إلى تأثير كبير على القوة الشرائية للسكان.

كما نلاحظ استقرار نسبي في بعض الفئات: الفئات مثل "السكن – الرسوم" و"النقل والاتصالات" أظهرت استقراراً نسبياً مقارنة بباقي الفئات.

إضافة إلى الزيادات في فئات مثل الأغذية والمشروبات، الصحة، والتعليم قد تضع ضغطاً إضافياً على ميزانيات الأسر، مما قد يؤثر على الإنفاق العام.

نستنتج أن مؤشر الأسعار الاستهلاكية في مدينة الجزائر شهد زيادات ملحوظة عبر مختلف الفئات خلال الفترة المعنية هذه الزيادات تعكس تأثير التضخم على الاقتصاد المحلي وتؤكد على الحاجة إلى سياسات فعالة للحد من تأثيرها على المواطنين، خاصة في الفئات الأساسية مثل الأغذية والصحة.

2.مؤشر استيراد المواد الاستهلاكية في الجزائر:

في الجزائر، شهدت نسب الاستيراد تغيرات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة حيث سنحدده في كل من القطاعات التالي:

- بالنسبة للملابس والأحذية: تظهر البيانات المتاحة أن واردات الجزائر من الملابس والأحذية قد شهدت تغييرات في السنوات الأخيرة في عام 2022، بلغت واردات الجزائر من الملابس والأحذية ما يقارب 450 مليون دولار، مع استمرار الصين كأكبر مورد للملابس والأحذية إلى الجزائر[1].
- في عام 2023، شهدت الواردات زيادة طفيفة لتصل إلى حوالي 460 مليون دولار، حيث تظل الصين، تركيا، وإيطاليا من بين أكبر الشركاء التجاريين في هذا القطاع[2].
- البيانات المتاحة للعام 2024 لا تزال غير مكتملة، لكن الاتجاه العام يشير إلى استمرار الجزائر في استيراد كميات كبيرة من الملابس والأحذية، مع تزايد التركيز على تنويع مصادرها وتحسين جودة المنتجات المستوردة.[3]
- فيما يتعلق بنسبة الاستيراد في قطاع السكن والرسوم في الجزائر للسنوات 2022 -2023- 2024، يتعين ملاحظة أن البيانات المتعلقة بالاستيراد في هذا القطاع ليست متوفرة بشكل محدد للغاية مثل بعض القطاعات الأخرى ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض النقاط العامة:
- النسبة العامة لاستيراد السلع والخدمات: في عام 2022، بلغت نسبة واردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.5% هذه النسبة تراجعت إلى 22.4% في عام 2023، ومن المتوقع أن تستمر في الانخفاض في السنوات المقبلة.[4]
- اما بالنسبة لبيانات الاستيراد الخاصة بالأثاث والأدوات المنزلية في الجزائر تظهر تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة: ففي عام 2022، بلغ إجمالي واردات الجزائر من الأثاث والأدوات المنزلية حوالي 2.2 مليار دولار، مع تركز كبير على المنتجات المستوردة من الصين، إيطاليا، وفرنسا[5].
- وفي عام 2023، استمرت الواردات في النمو لتصل إلى حوالي 2.3 مليار دولار، حيث ظلت الصين المورد الرئيسي لهذه المنتجات، تليها إيطاليا وفرنسا أيضا[6].
- بالنسبة لعام 2024، التوقعات تشير إلى استمرار الزيادة في الواردات مع سعي الجزائر لتنويع مصادر الاستيراد وتحسين نوعية المنتجات المستوردة، لكن البيانات الدقيقة لهذا العام لم تتوفر بعد.[7]

[1] Algeria(DZA) Exports, Imports,and Trade Partner|Observatory of Economic Complexity,date :28-05-2024,time :15 :47,link : https://oec.world.

[2] WORLD FOOTWEAR,date :28-05-2024,time :16 :40,link : https://www.worldfootwear.com

[3] Algeria(DZA) Exports, Imports,and Trade Partner|Observatory of Economic Complexity,date :28-05-2024,time :15 :47,link : https://oec.world.

[4] Lloyds Bank Trade,date:28-05-2024,date:19:20,link: https://www.lloydsbank.com

[5] Trade statistics by Country / Region, date:28-05-2024,date:19:20,link: https://wits.worldbank.org/countrystats.

[6] Trade statistics by Country / Region, date:28-05-2024,date:19:45,link: https://wits.worldbank.org/countrystats.

[7] Algeria(DZA) Exports, Imports,and Trade Partner|Observatory of Economic Complexity,date :28-05-2024,time :21:25,link : https://oec.world.

- فيما يتعلق بالواردات العامة، تعد الجزائر مستورداً كبيراً للعديد من السلع، بما في ذلك المنتجات الغذائية والمواد الطبية تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات من دول مثل الصين وفرنسا وإيطاليا وتركيا والبرازيل لتلبية احتياجاتها المختلفة[1].
- فيما يخص قطاع الصحة، يمكن القول إن الجزائر تستورد مجموعة واسعة من السلع الصحية والنظافة من دول مثل الصين وفرنسا وإيطاليا وتركيا والبرازيل تتضمن هذه المنتجات معدات طبية، أدوية، ومنتجات النظافة الشخصية، وغيرها من المستلزمات الصحية.[2]

اعطى الموقع الرسمي للإحصائيات (ONS) بيانات مفصلة حول مؤشرات الاستيراد كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول رقم (3-06): مؤشرات الاستيراد في الجزائر من 2022 الى 2024

السنة	المنتجات الغذائية	المنتجات الصناعية	الادوات والمستلزمات الطبية	الاجهزة الالكترونية	المركبات والسيارات	مواد البناء
2022	%20.0	%30.0	%15.0	%10.0	%15.0	%10.0
2023	%19.0	%29.0	%14.0	%11.0	%16.0	%11.0
2024	%18.0	%28.0	%13.0	%12.0	%17.0	%12.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، التاريخ:2024/05/28، سا:18:00، الموقع: https://www.ons.dz.

تم تمثيل معطيات الجدول رقم (3-06) على شكل منحنيات بيانية كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] Algeria(DZA) Exports, Imports,and Trade Partner|Observatory of Economic Complexity,date :28-05-2024,time :23 :11,link : https://oec.world.

[2] Algeria(DZA) Exports, Imports,and Trade Partner|Observatory of Economic Complexity,date :28-05-2024,time :01 :35,link : https://oec.world.

الشكل رقم (3-03): مؤشر الاستيراد في الجزائر (2022-2024)

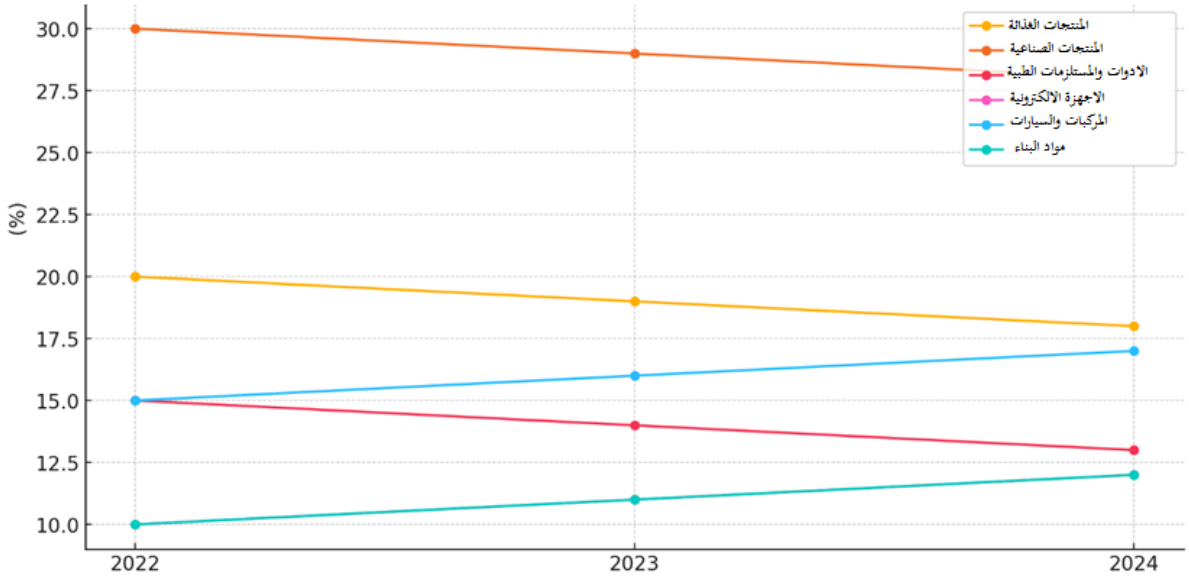

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، التاريخ:2024/05/28، سا:20:00، الموقع: https://www.ons.dz.

من خلال معطيات الجدول رقم(3-06) والشكل رقم (3-03) نلاحظ ان نسبة استيراد المنتجات الغذائية انخفضت من 20.0% في 2022 إلى 18.0% في 2024، مما يشير إلى تحسين الإنتاج المحلي أو تقليل الاعتماد على الاستيراد. كما تراجعت نسبة الاستيراد للمنتجات الصناعية من 30.0% في 2022 إلى 28.0% في 2024، مما يعكس تقدمًا في الصناعة المحلية.اضافة الى الأدوية والمستلزمات الطبية انخفضت هي ايضا من 15.0% في 2022 إلى 13.0% في 2024، مما قد يشير إلى تحسين الإنتاج المحلي لهذه المنتجات، بينما الأجهزة الإلكترونية شهدت زيادة من 10.0% في 2022 إلى 12.0% في 2024، مما قد يعكس زيادة الطلب على هذه المنتجات ونفس الشيء بالنسبة للمركبات والسيارات شهدت ارتفاعا في نسبة الاستيراد من 15.0% في 2022 إلى 17.0% في 2024، مما يشير إلى زيادة في الطلب أو نقص في الإنتاج المحلي اضافة الى مواد البناء التي زادت من 10.0% في 2022 إلى 12.0% في 2024، مما قد يشير إلى نمو في قطاع البناء والتشييد.

كما صرح الموقع الرسمي للإحصائيات (ONS) ببعض البيانات لنسب الاستيراد في الجزائر في قطاع الزراعة – الصناعة التحويلي– الطاقة – الخدمات من 2022 الى 2024 كما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-07): نسبة الاستيراد في الجزائر من 2022 الى 2024

السنة	الزراعة	الصناعة التحويلية	الطاقة	الخدمات	اخرى
2022	%15.0	%35.0	%25.0	%20.0	%5.0
2023	%14.5	%34.5	%24.5	%19.5	%7.0
2024	%14.0	%34.0	%24.0	%19.0	%9.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، التاريخ:2024/05/82، سا:18:22،الموقع: https://www.ons.dz.

ليتم ترجمتها في منحنيات بيانية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-04): نسبة الاستيراد في القطاعات بالجزائر من 2022-2024

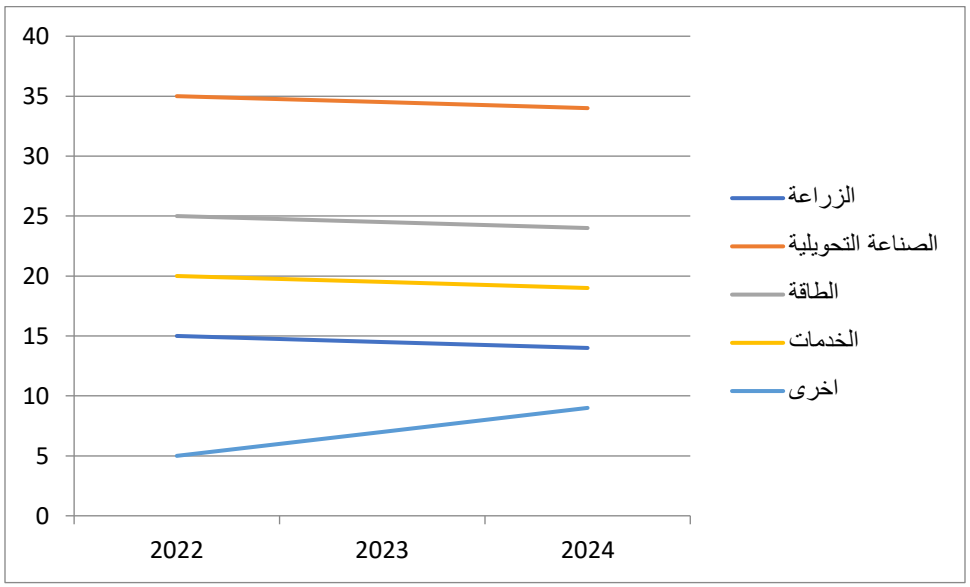

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-07)

من الجدول والشكل المرفق له يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات الواضحة لنسب الاستيراد لبعض القطاعات ففي قطاع الصناعة التحويلية، انخفضت نسبة الاستيراد بشكل طفيف من 35.0% في 2022 إلى 34.5% في 2023، ثم إلى 34.0% في 2024، مما يعكس توجهاً نحو تقليل الاعتماد على الاستيراد في هذا القطاع أما في

قطاع الطاقة، فقد شهدت نسبة الاستيراد انخفاضاً مماثلاً، حيث تراجعت من 25.0% في 2022 إلى 24.5% في 2023، ثم إلى 24.0% في 2024 كذلك، شهد قطاع الخدمات انخفاضاً تدريجياً في نسبة الاستيراد، إذ انخفضت النسبة من 20.0% في 2022 إلى 19.5% في 2023، ثم إلى 19.0% في 2024 وبالنسبة لقطاع الزراعة، فقد انخفضت نسبة الاستيراد من 15.0% في 2022 إلى 14.5% في 2023، ثم إلى 14.0% في 2024، مما يعكس توجهاً مشابهاً نحو تقليل الاعتماد على الاستيراد. على النقيض من ذلك، شهدت فئة "أخرى" زيادة في نسبة الاستيراد، حيث ارتفعت من 5.0% في 2022 إلى 7.0% في 2023، ثم إلى 9.0% في 2024 يتضح من هذه البيانات أن هناك اتجاهاً عاماً نحو تقليل الاعتماد على الاستيراد في معظم القطاعات الاقتصادية، بينما تزداد نسبة الاستيراد في فئة "أخرى".

على العموم تشير جميع البيانات إلى انخفاض نسب الاستيراد في قطاعات متعددة بالجزائر مثل المنتجات الغذائية، الصناعية، والأدوية، مما يعكس زيادة في الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات هذا يقلل من التضخم المستورد، إذ يقلل تأثير تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد المحلي من جهة أخرى، شهدت بعض القطاعات مثل الأجهزة الإلكترونية والمركبات زيادة في نسب الاستيراد، مما يعكس ارتفاع الطلب المحلي، وقد يؤدي إلى تضخم الطلب في هذه القطاعات بشكل عام، الاتجاه نحو تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الواردات يدعم استقرار الأسعار المحلية ويساهم في التحكم في معدل التضخم.

أشار موقع "حلول التجارة العالمية المتكاملة" الى بعض احصائيات استيراد الجزائر للأعوام 2022، و2023، مع بعض التوقعات لعام 2024:

في سنة 2022 بلغ إجمالي واردات الجزائر حوالي 46.23 مليار دولار، بزيادة قدرها 6.87% عن عام 2021، من أهم الشركاء التجاريين: الصين (18.06%)، فرنسا (9.33%)، إيطاليا (8.15%)، ألمانيا (7%)، وإسبانيا (6.80 %)في سنة 2023 انخفضت الواردات قليلاً، حيث سجلت حوالي 10.58 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2023، استوردت الجزائر منتجات زراعية بقيمة كبيرة، بما في ذلك الحليب المجفف بزيادة 5% عن 2022 إضافة إلى ذلك المنتجات المستوردة الرئيسية: تشمل الآلات والمعدات الصناعية، المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية تتمثل التوقعات المقدمة لعام 2024 في استمرار الاستيراد، فمن المتوقع أن تظل مستويات الاستيراد مرتفعة، مع زيادة طفيفة في بعض المواد الغذائية مثل الحبوب، نتيجة للظروف المناخية وتأثيرها على الإنتاج المحلي[1] .

ثانيا: معدل التضخم

[1] World Bank,date :29-05-2024,time :02 :15,link :https://wits.worldbank.org

معدل التضخم هو النسبة المئوية للتغيير في مؤشر الأسعار من فترة إلى أخرى، المؤشرات الرئيسية للأسعار هي مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر تضخم الناتج المحلي الإجمالي[1].

يعكس متوسط التضخم السنوي التغيرات في أسعار السلع والخدمات على مدار العام، وهو معدل رئيسي يستخدمه الاقتصاديون لفهم الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أعطى الموقع الرسمي للإحصائيات (ONS) بيانات مفصلة حول متوسط التضخم السنوي لمختلف الفئات من يناير 2022 إلى يناير 2024 لمدينة الجزائر ممثلة على الجدول، ونقوم بتمثيل معطياته في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-05): معدل التضخم لمدينة الجزائر للفترة 2022-2024

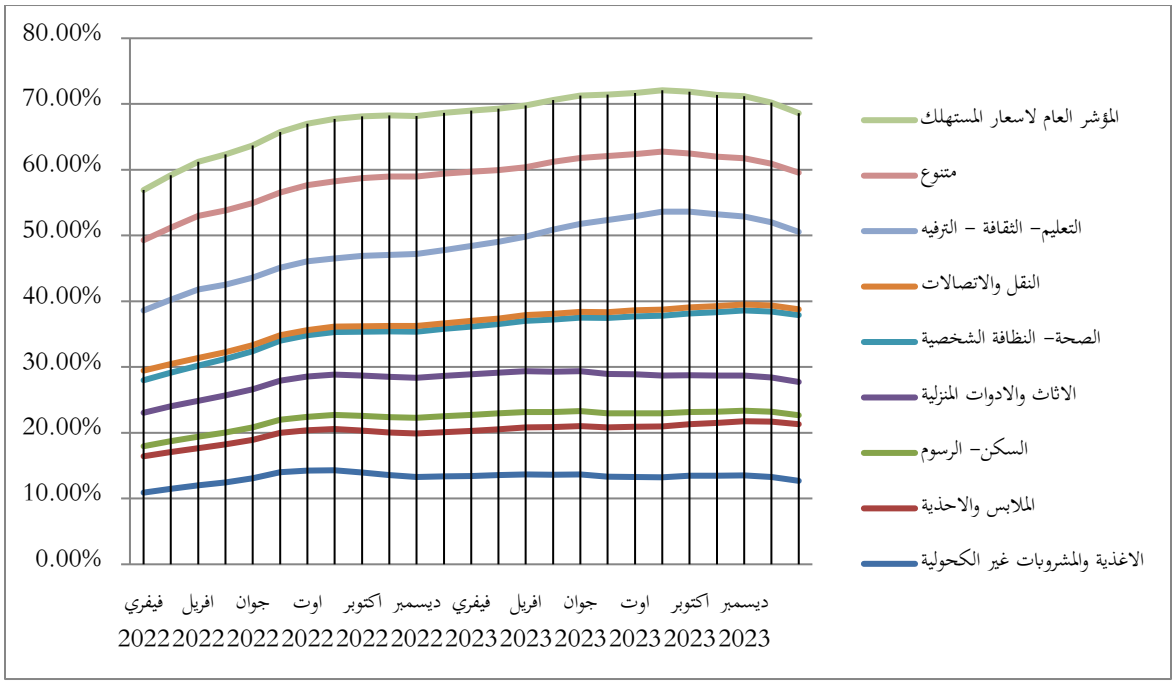

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (3-06)

من الملحق رقم (3-06) ومعطيات الشكل رقم (3-05) المنحنى البياني نلاحظ التضخم تراوح في فئة الأطعمة والمشروبات غير الكحولية من 10.90% في جانفي 2022 إلى 12.89% في جانفي 2024، هذه الفئة تمثل جزءًا كبيرًا من إنفاق الأسر اليومية، وارتفاع التضخم فيها يعني زيادة مستمرة في تكلفة المعيشة، مما يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للأسر، وخاصة تلك ذات الدخل المحدود .

[1] Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus – 19th edition (2009), Economics, The McGraw-Hill International Edition, page,627.

شهدت فئة الملابس والأحذية تضخمًا من 5.53% في جانفي 2022 إلى 8.11% في جانفي 2024.،الزيادة في التضخم تعكس ارتفاع تكاليف السلع غير الأساسية، ولكنها تظل مهمة لأنها تؤثر على النفقات الكلية للأسر.

كان التضخم في فئة السكن والرسوم منخفضًا نسبيًا، حيث بدأ من 1.67% في يناير 2022 وانخفض إلى 1.37% في يناير 2024، يعكس التضخم المنخفض استقرارًا في تكاليف السكن والرسوم، وهو عامل إيجابي للأسر، مما يساعد على تخفيف الضغوط المالية.

ارتفع التضخم في فئة الاثاث والمفروشات من 5.09% في جانفي 2022 إلى 5.05% في جانفي2024، مع تذبذبات طفيفة على مدار العامين، يعكس هذا التضخم زيادة معتدلة في تكاليف السلع المعمرة، التي رغم عدم استهلاكها يوميًا، إلا أنها تؤثر على النفقات الكلية للأسر.

شهدت فئة الصحة والنظافة الشخصية تضخمًا من 4.94% في جانفي 2022 إلى 10.04% في جانفي 2024، الزيادة الكبيرة في التضخم تعكس ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والمنتجات الصحية، مما يشكل عبئًا إضافيًا على الأسر، خاصة تلك التي تتطلب رعاية صحية مستمرة.

تراوح التضخم في فئة النقل والاتصال بين 1.47% في جانفي 2022 و0.92% في جانفي2024، يعكس الاستقرار النسبي في التضخم سياسات فعالة للتحكم في تكاليف النقل والاتصالات، مما يساهم في تخفيف تأثير التضخم على تنقلات واتصالات المواطنين.

ارتفع التضخم في فئة التعليم والثقافة والترفيه من 9.14% في جانفي 2022 إلى 12.67% في جانفي 2024، يعكس التضخم المرتفع في هذه الفئة زيادة تكاليف التعليم والخدمات الثقافية والترفيهية، مما يؤثر على القدرة المالية للأسر لتوفير تعليم جيد والاستمتاع بالأنشطة الترفيهية.

تراوح التضخم في فئة المتنوع بين 10.69% في جانفي 2022 و9.49% في جانفي 2024.

تشمل هذه الفئة مجموعة واسعة من السلع والخدمات، وتعكس الزيادة الكبيرة تأثير التضخم الشامل على مختلف جوانب الحياة اليومية.

التحليل الإجمالي ارتفع متوسط التضخم الإجمالي من 7.62% في جانفي 2022 إلى 9.06% في جانفي 2024، هذه الزيادة تعكس التضخم المستمر عبر مختلف الفئات، مما يشير إلى ضغوط تضخمية متزايدة في الاقتصاد .

نستخلص أن مدينة الجزائر شهدت تضخمًا مستمرًا عبر مختلف الفئات بين جانفي2022 وجانفي 2024 الزيادات الكبيرة في أسعار الأطعمة، والصحة، والتعليم تعكس ضغوطًا تضخمية تؤثر على القوة الشرائية للأسر في حين أن

بعض الفئات مثل السكن والنقل أظهرت استقرارًا نسبيًا، إلا أن التأثير الكلي للتضخم يتطلب تبني سياسات فعالة للتقليل من تأثيره على الاقتصاد المحلي ورفاهية السكان.

ومنه لضمان توفر السلع بأسعار معقولة: يجب تقديم دعم حكومي للمواد الغذائية الأساسية، تقديم دعم للرعاية الصحية لضمان ،توفير خدمات صحية جيدة بأسعار معقولة، تقديم دعم للتعليم لضمان حصول الجميع على تعليم جيد بأسعار معقولة، تبني سياسات نقدية تهدف إلى السيطرة على التضخم وعلاجه وأيضا للتخفيف من تأثيره على الاقتصاد المحلي .

ثالثا–مقارنة بين معدل الاستهلاك والتضخم والانتاج الوطني:

شهدت الجزائر تحسن في مؤشر الاستيراد في عام 2022 نتيجة الصعود في أسعار المحروقات، فيما شهدت عام 2023 و2024 زيادة في وارداتها من المنتجات الاستهلاكية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في هذا السياق، شهدت الجزائر تحسن في مؤشر الاستيراد، مع زيادة في وارداتها من المنتجات الاستهلاكية، لكنها لم تسهم في إنقاص الأسعار[1].

من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، لدينا المعطيات التالية:

- معدل التضخم في 2022: 9.27%
- معدل التضخم في فبراير 2024: 4.60%
- قيمة الواردات في 2022: 41 مليار دولار أمريكي
- واردات الحبوب في 24/2023: 14 مليون طن

يمكن ملاحظة أن الجزائر تبذل جهوداً لتحسين الإنتاج المحلي وتقليل التضخم المستورد، ولكن الظروف الجوية والعوامل الخارجية تظل تحديات كبيرة في هذا السياق.[2]

ويوضح الشكل الموالي معدل التضخم وقيم الواردات في الجزائر للفترة 2022-2024:

[1] IMF: Press Release – Algeria – IMF Executive Board Concludes 2022 Article IV Consultation with Algeria,date:29-05-2024,time:03:36,link: https://www.imf.org .

[2] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، التاريخ:2024/05/29، ساعة: 04:53،رابط الموقع: https://www.ons.dz.

الشكل رقم(3-06): معدل التضخم وقيم الواردات في الجزائر للفترة 2022-2024

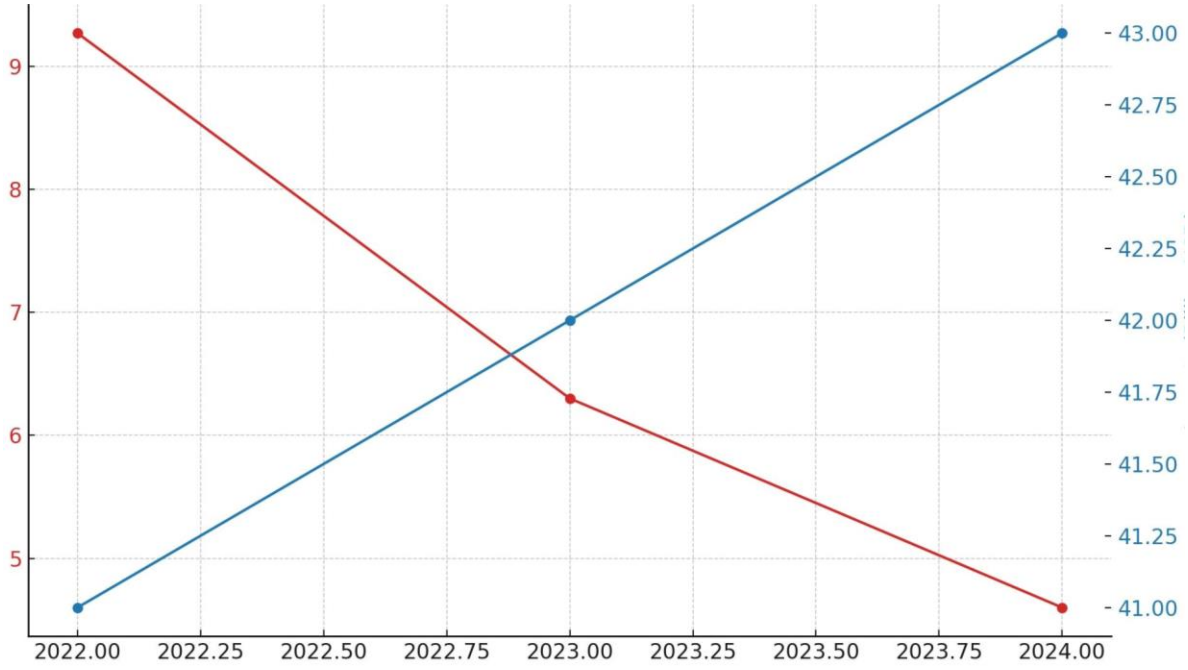

يُظهر الرسم البياني الشكل رقم (3-06) معدل التضخم والواردات في الجزائر خلال الفترة من 2022 إلى 2024 في البداية، يمكن ملاحظة أن معدل التضخم في الجزائر كان حوالي 9% في بداية عام 2022 مع مرور الوقت، بدأ هذا المعدل في الانخفاض تدريجياً، حيث وصل إلى حوالي 6% بحلول بداية عام 2023، واستمر في التراجع ليصل إلى نحو 4% في نهاية عام 2024.

على الجانب الآخر، كانت الواردات في بداية عام 2022 حوالي 41 مليار دولار أمريكي ومع مرور الزمن، شهدت الواردات زيادة مطردة، حيث ارتفعت إلى حوالي 41.75 مليار دولار بحلول بداية عام 2023، واستمرت في الصعود لتصل إلى نحو 43 مليار دولار في نهاية عام 2024.

يمكن تفسير هذه البيانات من خلال ملاحظة العلاقة العكسية بين معدل التضخم والواردات بعبارة أخرى، كلما انخفض معدل التضخم، زادت الواردات قد يُعزى ذلك إلى عدة عوامل اقتصادية أولاً، انخفاض معدل التضخم يعزز القوة الشرائية للمستهلكين والشركات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة ثانياً، قد تكون هناك

سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز الاستيراد لعلاج التضخم المحلي عن طريق زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يساهم في استقرار الأسعار.

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص عدة استنتاجات:

– تحسن القوة الشرائية: إن الانخفاض المستمر في معدل التضخم يشير إلى تحسن في القوة الشرائية للمواطنين، وهو ما ينعكس بدوره في زيادة الطلب على المنتجات المستوردة.

– سياسات اقتصادية فعالة: يبدو أن هناك سياسات اقتصادية فعالة قد تم تنفيذها للتحكم في التضخم، وربما تتضمن هذه السياسات استراتيجيات نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وزيادة الاستيراد.

– زيادة الاستيراد كحل للتحكم بالتضخم: زيادة الواردات قد تكون استراتيجية حكومية لعلاج التضخم عن طريق توفير المزيد من السلع في السوق، مما يقلل من الضغوط التضخمية ويساهم في استقرار الاقتصاد.

بصفة عامة، يظهر الرسم البياني أن الجزائر نجحت في خفض معدل التضخم بشكل مستمر خلال هذه الفترة، بالتزامن مع زيادة ملحوظة في حجم الواردات هذا الاتجاه الإيجابي يشير إلى تحسن في الاقتصاد الكلي للبلاد واستقرار نسبي في الأسعار، مما يعكس فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة.

– ان الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية في الجزائر يشكل تحدياً اقتصادياً كبيراً، خاصة في ظل الظروف الجوية المتغيرة وتأثيرها على الإنتاج الزراعي تعزيز الإنتاج الوطني هو السبيل الأمثل لتقليل التضخم المستورد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

رابعا: حال الانتاج الوطني في الجزائر

تحاول الجزائر تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات والتضخم المستورد الظروف الجوية غير المواتية، خاصة الجفاف، تؤثر سلباً على إنتاج الحبوب، مما يزيد من الاعتماد على الواردات في 2023 و2024، كان الإنتاج المحلي من الحبوب أقل بنسبة 22% من المتوسط بسبب الظروف الجوية الجافة.

يمكن استنتاج اهمية الانتاج الوطني فيما يلي:

1. أهمية الإنتاج الوطني:

ان تعزيز الإنتاج الوطني يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية عديدة منها:

- تقليل التضخم المستورد: من خلال تقليل الاعتماد على الواردات، يمكن تقليل الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي: تعزيز الإنتاج المحلي يساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في القطاع الزراعي.
- خلق فرص عمل: زيادة الإنتاج المحلي تعزز خلق فرص العمل في القطاعين الزراعي والصناعي.
- تحسين الميزان التجاري: تقليل الاستيراد وزيادة الإنتاج المحلي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وتقليل العجز.[1]

2.الانتاج الوطني في الجزائر في الفترة من 2022 الى 2024:

الجدول رقم (3-08): احصائيات الإنتاج الوطني من 2022 الى 2024

السنة	الزراعة	الصناعة التحويلية	الصناعات اخرى	الخدمات
2022	15	37	7	140
2023	16	38	7.2	142
2024	16.5	39	7.5	145

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، التاريخ:2024/05/29، سا: 04:00، الموقع: https://www.ons.dz.

الوحدة: مليار دولار امريكي

تعتبر الزراعة أحد الأعمدة الأساسية للإنتاج الوطني، على الرغم من التحديات البيئية مثل الجفاف نلاحظ ان هناك زيادة طفيفة في الإنتاج الزراعي من 15 مليار دولار في عام 2022 إلى 16.5 مليار دولار في عام 2024، مما يعكس جهود تحسين القطاع الزراعي رغم الظروف الجوية الصعبة.

ومن جهة أخرى، شهدت الصناعة التحويلية نموًا مستمرًا، حيث ارتفع إنتاجها من 37 مليار دولار في عام 2022 إلى 39 مليار دولار في عام 2024 هذا النمو يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الصناعة التحويلية وتطوير البنية التحتية الصناعية في البلاد.

أما بالنسبة للصناعات الأخرى، والتي تشمل التعدين والنفط والغاز، فقد شهدت نموًا طفيفًا أيضًا، حيث ارتفع الإنتاج من 7 مليار دولار في عام 2022 إلى 7.5 مليار دولار في عام 2024.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، التاريخ:2024/05/29، سا: 06:00،رابط الموقع: https://www.ons.dz.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات، فإنه يشكل الجزء الأكبر من الإنتاج الوطني، بزيادة من 140 مليار دولار في عام 2022 إلى 145 مليار دولار في عام 2024 هذا يعكس الأهمية الكبيرة لقطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني.

بناءً على ما سبق، تظهر الإحصائيات أن الإنتاج الوطني في الجزائر يشهد نموًا مستمرًا في معظم القطاعات، مما يعزز الاقتصاد الوطني ويقلل من الاعتماد على الواردات قطاع الخدمات يظل المحرك الرئيسي للاقتصاد، في حين أن الزراعة والصناعة التحويلية يسهمان بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التضخم المستورد وبالتالي، يُعتبر تعزيز الإنتاج الوطني خطوة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الضغوط التضخمية الناتجة عن الاعتماد على الواردات.

الفرع الثالث: السياسات المتبعة من طرف الجزائر لمعالجة التضخم المستورد والآفاق التي تسعى لها الدولة

تعاني الجزائر من تضخم مستورد نتيجة لعدة عوامل خارجية، منها ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية في الأسواق العالمية وانخفاض قيمة العملة المحلية للتصدي لهذه التحديات، اتبعت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات الاقتصادية والنقدية.

اولا: السياسات المتبعة من طرف الجزائر لمعالجة التضخم المستورد

من السياسات التي اتبعتها الجزائر لعلاج التضخم المستورد

1. السياسات النقدية التقييدية:

- رفع أسعار الفائدة: قام البنك المركزي الجزائري برفع أسعار الفائدة كإجراء لاحتواء التضخم هذا يساعد في تقليل الطلب على القروض وبالتالي تقليل السيولة النقدية في السوق، مما يؤدي إلى خفض الضغوط التضخمية[1].
- إدارة السيولة النقدية: تم تطبيق سياسات للتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال عمليات السوق المفتوحة، مثل بيع السندات الحكومية للحد من السيولة الزائدة في السوق[2].

2. السياسات المالية:

[1] African Development Bank Group Annual Meetings | Nairobi, Kenya, 27–31 May 2024، consulté le 23/05/2024. A 09h:49: sur le site https://www.afdb.org.

[2] RUCHER AGRAWAL.MILLES KIMBAL ، International monetary fund ، IMF LIVE،F AND D FINANCE AND DEVELOPMENT،WILL INFLATION REMAIN HIGH ?, consulté le 20/05/2024, à 10h 23 sur le site https://www.imf.org.

تقليل الإنفاق الحكومي: اعتمدت الحكومة سياسة تقشفية تهدف إلى خفض الإنفاق العام وتقليل العجز في الموازنة تشمل هذه السياسات تقليل الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات لخفض التكاليف العامة[1].

3. دعم الدينار الجزائري:

تنويع الاقتصاد: تم تنفيذ خطط لتنويع مصادر الدخل القومي من خلال دعم قطاعات الزراعة، والصناعة، والسياحة، مما يقلل من الاعتماد على عائدات النفط والغاز.[2]

ثانيا: الآفاق المستقبلية (2022–2024)

تسعى الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال عدة استراتيجيات:

1. تعزيز الإنتاج المحلي:

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والصناعية لتحسين القدرات الإنتاجية وتلبية الطلب المحلي، مما يقلل من الاعتماد على الاستيراد.
- تطوير التكنولوجيا وتعزيز الابتكار في القطاعات الاقتصادية المختلفة لدعم الإنتاج المحلي.

2. التعاون الدولي:

- توسيع الشراكات الاقتصادية مع الدول الأخرى لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة، بما في ذلك شراكات مع الدول الإفريقية والأوروبية.
- المشاركة الفعالة في الاتفاقيات الدولية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

3. الإصلاحات الاقتصادية:

- تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الاقتصاد وتنويعه، مثل تحديث القطاع المالي وتحسين بيئة الأعمال.
- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد لخلق بيئة استثمارية أكثر جذباً.

4. مراقبة التضخم:

[1] African Development Bank Group Annual Meetings | Nairobi, Kenya, 27–31 May 2024, consulté le 20/05/2024, à 10h 23 sur le site https://www.afdb.org.

[2] Francisco Serrano ،Inflation in Maghreb will continue to undercut real wages and feed social discontent،AL-MONITOR consulté le 20/05/2024, à 08h 10 sur le site ، https://www.al-monitor.com.

- تطوير آليات مراقبة وتحليل تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي بشكل مستمر.
- اتخاذ إجراءات مرنة وسريعة للتعامل مع التغيرات في الأسواق العالمية والمحلية.

يمكننا القول أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة بسبب التضخم المستورد، لكنها تتبنى مجموعة من السياسات النقدية والمالية لمعالجة هذه المشكلة الآفاق المستقبلية تشير إلى أن الجزائر تعمل بجد لتنويع اقتصادها وتعزيز الإنتاج المحلي، مما سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على السلع المستوردة واستقرار الأسعار على المدى الطويل تبقى هذه السياسات مرهونة بمدى فعالية التنفيذ والتجاوب مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني: نتائج التضخم المستورد في الجزائر

اتسمت نتائج التضخم بارتفاعها عبر السنوات الفارطة في هذا المطلب ستتم دراسة التضخم المستورد عبر السنوات الفارطة مقارنة بالسنة الحالية.

الفرع الأول: التضخم المستورد حاليا مقارنة بالسنوات الفارطة

تتباين معدلات التضخم المستورد من سنة الى أخرى في هذا الفرع سيتم مقارنة التضخم حاليا بالسنوات الفارطة

أولا: معدل التضخم حاليا مقارنة مع الآونة الفارطة

معدل التضخم في حاليا مقارنة مع الآونة الفارطة:

الجدول رقم (3-09): مؤشرات التضخم واسعار المستهلك في الجزائر – مارس 2024

	وحدة	الحالي	السابق	المرجع
مؤشر اسعار المستهلك	نقطة	293.27	289.10	مارس 2024
كمية الايجار المكافئ	نقطة	175.88	175.71	مارس 2024
مؤشر اسعار المستهلك الفعلي	نقطة	226.75	226.30	مارس 2024
التضخم الاساسي	%	2.81	3.70	مارس 2024
معدل التضخم	%	4.07	4.60	مارس 2024
معدل التضخم (شهريا)	%	1.45	0.20-	مارس 2024
اسعار المستهلك	نقطة	1790.40	1777.10	ديسمبر 2023
تغير اسعار المستهلك	%	2.30-	3.80-	ديسمبر 2023

Source: trading economics, Algeria inflation rate ،Dites à partir du lien suivant : https://tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

يقدم الجدول رقم 3-09 نظرة شاملة على مؤشرات التضخم وأسعار المستهلك في الجزائر لشهر مارس 2024، من الواضح أن هناك انخفاضًا طفيفًا في معدل التضخم من 4.60٪ في فبراير 2024 إلى 4.07٪ في مارس 2024 هذه المؤشرات يمكن أن تكون نتيجة لعدة عوامل مثل التغيرات في الأسعار العالمية للسلع الأساسية أو السياسات الاقتصادية المحلية.

مؤشر أسعار المستهلك (CPI): شهد ارتفاعًا إلى 293.27 نقطة مقارنة بـ289.10 نقطة في الشهر السابق، مما يشير إلى زيادة في تكلفة السلع والخدمات.

التضخم الأساسي: انخفض من 3.70٪ إلى 2.81٪، مما يعكس انخفاضًا في الأسعار عند استبعاد العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة.

معدل التضخم الشهري: شهد ارتفاعًا ملحوظًا إلى 1.45٪ بعد أن كان في المنطقة السلبية (-0.20٪) في الشهر السابق قد يعكس هذا زيادة موسمية أو تأثيرات قصيرة الأجل في الأسعار.

أسعار المستهلك: ارتفعت إلى 1790.40 نقطة من 1777.10 نقطة، مما يعزز الاتجاه العام لارتفاع تكاليف المعيشة.

تغير أسعار المستهلك: بالرغم من الارتفاع في مؤشر أسعار المستهلك، إلا أن التغير في أسعار المستهلك على أساس سنوي يظهر تحسنًا بانخفاض إلى -2.30٪ من -3.80٪ في الشهر السابق.

بشكل عام، تظهر معطيات الجدول رقم3-5 أن الجزائر تشهد ضغوط تضخمية معتدلة من المهم مراقبة هذه المؤشرات في الأشهر القادمة لتحديد الاتجاهات المستقبلية واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

ثانيا–معدلات التضخم الشهرية من ماي 2023–افريل 2024

الشكل رقم (3-07): معدلات التضخم الشهرية في الجزائر من ماي 2023 الى افريل 2024

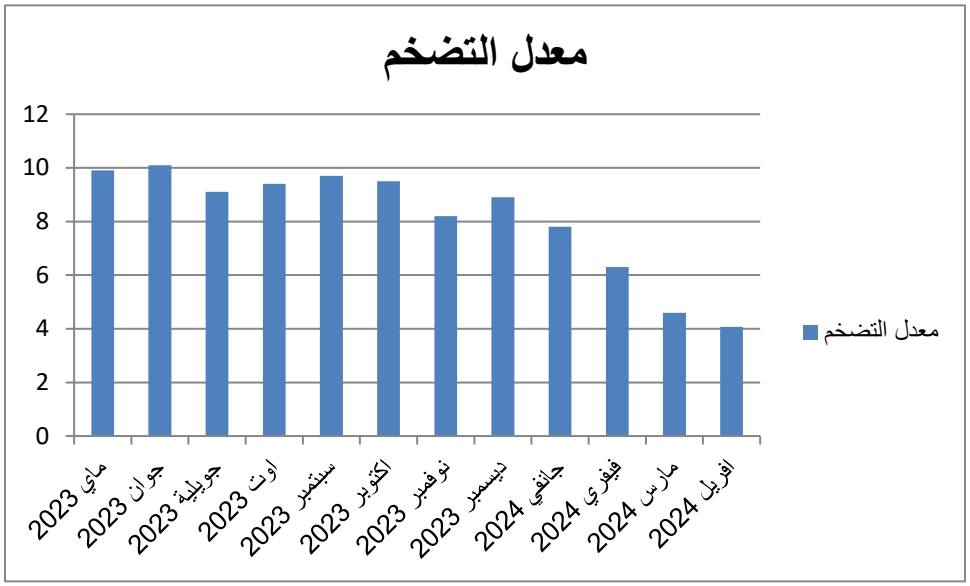

Source: trading economics, Algeria inflation rate ،Dites à partir du lien suivant : https://tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

الأعمدة البيانية التي تمثل معدلات التضخم الشهرية من ماي 2023 إلى أفريل 2024 تعكس التغيرات في نسبة التضخم على أساس شهري خلال هذه الفترة هذه المعدلات تعطي صورة عن كيفية تغير تكلفة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون العاديون بمرور الوقت معدلات التضخم تعتبر مؤشراً مهماً على الحالة الاقتصادية العامة للبلد، وتؤثر على السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات والبنوك المركزية..

نلاحظ من الشكل (رقم3-07) ان معدل التضخم انخفض من 9.9% في مايو 2023 إلى 4.07% في أبريل 2024 يشير ذلك إلى تحسن في السيطرة على التضخم، مما يعكس سياسات اقتصادية فعالة لكبح جماح التضخم.

– مؤشر أسعار المستهلك شهد ارتفاعًا مستمرًا، مما يشير إلى ارتفاع في تكلفة المعيشة، لكن بمعدل أبطأ مقارنةً بالسابق، مما قد يخفف من الأثر السلبي على القدرة الشرائية للأفراد.

– زيادة الناتج المحلي من 2.77 تريليون إلى 2.81 تريليون تشير إلى نمو اقتصادي، مما قد يكون نتيجة لسياسات اقتصادية مشجعة للاستثمار والإنتاج.

– الزيادة الطفيفة في معدل الفائدة تشير إلى سياسة نقدية تهدف إلى التحكم في التضخم دون الإضرار بالنمو الاقتصادي.

– تحسن في أسعار الصرف يعكس قوة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، مما يمكن أن يعزز من قوة الاقتصاد ويخفض من كلفة الواردات.

نستنتج ان:

– الاتجاه العام يشير إلى تحسن كبير في السيطرة على التضخم، مما يعكس سياسات اقتصادية ونقدية فعالة.

– زيادة الناتج المحلي ومؤشرات أخرى تشير إلى نمو اقتصادي مستدام، مما يعزز من قوة الاقتصاد على المدى الطويل.

– على الرغم من ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك، إلا أن نسبة الزيادة باتت أقل حدة، مما يشير إلى استقرار نسبي في الأسعار.

نلاحظ في شهر ماي2023 النسبة قدرت بـ: 9.9% يشير ذلك إلى أن معدل التضخم في هذا الشهر كان مرتفعًا، مما يعني أن الأسعار زادت بشكل كبير مقارنة بالسنة السابقة.

وفي ماي 2023قدرت بـ 10.1% ارتفاع طفيف مقارنة بالشهر السابق، مما يدل على استمرار زيادة الأسعار بمعدل أعلى.

بالنسبة لشهر جوان 2023: 9.1%: لاحظنا انخفاض في معدل التضخم وزيادة طفيفة في شهر اوت قدرت بـ 9.4% مقارنة بالشهر السابق، مما يشير إلى تذبذب طفيف في معدل التضخم.

وارتفاع آخر في سبتمبر 2023 قدر 9.7%، مما يدل على استمرار التحديات في السيطرة على التضخم ثم انخفاض طفيف في اكتوبر 2023 قدر بـ 9.5%، مما يشير إلى بعض التحسن في السيطرة على الأسعار اما في شهر نوفمبر2023 وديسمبر2023 لاحظنا ارتفاع طفيف عن الشهر السابق، مما يشير إلى بعض التحديات المستمرة في السيطرة على التضخمبينما في جانفي 2024: انخفاض مستمر في معدل التضخم قدر بـ 7.8%.

لينخفض بعدها في فيفري 2024: 6.3% انخفاض كبير، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا في الحالة الاقتصادية وقدرة الحكومة على السيطرة على التضخم كذلك في مارس2024 وافريل 2024 نلاحظ المزيد من الانخفاض، مما يدل على تحقيق تقدم كبير في السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي.

نستنتج ان ارتفاع معدلات التضخم يعكس ضغوطًا على الاقتصاد، حيث تزيد تكاليف المعيشة، مما يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للمستهلكين.

وانخفاض معدلات التضخم يشير إلى استقرار الأسعار، مما يعزز الثقة في الاقتصاد ويساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

– اتجاه إيجابي: الانخفاض المستمر في معدلات التضخم من 10.1% في يونيو 2023 إلى 4.07% في أبريل 2024 يشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية في السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي.

– تحديات مستمرة: على الرغم من التحسن، فإن التذبذب في بعض الأشهر يشير إلى أن هناك تحديات مستمرة تحتاج إلى معالجة مستمرة لضمان استدامة التحسن.

من خلال دراستنا لمعطيات الجدول رقم (3-09) والشكل رقم (3-07) نستنتج ما يلي:

الاتجاه العام يشير إلى تحسن كبير في السيطرة على التضخم، مما يعكس سياسات اقتصادية ونقدية فعالة زيادة الناتج المحلي ومؤشرات أخرى تشير إلى نمو اقتصادي مستدام، مما يعزز من قوة الاقتصاد على المدى الطويل.

على الرغم من ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك، إلا أن نسبة الزيادة باتت أقل حدة، مما يشير إلى استقرار نسبي في الأسعار.

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد تمكن من السيطرة على التضخم بشكل كبير، وهو ما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة النمو الاقتصادي المستدام وزيادة الناتج المحلي الإجمالي يعكسان تحسن الأداء الاقتصادي العام رغم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك، إلا أن الاستقرار النسبي في الأسعار يعد علامة إيجابية على توازن السوق.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لعلاج التضخم المستورد في الجزائر

تحدثنا عن دور الاستثمار في تقليل تأثير التضخم المستورد في الجزائر، وهناك عدة حلول مقترحة يمكن للحكومة الجزائرية اتباعها لعلاج التضخم:

- تعزيز الإنتاج المحلي: تعزيز الصناعات المحلية وتحفيز الإنتاج المحلي يمكن أن يخفف من الاعتماد على الواردات وبالتالي يقلل من التأثيرات السلبية للتضخم المستورد؛
- تحسين البنية التحتية: الاستثمار في تطوير البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة النقل ويقلل من تكاليف الإنتاج والتوزيع؛
- تنويع مصادر العملة الأجنبية: تنويع مصادر العملة الأجنبية بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويع الصادرات غير النفطية يمكن أن يقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار الصرف؛
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد يمكن أن يزيد من جاذبية الاستثمارات ويساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد؛
- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز الابتكار واعتماد التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة والتنافسية للمنتجات المحلية؛
- تحفيز القطاع الزراعي: دعم القطاع الزراعي وتحسين الإنتاج الزراعي المحلي يمكن أن يقلل من الاعتماد على واردات الغذاء ويقلل من تأثيرات تقلبات أسعار السلع الزراعية.

هذه الحلول تعكس استراتيجية شاملة يمكن للجزائر أن تتبعها للتصدي لتحديات التضخم المستورد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتتطلب مواجهة التضخم المستورد تكامل هذه السياسات النقدية والمالية والإنتاجية على المدى المتوسط والطويل.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإنجازات وعلاقتها بالتضخم المستورد في ظل قانون الاستثمار لعام 2022 تناول الفصل نماذج من الاستثمارات الكبرى التي شهدتها الجزائر في إطار هذا القانون، والتي تركزت في القطاعات الحيوية مثل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية وقطاع الصناعة والصناعة الصيدلانية في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، تم تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي بهدف تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، وشملت الاستثمارات تطوير البنية التحتية الزراعية وتحسين وسائل الري وتقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين، مما ساعد في تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الغذائي وتقليل تأثير تقلبات أسعار الغذاء المستوردة على الاقتصاد المحلي.

أما في قطاع الصناعة والصناعة الصيدلانية، فقد ركز الفصل على المشاريع التي عززت التصنيع المحلي للسلع الأساسية، بما في ذلك المنتجات الصيدلانية، مما أدى إلى تقليص فاتورة الواردات وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات المحلية، مما ساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية.

تم استعراض النتائج والإحصائيات التي أظهرت التأثيرات الإيجابية لتطبيق قانون الاستثمار، حيث شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية بفضل الضمانات المقدمة للمستثمرين، مثل حماية الاستثمارات من التأميم والمصادرة، وتحويل الأرباح بحرية كما ساهمت الإعفاءات الضريبية والجمركية في تخفيض التكلفة الاستثمارية، مما جعل الجزائر وجهة جذابة للمستثمرين.

تناول الفصل أيضًا واقع التضخم المستورد في الجزائر وطرق قياسه، حيث أظهر التحليل أن التضخم المستورد ينتج عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتقلبات أسعار الصرف، وتم قياس هذا التضخم من خلال متابعة أسعار السلع الأساسية المستوردة وتأثيرها على المستوى العام للأسعار في السوق المحلية استعرض الفصل السياسات التي اتبعتها الجزائر لمعالجة التضخم المستورد، بما في ذلك تعزيز الإنتاج المحلي، تشجيع الصادرات، تحسين البيئة الاستثمارية، تقديم الحوافز المالية للمستثمرين في القطاعات الاستراتيجية، ودعم المشاريع التكنولوجية لتعزيز الكفاءة والإنتاجية.

بالإضافة انه تم قديم نظرة مستقبلية تسعى الجزائر من خلالها إلى تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات عبر استراتيجيات اقتصادية شاملة، تشمل تطوير البنية التحتية، تحسين السياسات المالية والنقدية، وتحفيز الابتكار والاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

يمكن القول أن قانون الاستثمار لعام 2022 لعب دورًا حيويًا في تعزيز الاستثمارات الكبرى في الجزائر وتقليل تأثير التضخم المستورد، مما أسهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام للبلاد من خلال هذه السياسات والاستثمارات، تسعى الجزائر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الخـــاتمـــة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والمحلية، يعد التضخم المستورد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات النامية مثل الجزائر تبرز هذه الدراسة أهمية الاستثمار كأداة حيوية لمعالجة هذا النوع من التضخم، مستندة إلى تحليل قانون الاستثمار لعام 2022.

يمثل الاستثمار ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي قانون الاستثمار لعام 2022 في الجزائر يهدف إلى تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال تقديم حوافز وضمانات لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية يهدف هذا القانون إلى تحسين مناخ الأعمال وتوفير بيئة مشجعة للاستثمار، مما يعزز الإنتاج المحلي ويقلل الاعتماد على الواردات.

يسعى قانون الاستثمار، من خلال استراتيجيات محددة تهدف إلى جذب الاستثمارات في قطاعات متنوعة، إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، تشمل القطاعات التي حظيت باهتمام خاص بموجب هذا القانون المجالات التكنولوجية والصناعية والخدمية، مما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على مصادر الدخل التقليدية وقد أظهر تطبيق قانون الاستثمار لعام 2022 نتائج إيجابية ملموسة في الاقتصاد الجزائري، حيث تحسن تدفق الاستثمارات وزاد الإنتاج المحلي، مما ساعد في تحقيق استقرار نسبي في الأسعار وتقليل تأثير التضخم المستورد.

يعكس قانون الاستثمار لعام 2022 التزام الجزائر بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال سياسات استثمارية فعّالة الاستمرار في تحسين البيئة الاستثمارية وتقديم المزيد من الحوافز يمكن أن يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة تحديات التضخم المستورد ويؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام تأمل هذه الدراسة أن تكون قد قدمت رؤى مفيدة وتوصيات عملية تساهم في دعم جهود صانعي القرار لتحسين الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة:

أظهرت لنا الدراسة من خلال تحليل تأثير قانون الاستثمار 2022 على التضخم المستورد عدة نتائج محورية، تكمن فيما يلي:

- التضخم المستورد يعكس الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن الزيادة في تكاليف الواردات يعود ذلك لعدة عوامل، مثل ارتفاع أسعار الصرف للعملات القوية، وتدهور أسعار الصرف للعملات المحلية، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية، وانحياز التعامل في الاستيراد مع الدول الصناعية، والتركيب الهيكلي للواردات، ودرجة الانكشاف الاقتصادي، وتأثير ارتفاع الإيرادات الحكومية على نمو السيولة الدولية؛

- للتصدي لآثار التضخم المستورد، تتبنى الدول سياسات متعددة من بينها، سياسة التعقيم التي تهدف إلى ضبط الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية، وتعزيز صناديق الاستقرار الاقتصادي لمعالجة القنوات غير المباشرة للتضخم، واستخدام السياسات المالية والتجارية، بما في ذلك الرسوم الجمركية والضرائب ودعم الأسعار، بالإضافة إلى السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية؛
- لعب قانون الاستثمار 2022 دورًا مهمًا في علاج التضخم المستورد، حيث شجع على الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، ووفر ضمانات للمستثمرين، وساهم في تنمية إقليمية متوازنة، بالإضافة إلى تقديم الأنظمة التحفيزية للمستثمرين؛
- تأثير تنفيذ قانون الاستثمار 2022 على الاقتصاد الجزائري يظهر في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة الأعمال العالمية، وتنويع الاقتصاد، وتحسين البنية التحتية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على التحكم في التضخم المستورد وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

اختبار صحة أو خطأ الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة تم اختبار الفرضيات ودراستها كما يلي:

- يحدث التضخم المستورد عندما ترتفع أسعار المواد الأولية عالميًا، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج في الدول المستوردة، هذه الدول تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة لتلبية احتياجاتها الإنتاجية والاستهلاكية مع ارتفاع أسعار هذه المواد تزداد تكلفة الإنتاج والنقل، مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية. نتيجة لذلك، يتم تمرير هذه التكاليف الإضافية إلى المستهلكين، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار محليًا. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي زيادة الطلب على السلع المستوردة والمحلية إلى تضخم أكبر، حيث تصبح السلع المستوردة أكثر تكلفة وتزداد الضغوط على المنتجات المحلية لتلبية الطلب المتزايد **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى: " ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع وتيرة استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة بأسعار مرتفعة، مما يزيد تكاليف الإنتاج والنقل وكذا الطلب على السلع المستوردة والمحلية ".**
- ان تكاليف الإنتاج وآليات العرض والطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء كان ذلك بسبب زيادة تكلفة المواد الأولية أو الطلب المتزايد على السلع المستوردة التضخم المستورد، وهو تأثير ارتفاع أسعار السلع المستوردة على الأسعار المحلية، يحدث عند الاعتماد الكبير على الاستيراد هذا يمكن تخفيفه بعدة استراتيجيات مثل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتخزين الأموال واستخدامها في تعويض التكاليف عند ارتفاعها، وتوجيه الاستثمارات نحو تعزيز الإنتاج المحلي للمواد الأولية، وسياسات التعقيم لسحب السيولة الفائضة كذلك، تحفيز الاستثمار في

الصناعات المحلية يمكن أن يقلل الحاجة للاستيراد، مثل تقديم الحوافز الضريبية وتوفير البنية التحتية استراتيجيات أخرى تشمل تحفيز الاستثمار في الزراعة والتصنيع المحلي والتعاون الدولي لتبادل الخبرات والتكنولوجيا الاستثمار في البحوث والتطوير يعزز الابتكار ويحسن جودة الإنتاج المحلي، مما يجعله أكثر تنافسية تتطلب معالجة التضخم المستورد استراتيجية شاملة تركز على تعزيز الإنتاج المحلي للمواد الأولية والسلع الاستهلاكية والوسيطة **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية: " إن أسباب التضخم المستورد مركبة من ثنائية (الاستيراد، التصدير)، وعلاجهما يختلف حسب السبب وعليه فإنه لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الأولية تُستخدم صناديق الإيرادات والاستثمار لتنفيذ سياسات التعقيم وتحفيز الاستثمار المحلي"** .

- تتأثر معدلات التضخم في الجزائر بمجموعة متنوعة من العوامل، أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية على المستوى العالمي، مما يزيد من تكاليف الإنتاج في الداخل تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد السلع الاستهلاكية والوسيطة، ومع زيادة تكاليف هذه الواردات ترتفع أسعار السلع والخدمات المحلية نتيجة زيادة تكلفة الإنتاج والنقل، بالإضافة إلى ذلك لعب صندوق ضبط الإيرادات دورًا مهمًا في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية من خلال توفير الاحتياطات اللازمة لدعم الدينار والحفاظ على استقراره من جهة أخرى ساهم قانون الاستثمار 2022 في دعم الإنتاج المحلي وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الانتاجية من خلال جملة من التسهيلات والضمانات التي اسهمت في توقيع العديد من الشراكات ابرزها التوقيع مع شركة بلدنا القطرية وهذا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب ،هذا من شأنه ان يساهم في تقليل الواردات من هذه المادة وتعويضها بالمنتوج المحلي ، هذه الجهود أتت للمساعدة في علاج التضخم المستورد و تحقيق استقرار على مستوى الاقتصاد المحلي حتى تصبح الجزائر أقل عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وتعتمد بشكل أكبر على مواردها الداخلية. **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة: " يتوزع التضخم في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية وزيادة الطلب على السلع المستوردة، ساهم صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية وتوفير الاحتياطات اللازمة لدعم العملة المحلية والحفاظ على استقرارها من خلال قانون الاستثمار 2022 تسعى الجزائر الى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما ساعد في علاج التضخم المستورد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي"**.

الاقتراحات:

تأثير قانون الاستثمار 2022 كان بارزاً على التضخم المستورد في الجزائر، واستنادًا إلى النتائج المستخلصة، وبعد هذه الاستنتاجات المبدئية، والتي تم التوصل إليها من خلال القراءات المتعددة والاطلاع على الدراسات السابقة، تم

التوصل إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تساهم في التخفيض من حدة التضخم المستورد والمحافظة على معدلاته عند مستويات معقولة، وتتمثل هذه التوصيات والاقتراحات فيما يلي:

- يجب دعم الصناعات الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الإنتاج المحلي ذلك يشمل توفير حوافز للصناعات الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تقليل الاعتماد على الواردات وبالتالي تخفيض تأثير التضخم المستورد.
- ينبغي تنويع مصادر العملة الأجنبية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويع الصادرات غير النفطية، وذلك لتقليل تأثير تقلبات أسعار الصرف على التضخم المستورد.
- يجب تحسين البنية التحتية عبر تطوير شبكات النقل والموانئ والاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع وبالتالي تقليل التكاليف الإجمالية للمنتجات المحلية.
- وبجانب ذلك، يجب تحسين سياسات الصرف بهدف استقرار سعر الصرف وزيادة الاحتياطات النقدية للتخفيف من تأثير التقلبات الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف.
- يجب التركيز على تطوير القطاع الزراعي من خلال دعم مالي وتقني للمزارعين والاستثمار في تقنيات الزراعة الحديثة، مما يعزز الإنتاج المحلي ويحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

باستنتاج هذه التوصيات وتطبيقها، يمكن تعزيز فرص تحقيق استقرار اقتصادي مستدام في الجزائر وتقليل تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد حامد محمد السيد أحمد، إبراهيم جابر السيد، سلسلة الاقتصاد مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك، الطبعة الأولى، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة الجزائر، 2020.
2. إبراهيم المصري، النظريات الاقتصادية (كلي)، الطبعة الثانية، دار الحكمة، جمهورية مصر العربية، 2017.
3. سالم صلال راهي الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، القاهرة- جمهورية مصر العربية،2017.
4. محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا-د/ن، الطبعة الأولى، صنعاء -اليمن، 2009.

5. Paul Krugman & Robin Wells (2018), Economics, Worth Publishers.
6. Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J. (2014), *Investments*, 10th ed., McGraw-Hill Education.
7. Gitman, L. J. & Joehnk, M. D. (2014), *Fundamentals of Investing*, 12th ed., Pearson.

ثانيا: المجلات العلمية:

1. فلاح خيرة (2024)، الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية جامعة عمار ثلجي – الاغواط، المجلد: الثامن، العدد الأول، الجزائر.
2. امقران راضية (2023)، ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية جامعة عمار ثلجي – الاغواط، المجلد: السابع، العدد الأول، الجزائر.
3. لعشاش محمد (2023)، المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس الى التعزيز، مجلة الدراسات والأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 15، العدد رقم 03، الجزائر.
4. بن عربية ربيع، عيبود قادة (2023): انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2020، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد08، العدد 01، جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر، الجزائر.

5. فيطس مصطفى (2022)، السياسات المالية والضريبة للحد من أثر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لجامعة تيسمسيلت ، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، الجزائر.
6. التجاني طهراوي، محمد التهامي طواهر (2021)، دراسة لتجربة الصندوق الوطني للاستثمار في التمويل الاستثماري، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد:07،عدد:02، الجزائر.
7. رانيا الشيخ طه (2021)، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
8. فاطمة حسن العبد الفتاح (2019)، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية نموذجا، قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
9. العجاج فاطمة الزهراء(2019)، د.قليل زينب،اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016،مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE،جامعة تلمسان (الجزائر)،المجلد03،العدد 02،الجزائر.
10. بلقاضي بلقاسم (2013): التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد2، العدد28، الجزائر.

ثالثا: النصوص القانونية

1. مرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 2022/09/08، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 09/18/ 2022.
2. القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.
3. امر رقم 21-07 مؤرخ في 2021/06/08 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2021/06/08.

رابعا: الاطروحات والمذكرات الاكاديمية

1. عيسى عبد الرحيم، بلدي امباركة (2023)، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر.

2. اميمة قساس (2023)، ضمانات وحوافز المستثمر الاجنبي في ظل القانون 22-18، مذكرة ماستر، قسم الحقوق والعلوم السياسية، قانون اعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، الجزائر.

3. تواتي سهام (2022): سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
4. عيد محمد، بلحاج عبد القادر (2022)، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي –دراسة حالة الجزائر 2010–2021، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر.

5. باحيا عبد القادر، باحنيني عبد الحميد(2021)، اثر تغير اسعار النفط على معدل التضخم دراسة قياسية الجزائر 1980–2020، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية–ادرار–، الجزائر.
6. لفضل سليمة(2021)،التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–03–، الجزائر.
7. وجدي جميلة (2021): التضخم وسياسة استهدافه دراسة قياسية لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) خلال الفترة 1990–2018، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر .
8. إيمان بن زروق(2021): التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه LMD ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، الجزائر.

9. طلحة محمد (2019): قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970–2017، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر.
10. يوسفي صلاح الدين(2019)،اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995–2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
11. فاطمة حسن العبد الفتاح(2019)، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية نموذجا، قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
12. شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي (2018): تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان–الجزائر.

13. محمد صالح الكبيسي، تحسين محمود مثنى(2018)، التضخم المستورد... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار ،والمعالجات العراق حالة دراسية للمدة (1990-2015)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد – العراق-،مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية العدد رقم 25،العراق.
14. وجدي جميلة(2016): السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر.
15. مقدم سلمان، أميرة عبد الله (2016): البطالة والتضخم -حالة الجزائر 2000-2015، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-مغنية-، الجزائر.
16. شلوفي عمير(2014): التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر.
17. عبورة حسام الدين (2009)، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة الى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف- الجزائر.
18. عقيدة اصيل، تواتي احمد، ضمانات الاستثمار في ظل القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، مذكرة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قانون الاعمال جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج- الجزائر.

خامسا: المحاضرات

1. موشارة حنان (2021)، نظام الاستثمار، محاضرات خاصة بالسنة الأولى ماستر تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة 8 ماي 1954 قالمة -الجزائر.
2. مها عبد الستار السامرائي (2019)، الاستثمار: المفهوم-الأهمية-الأصناف-المتطلبات-المبادئ، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

سادسا: مواقع الانترنت الرسمية

1. https://.worldbank.org.
2. http://news.radioalgerie.dz
3. https://bakkah.com/ar/knowledge-center
4.https://cma.org.sa/Awareness/InvestmentBasics/Pages/Investment.aspx
5. https://eldjoumhouria.dz/article.

6. https://embwashington.mfa.gov.dz.
7. https://ibdax.com/industrial-investment/
8. https://knowledge4policy.ec.europa.
9. https://news.radioalgerie.dz.
10. https://oec.world.
11. https://political-encyclopedia.org/dictionary.
12. https://www .aapi.dz/ar
13. https://www.almaany.com.
14. https://www.aps.dz.
15. https://www.asharqbusiness.com/article.
16. https://www.autobip.com/ar/
17. https://www.cnbcarabia.com.
18. https://www.echoroukonline.com
19. https://www.elibrary.imf.org
20. https://www.elkhabar.com/press/article .
21. https://www.imf.org
22. https://www.imf.org/ar.
23. https://www.lloydsbank.com
24. https://www.worldfootwear.com
25. https://www.youtube.com/watch?v=kuJ5FnXJfqg.
26. https://wits.worldbank.org/countrystats
27. https://oec.world
28. https://wits.worldbank.org
29. https://www.imf.org .

30. https://www.ons.dz.

31. https://www.afdb.org

32. https://www.al-monitor.com.

33. https://www.bank-of-algeria.dz/ar

34. https://arabic.euronews.com/2022/11/21/the-path-of-african-unity-a-promising-project-linking-algeria-with-five-countries

35. https://data.albankaldawli.org

36. http://www.mokatel.com

قائمة الملاحق

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد حامد محمد السيد أحمد، إبراهيم جابر السيد، سلسلة الاقتصاد مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك، الطبعة الأولى، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة الجزائر، 2020.
2. إبراهيم المصري، النظريات الاقتصادية (كلي)، الطبعة الثانية، دار الحكمة، جمهورية مصر العربية، 2017.
3. سالم صلال راهي الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، القاهرة- جمهورية مصر العربية،2017.
4. محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا-د/ن، الطبعة الأولى، صنعاء -اليمن، 2009.
5. Paul Krugman & Robin Wells (2018), Economics, Worth Publishers.
6. Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. J. (2014), *Investments*, 10th ed., McGraw-Hill Education.
7. Gitman, L. J. & Joehnk, M. D. (2014), *Fundamentals of Investing*, 12th ed., Pearson.

ثانيا: المجلات العلمية:

1. فلاح خيرة (2024)، الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية جامعة عمار ثلجي – الاغواط، المجلد: الثامن، العدد الأول، الجزائر.
2. امقران راضية (2023)، ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية جامعة عمار ثلجي – الاغواط، المجلد: السابع، العدد الأول، الجزائر.
3. لعشاش محمد (2023)، المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس الى التعزيز، مجلة الدراسات والأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 15، العدد رقم 03، الجزائر.
4. بن عربية ربيع، عيبود قادة (2023): انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2020، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد08، العدد 01، جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر، الجزائر.
5. فيطس مصطفى (2022)، السياسات المالية والضريبة للحد من أثر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لجامعة تيسمسيلت ، المجلد رقم 05، العدد رقم 02، الجزائر.

6. التجاني طهراوي، محمد التهامي طواهر (2021)، دراسة لتجربة الصندوق الوطني للاستثمار في التمويل الاستثماري، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد:07،عدد:02، الجزائر.
7. رانيا الشيخ طه (2021)، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، موجه الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
8. فاطمة حسن العبد الفتاح (2019)، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية نموذجا، قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
9. العجاج فاطمة الزهراء(2019)، د.قليل زينب،اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016،مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE،جامعة تلمسان (الجزائر)،المجلد03،العدد 02،الجزائر.
10. بلقاضي بلقاسم (2013): التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد2، العدد28، الجزائر.

ثالثا: النصوص القانونية

1. مرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 2022/09/08، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 09/18/ 2022.
2. القانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 /2022/07، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022/07/28.
3. امر رقم 21-07 مؤرخ في 2021/06/08 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2021/06/08.

رابعا: الاطروحات والمذكرات الاكاديمية

1. عيسى عبد الرحيم، بلدي امباركة (2023)، الضمانات القانونية للاستثمار في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر.

2. اميمة قساس (2023)، ضمانات وحوافز المستثمر الاجنبي في ظل القانون 22-18، مذكرة ماستر، قسم الحقوق والعلوم السياسية، قانون اعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، الجزائر.

3. تواتي سهام (2022): سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

4. عيد محمد، بلحاج عبد القادر (2022)، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي –دراسة حالة الجزائر 2010–2021، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر.

5. باحيا عبد القادر، باحنيني عبد الحميد(2021)، اثر تغير اسعار النفط على معدل التضخم دراسة قياسية الجزائر 1980–2020، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية–ادرار–، الجزائر.

6. لفضل سليمة(2021)،التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف وأثرهما على التضخم المحلي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–03–، الجزائر.

7. وجدي جميلة (2021): التضخم وسياسة استهدافه دراسة قياسية لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) خلال الفترة 1990–2018، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر .

8. إيمان بن زروق(2021): التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه LMD ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، الجزائر.

9. طلحة محمد (2019): قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970–2017، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر.

10. يوسفي صلاح الدين(2019)،اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995–2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

11. فاطمة حسن العبد الفتاح(2019)، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية نموذجا، قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

12. شلوفي عمير، التضخم والنمو الاقتصادي (2018): تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، علوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان–الجزائر.

13. محمد صالح الكبيسي، تحسين محمود مثنى(2018)، التضخم المستورد... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار ،والمعالجات العراق حالة دراسية للمدة (1990–2015)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد – العراق–،مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية العدد رقم 25،العراق.

14. وجدي جميلة(2016): السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر.
15. مقدم سلمان، أميرة عبد الله (2016): البطالة والتضخم -حالة الجزائر 2000-2015، شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-مغنية-، الجزائر.
16. شلوفي عمير(2014): التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر.
17. عبورة حسام الدين (2009)، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة الى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف- الجزائر.
18. عقيدة اصيل، تواتي احمد، ضمانات الاستثمار في ظل القانون18/22 المتعلق بالاستثمار، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قانون الاعمال جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج- الجزائر.

خامسا: المحاضرات

1. موشارة حنان (2021)، نظام الاستثمار، محاضرات خاصة بالسنة الأولى ماستر تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق جامعة 8 ماي 1954 قالمة -الجزائر.
2. مها عبد الستار السامرائي (2019)، الاستثمار: المفهوم-الأهمية-الأصناف-المتطلبات-المبادئ، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

سادسا: مواقع الانترنت الرسمية

1. https://.worldbank.org.
2. http://news.radioalgerie.dz
3. https://bakkah.com/ar/knowledge-center
4.https://cma.org.sa/Awareness/InvestmentBasics/Pages/Investment.aspx
5. https://eldjoumhouria.dz/article.
6. https://embwashington.mfa.gov.dz.
7. https://ibdax.com/industrial-investment/
8. https://knowledge4policy.ec.europa.

9. https://news.radioalgerie.dz.
10. https://oec.world.
11. https://political-encyclopedia.org/dictionary.
12. https://www .aapi.dz/ar
13. https://www.almaany.com.
14. https://www.aps.dz.
15. https://www.asharqbusiness.com/article.
16. https://www.autobip.com/ar/
17. https://www.cnbcarabia.com.
18. https://www.echoroukonline.com
19. https://www.elibrary.imf.org
20. https://www.elkhabar.com/press/article .
21. https://www.imf.org
22. https://www.imf.org/ar.
23. https://www.lloydsbank.com
24. https://www.worldfootwear.com
25. https://www.youtube.com/watch?v=kuJ5FnXJfqg.
26. https://wits.worldbank.org/countrystats
27. https://oec.world
28. https://wits.worldbank.org
29. https://www.imf.org .
30. https://www.ons.dz.
31. https://www.afdb.org
32. https://www.al-monitor.com.

33. https://www.bank-of-algeria.dz/ar

34. https://arabic.euronews.com/2022/11/21/the-path-of-african-unity-a-promising-project-linking-algeria-with-five-countries

35. https://data.albankaldawli.org

36. http://www.mokatel.com